وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ذي قار ـ كلية الآداب

محمد محمود باشا
ودوره السياسي في مصر (١٨٧٨-١٩٤١)

رسالة تقدمت بها الطالبة

آلاء جابر طاهر ميّس النصر اللّه

إلى مجلس كلية الآداب ـ في جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

أ.د . علي حسين نمر الاسماعيلي

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحج : آية ٦٩

الإهداء

إلى ...

مَن كلل العرق جبينه وشققت الأيام يديه

والدي العزيز أمدَّ الله في عمره

إلى ...

من نذرت عمرها لأداء رسالتها

والدتي العزيزة أمدَّ الله في عمرها

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وسيد المرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله وصحبه الصادقين ..

يسرَّني ويسعدني أن أقدِّم جزيل شكري وعظيم امتناني الأستاذ الدكتور علي حسين نمر ، لما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات قيّمة وما بذله معي من جهد وصبر في إعداد هذه الرسالة ، فكان لي خير عون في تذليل ما أشكل عليَّ من معلومات ، سائلة الباري عزَّ وجلّ أن يضع جهده في ميزان حسناته ، داعية الله تعالى أن يمدَّه بالصحة والعافية ،وله مني كل التقدير والاحترام .

كذلك أقدَّم شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى أساتذتي في السنة التحضيرية ، الذين كان لتوجيهاتهم العلمية الأثر الكبير ، وهم كل من : الأستاذ الدكتور عباس حسين الجابري ،و الأستاذ الدكتور عبد الرسول شهيد عجمي ، والأستاذ الدكتور مؤيد شاكر كاظم الطائي ، والأستاذ المساعد الدكتور مهند عبد العزيز.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المساعد الدكتور حيدر محمد رحم لما بذله من جهد في تقويم الرسالة لغوياً .

وشكري وتقديري إلى الأستاذ المساعد الدكتور شاكر ضيدان جابر الذي مدَّ لي يد العون في الحصول على المصادر المهمة من مكتبته الخاصة ، والدكتور سعد محسن العبيدي أستاذ التاريخ الحديث في كلية التربية - الجامعة المستنصرية لمساعدته لي في اختيار عنوان الرسالة.

شكري وتقديري إلى الست إيسان كاظم شريف التدريسية في كلية الآداب / جامعة ذي قار ، وطالب الماجستير في جامعة الاسكندرية طالب حسن العبيدي لمساعدتهما لي في الحصول على كتاب العائلة السليمية لعدم توفره في العراق والى طالب الدكتوراه محمد رضيوي فجر من الجامعة المستنصرية.

كما أشكر جميع موظفي وموظفات دار الكتب والوثائق الوطنية والمكتبة المركزية بجامعة بغداد ومكتبة كلية الآداب.

وأخيراً أتوجه بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لقبولهم مناقشة رسالتي ، إذ أضع جهدي المتواضع هذا بين أيديهم الكريمة لتقويمه ، ليأخذ طريقه نحو الصواب .

الباحثة

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ :(محمد محمود باشا ودوره السياسي في مصر ١٨٧٨- ١٩٤١) التي تقدمت بها الطالبة (آلاء جابر طاهر ميّس النصر الله) قد جرت تحت إشرافي في قسم التاريخ/كلية الآداب/ جامعة ذي قار وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر .

التوقيع

المشرف : الأستاذ الدكتور علي حسين نمر

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس القسم

أ.م.د. مهند عبد العزيز

المحتويات

المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه الصادقين ..

شهدت الحياة السياسية المصرية بعد الحرب العالمية الأولى بروز العديد من الشخصيات السياسية ، التي كان لها دور فعال في التطورات السياسية ، ومنها محمد محمود باشا ، الذي يُعدّ من السياسيين المعروفين الذينمروا بتاريخ مصر ، وأثَّروا فيه تأثيراً واضحاً من خلال اشتراكه في الحركة الوطنية ودفاعه عن حقوق مصر والحصول على الاستقلال من الاحتلال البريطاني ، تولى المناصب الإدارية والسياسية ورئاسة حزب الأحرار الدستوريين ، الحزب الثاني بعد حزب الوفد على الساحة المصرية ، وتوليه رئاسة الوزراء أكثر من مرة ، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.

قُسَّمت الرسالة الى ثلاثة فصول، سبقتها مقدَّمة ، و أعقبتها خاتمة. تناول الفصل الأول حياته وبدايات نشاطه الوطني من ١٨٧٨-١٩٢٢ ، وقُسِّم الفصل إلى مبحثين ، تناول الأول منه عائلته وولادته ونشأته وتكوين شخصيته السياسية وكذلك الوظائف الإدارية التي شغلها ، أمَّا المبحث الثاني فتطرق إلىنشاطه في الحركة الوطنية ١٩١٧-١٩٢٢ ومشاركته في تأسيس الوفد المصري ، وسفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشرح القضية المصرية في الأوساط الأمريكية وأيضاً تطرق إلى موقف محمد محمود باشا من المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٢ .

أمّا الفصل الثاني فقد خصص لنشاطه السياسي من عام١٩٢٢-١٩٢٩ ،وقُسِّم على أربعة مباحث ، كان الأول عن انشقاق محمد محمود باشا عن حزب الوفد واشتراكه في تأسيس حزبا لأحرار الدستوريين وتوليه منصب وكيل رئاسة حزبا لأحرار، أمّا المبحث الثاني فتناول المناصب الوزارية التي تولاها من ١٩٢٦-١٩٢٨ ، في حين خُصص المبحث الثالث توليه منصب رئاسة الوزراء (وزارة محمد محمود باشا الأولى ١٩٢٨-١٩٢٩) ، وقيامه بتعطيل الحياة النيابية في مصر ، وموقف القوى السياسية والشعبية من انقلابه على الدستور ، وتطرق المبحث الرابع إلى سياسة محمد محمود باشا الخارجية، والمراسلات والمعاهدات الدولية التي أجراها ، ومنها ميثاق كليوج ومعاهدة الصداقة المصرية –الإيرانية ،والمفاوضات التي أجراها مع وزارة الخارجية البريطانية عام١٩٢٩.

وتناول الفصل الثالث دوره السياسي من عام ١٩٢٩-١٩٤١ ، وقُسِّم هذا الفصل على مبحثين ، الأول تناول موقف محمد محمود باشا من الوزارات المصرية ١٩٢٩-١٩٣٧ ، تضمن موقفه منوزارة عدلي يكن الثالثة ١٩٢٩ ، وموقفه من وزارة مصطفى النحاس الثانية ، وموقفه من وزارة إسماعيل صدقي ودوره في تشكيل الائتلاف بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد ، وموقفه من وزارة عبد الفتاح يحيى وموقفه من وزارة توفيق نسيم باشا ودوره في تأليف الجبهة الوطنية ، وأخيراً موقفه من وزارتي علي ماهر الأولى ووزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة ، في حين تناول المبحث الثاني نشاطه الوزاري ١٩٣٧-١٩٤١ ، وتضمن تشكيل محمد محمود باشالوزاراته الثانية والثالثة والرابعة ، وأخيراً محمد محمود باشا معارض في البرلمان المصري حتى وفاته عام١٩٤١.

اعتمدت الباحثة على الوثائق خاصة الوثائق المحفوظة في المكتبة الوطنية دار الكتب والوثائق قد تم نشر معظمها من قبل الدكتور جعفر عباس حميدي خاصة السنوات التي تخص مدة البحث في كتابه (التطورات السياسية في مصر في وثائق ممثليات العراقية في القاهرة ١٩٣٠-١٩٤٢) باستثناء القليل منها الذي لم ينشر التي أفادت البحث كثيراً .

واستفادت الرسالة من بعض الرسائل و الأطاريح الخاصة بدارسة التطورات السياسية والاقتصادية في مصر ،مثل رسالة(الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦) للباحث عادل حسين دفار الفرطوسي ، والتي قدَّمت للبحث معلومات مهمة عن الحياة السياسية في مصر خلال مدة البحث ، ورسالة (علي ماهر ودوره في السياسة المصرية) للباحثة ميسون فياض ذرب العبادي ، وكذلك رسالة (الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥) للباحث جمال فيصل حمد المحمدي ، التي قدمت معلومات مهمة جداً عن الحياة النيابية ، لاسيما الانتخابات في مصر ، والتي استفادت منها الباحثة في الفصل الثالث ، أثناء تولي محمد محمود باشا رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، وقدمت أيضاً صورة للإجراءات التي اتخذها محمد محمود باشا في وزارته الثانية والثالثة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٣٨ .

اعتمدت الباحثة على عدد من المصادر ،جاءت في مقدِّمته اكتاب (العائلة السليمية سيرة عائلة من صعيد مصر) ، وهو كتاب كبير قامت مكتبة الاسكندرية بالتعاون مع عائلة محمد محمود باشا بإصداره ، وكان له أهمية كبيرة في دراستنا لما حوى من معلومات مهمة جداً ، ووثائق في غاية الأهمية تخص شخصية البحث ، التي أفادت الباحثة في استعراضها لحياته وما مرّت

بها من أحداث داخلية وخارجية ،وكذلك كتاب(المعتدلون في السياسة المصرية – دراسة في دور محمد محمود باشا) للمؤلفة ماجدة محمد حمود ، الذي أفاد البحث كثيراً ، لاسيما وانه استعرض سياسة محمد محمود باشا ، وركزت فيه المؤلفة على شخصية موضوع قيد الدراسة كرائد من رواد سياسة الاعتدال في مصروتأتي أهمية هذا الكتاب أنه اعتمد على الوثائق البريطانية غير المنشورة ، فضلا عن اعتماده على ملف محمد محمود باشا في دار المحفوظات المصرية.

أمّا الكتب التي اعتمد عليها البحث فيأتي في طليعتها كتاب: (حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢–١٩٥٣) لمؤلفه أحمد زكريا الشلق ،وهو كتاب واسع وكبير، ذا منحى أكاديمي في دراسته للحزب ، لاسيما ان شخصية موضوع البحث كان نائباً لهذا الحزب عند تأسيسه ثم رئيساً له ، وأفاد الباحثة كثيراً من خلال ما حواه من معلومات دقيقة عن الحزب ورئيسه محمد محمود باشا ، ومن الكُتُب الأخرى ، منها كُتُب عبدالرحمن الرافعي، ولاسيَّما كتابه (في أعقاب الثورة المصرية) الذي تناول،بأجزائه الثلاثة،التطورات السياسية والوزارات المصرية منذ انتهاء الثورة المصرية عام ١٩١٩ وحتى ثورة ٢٣ تموز (يوليو) عام ١٩٥٢،وفيه كثير من المعلومات والتفاصيل ذات العلاقة بموضوع الرسالة. وكتاب (تاريخ الوزارات المصرية) لمؤلفه يونان لبيب رزق ،الذي تابع تشكيل الوزارات المصرية ومناهجها ومواقفها. واعتمدت الرسالة على مذكرات بعض السياسيين المصريين،أمثال محمد حسين هيكل ،القطب البارز في حزب الأحرار الدستوريين ،والذي كَشَفَ عمّا جرى خلف الكواليس في حياة مص رالسياسية، وكتاب (تطور الحركة الوطنية في مصر) لمؤلفه عبد العظيم محمد رمضان ، حيث أفاد البحث لاسيما في الفصلين الثاني والثالث .

اعتمدت الرسالة على عدد من الكتب باللغة الانكليزية ،التي عكست رؤيا مؤلفيها حول الأوضاع العامة في مصر ، أهمها كتاب (Eygpt Since Crome) لمؤلفه الدكتور اللورد جورج ،وتأتي أهمية هذا الكتاب انه عكس رؤية ، فقد تعرض في كتابه لأهم التطورات السياسية في مصر منذ كرومر واستمر إلى التطورات السياسية في وقته ، وأفاد الباحثة كثيرا لاسيما في الفصل الأول والثاني ، وكذلك كتاب (Egyol 1898-1952) لمؤلفه J.C.B.Richmon ، الذي احتوى معلومات مهمة عن تاريخ مصر منذ الحماية الفرنسية على مصر حتى قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، استفادت منه الباحثة أيضاً ،لاسيما في الفصلين الثاني والثالث.

واستعانت الباحثة ببعض الصحف والمجلات المصرية والعراقية ،منها صحفية (السياسة) ، و(الأهرام) ، و(البلاغ)،ومجلة جامعة بابل ، ومجلة جامعة ذي قار ومجلة جامعة بغداد ، التي أفادت البحث في إيراد بعض الأحداث المعاصرة أ و التعليقات على مجريات الأحداث السياسة.

واجهت الباحثة صعوبات منها، صعوبة الحصول على المصادر والوثائق المهمة فيما يتعلق ببداية حياته ،ولاسيَّما الوثائق البريطانية غير المنشورة ،وعدم تواجدها في مكتباتنا العامة والخاصَّة بسبب الظروف والأحداث التي مرَّبها بلدنا العزيز ، و مالَحَقَ به من نهبٍ و سلبٍ و تخريبٍ لدور ِالعلم.

الفصل الاول

محمد محمود باشا حياته وبدايات نشاطه الوطني ١٨٧٨-١٩٢٢.

المبحث الاول

حياته ونشأته ١٨٧٨-١٩١٧.

١. عائلته .

٢. ولادته ونشأته وتكوين شخصيته السياسية.

٣. الوظائف الادارية التي تولاها ١٩٠٠-١٩١٧.

المبحث الثاني

بدايات نشاطه الوطني ١٩١٧-١٩٢٢.

١. مشاركته في تأسيس الوفد المصري.

٢. سفر محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشرح القضية المصرية:

٣. موقف محمد محمود باشا من المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٢

المبحث الأول : حياته ونشأته ١٨٧٨-١٩١٧:

١- عائلته :

ترجع أسرة محمد محمود إلى أب ينحدر من أصل عربي هو سليمان بن الشيخ عبد العال عثمان بن احمد بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع ويرجع نسبها الى بني سليم في الحجاز حتى استقرت الاسرة في قرية ساحل سليم الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل على بعد ٢٦ كم جنوب مدينة أسيوط(١).

كان سليمان بن الشيخ عبد العال عمدة قرية ساحل سليم ، وقد وصل إلى منصب مديرية قناء في عهد الخديوي عباس حلمي باشا الأول(٢) ، ونال رتبة البكوية ، وكان من ضمن أول أربعة من المصريين الذين نالوا هذه الرتبة، كذلك

(١) محمد صادق ، عمالقة من صعيد مصر ، الموسوعة الذهبية للإعلام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٦٤؛ محمد صادق ، عمالقة من صعيد مصر ، الموسوعة الذهبية للإعلام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٦٤.

(٢) الخديوي عباس حلمي باشا الأول : هو ابن أحمد طوسون باشا بن محمد علي باشا ، ولد في ١ تموز عام ١٨١٣ بمدينة جدة ، كان أكبر أفراد أسرته سنًا وبالتالي أحقهم بولاية الحكم بعد عمه إبراهيم باشا، فعهد إليه بالمناصب الإدارية والحربية ، اشترك مع عمه إبراهيم باشا في الحرب في الشام، وقاد فيها إحدى الفيالق، حكم مصر بين عامي ١٨٤٨ – ١٨٥٤، ، ويعد البعض عهده عهد رجعية وقفت فيه حركة التقدم والنهضة التي ظهرت في عهد جده محمد علي باشا ، قام بإحياء شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مصر، اغتيل في ١٣ تموز ١٨٥٤. للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحمن الرافعي ، عصر إسماعيل ، ج١ ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٥-٢٨

اختير نائبا عن ساحل سليم قسم أبو تنج في المجلس النيابي الأول عام ١٨٦٦-١٨٦٩[1].

أمّا والد محمد محمود فهو محمود سليمان ولد عام ١٨٤٠، وفر له والده فرصة التعليم عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية ، فنال نصيباً كبيراً منها ، ودرس أيضاً النحو والحساب واللغة التركية ، والتحق بجامع الأزهر ، حيث درس العلوم والأدب[2]، وعندما عاد إلى قريته عُيِّن عمدة لقرية ساحل سليم ، ثم ناظراً لقسم أبو تنج ، ومنح سلطات واسعة ، ثم رُقِّي إلى منصب وكيل لمديرية جرجا بأسيوط[3].

رُشِّح محمود سليمان لانتخابات مجلس النواب ، التي جرت في عهد الخديوي توفيق[4] عام ١٨٨١ ، وانتُخِب نائباً عن أسيوط ، ثم عُيِّن وكيل في مجلس شورى القوانين لما قامت الثورة العرابية تجنب محمود سليمان باشا الاشتراك فيها ، وبعد الثورة العرابية اعتزل محمود سليمان باشا العمل السياسي ، ولكنه عاد مره أخرى إلى بلدته ١٨٨٢ وظل هناك حتى عام ١٨٩٥ بحيث عزف عن الاشتراك في أي عمل تحت لواء النظام الجديد الذي فرضته بريطانيا

---

(١) محي الدين الطعيمي ، معجم باشوات مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٨١.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٨.

(٣) وكان لمحمود سليمان أربعة أولاد هم (عبد الرحمن ، ومحمد ، وحفني ، وعلي). محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص٨١.

(٤) الخديوي توفيق : ولد عام ١٨٥٢ ، هو الابن الاكبر للخديوي اسماعيل ، تولى عرش مصر في ٧ أب ١٨٧٩ ، كان ميالاً للحكم المطلق ، وطبقاً لذلك فقد أوقف العمل بالدستور ونفى عدداً كبيراً من الوطنيين إلى خارج البلاد ، كما قام بتخفيض عدد قوات الجيش ، توفي عام ١٨٩٢. للمزيد من التفاصيل نظر : محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، دار المعارف ، (د.م) ،(د.ت) ، ص٧١-٧٦.

على مصر غير ان سرعان ما عاد للمشاركة في الحياة السياسية مره أخرى ففي عام ١٨٩٦ اختير محمود سليمان عضواً في مجلس مديرية اسيوط كما انتخب عضواً في مجلس شورى القوانين ثم جدد انتخابه عام ١٨٩٩ حيث عين وكيلاً للمجلس في ٢٢ اذار ، ثم تثبيتة عام ١٩١١ واستمر وكيلاً الى ان حل المجلس عام ١٩١٢ (١).

كان محمود سليمان رئيساً لشركة الجريدة(٢) التي أسسها(٣) أحمد لطفي السيد(٤) في ٩ اذار ١٩٠٧، ويذكر أنّ هذه الجريدة عن سراي الدولة والاحتلال البريطاني(٥)، ومن هذه الجريدة انبثق حزب الأمة(١)، واختير محمود سليمان

---

(١) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة المصرية – دراسة في دور محمد محمود باشا ، الهيأة المصرية ، (د.م) ،١٩٩٢؛ محمد صادق ، المصدر السابق ، ١٦٥.

(٢) شركة الجريدة : تعبر عن فكرهم وتدعوا إلى اتجاه جديد الذي عبر عنه أحمد لطفي السيد بقوله "جريدة لا تدور في فلك الخديوي ولا ترتبط بالوكالة البريطانية" وكان من وجهة نظر الصفوة المثقفة فقام عبد العزيز فهمي بوضع قانون شركة الجديدة واختير حسن باشا عبد الرزاق وكيلاً وأحمد لطفي بك رئيساً لتحريرها،صدر العدد الأول منها في ١٩ آذار ١٩٠٧. للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد عزب ومحمد السيد حميدي، المصدر السابق ، ص٣٢-٣٣.

(٣) محي الدين الطعيمي ، المصدر السابق ، ص٨٢.

(٤) احمد لطفي السيد : مفكر وسياسي مصري ، ولد في قرية برقين شمال شرق الدلتا عام ١٨٧٢، التحق بالمدارس المدنية في المنصورة ، ثم القاهرة ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٨٩٤ ، اتصل بجمال الدين الأفغاني بالأستانة ، انشأ مع عبد العزيز فهمي جمعية سرية لتحرير مصر عام١٨٩٦ ، اشترك في تأليف الوفد المصري عام١٩٢٥ ، تولى مناصب وزارية ، عين نائبا لرئيس الوزراء عام١٩٤٦ ، توفي عام ١٩٦٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : حسين فوزي النجار ، احمد لطفي السيد أستاذ الجيل ، المؤسسة المصرية للنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٩-٤٥ ؛
Charles Wendell the Evolution of the Egyptian National Image , Ahmad luteful Sayyid , London ,1972 ,p.220-221.

(٥) احمد لطفي السيد ، قصة حياتي ، تقديم طاهر الطناحي ، (د.م) ،١٩٦٢ ، ص٤٥.

رئيساً للحزب[٢] ، وعرضت بريطانيا عرش مصر عليه بعد وفاة السلطان حسين كامل[٣]، وقد رفض ذلك ؛ لأنَّ العرض جاء من بريطانيا[٤].

استمر محمود سليمان رئيسا للحزب حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ مع تصاعد وتيرت الحرب تم تعطيل الحزب وجريدة الجريدة وعندما شكل الوفد المصري عام ١٩١٨ تولى محمود سليمان رئاسة لجنة الوفد المركزي حتى وفاته ١٩٢٩

---

(١) حزب الأمة: حزب سياسي مصري تشكل عام ١٩٠٧، تشكل الحزب رسميا ومعه جريدته (الجريدة)، التي رأس تحريرها أحمد لطفي السيد ، وتميز برنامجه بالاعتدال واتجه صوب التعاون مع بريطانيا، اتخذ الحزب خطاً إصلاحياً فيما يتعلق بالإسلام، إذ تأثر كثيراً بكتابات محمد عبدة، وبعد الحرب العالمية الأولى انضمَّ كثير من أعضاء الحزب إلى الوفد الذي تشكل بقيادة سعد زغلول ، ثم بعد ذلك انضموا إلى حزب الأحرار الدستوريين. للمزيد من التفاصيل ينظر: صلاح زكي احمد ، مصر والمسألة الديمقراطية – دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر ١٧٩٨-١٩٥٢ ، دار الوسام ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص١٢٩-١٣٠ ؛ جوان فوتشر كنج ، معجم تاريخ مصر – من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات ، ترجمة عنان علي الشهاوي ، مراجعة عاصم دسوقي ، المشروع القومي للترجمة، (د.م)،٢٠٠٣ ، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٣٩.

(٣) حسين كامل : ولد عام ١٨٥٣ ، ابن إسماعيل باشا بن إبراهيم ، ولد وتعلم في القاهرة ، أكمل دراسته في باريس وكان نشطا وحازما ، ولي نظارة الأشغال العمومية ، فانشأ سكة الحديد بين القاهرة وأسوان ، ثم ولي نظارة المالية ، ثم رئاسة مجلس شورى القوانين ، تولى الحكم عام ١٩١٤ في بداية الحرب العالمية الأولى ، توفي عام ١٩١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر : خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ،ج٢ ، دار العلم للملايين ، ط٥ ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٢٥٢.

(٤) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٣٨.

١- ولادته ونشأته وتكوين شخصيته السياسية :

ولد في ٤ نيسان ١٨٧٨ في قرية ساحل سليم مركز (أبو تنج) في مديرية أسيوط(١)، في عام ١٨٩٢ نال الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط الابتدائية(٢)، ثم انتقل إلى القاهرة ، حيث التحق بالمدرسة التوفيقية ، وأتم تعليمه فيها وحصل على الشهادة الثانوية(٣) منها عام١٨٩٧(٤).

أرسله والده إلى بريطانيا عام ١٨٩٧، حيث درس في كلية باليول(٥) جامعة أكسفورد(٦) ، وحصل على الدرجة الثانية في التاريخ أي دبلوم في علم التاريخ الحديث ، ويُعدّ محمد محمود أول مصري تخرج من جامعة أكسفورد، ويتحدث رئيس كلية باليول عن حسن أخلاق محمد محمود في

---

(١) ينظر ملحق رقم (١) .

(٢) ينظر ملحق رقم (٢).

(٣) ينظر : ملحق رقم (٣)

(٤) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٥٣.

(5)Edward to extra ct , Encylopaedia Brtiannig , Prinded in U SA ,1974 , p.100.

(٦) جامعة أكسفورد : تعد من الجامعات القديمة في العالم ، وتعود نشأتها إلى القرن الحادي عشر ، حيث يُروى عن قيام أعمال شغب بين العلماء والسكان ، أدى إلى فرار بعض إلى بلدة كامبريدج في الشمال الشرقي ، حيث أسست الجامعة ، بدأ التدريس فيها ١٠٩٦ ، وتوسعت الجامعة عندما سمح هنري الثاني للطلبة البريطانيين من الذهاب إلى جامعة باريس ، أما التدريس فيقوم على أساس المحاضرة ونظام الإشراف ، وفيه يعد كل طالب رسالة أسبوعياً حول موضوع ما يناقشه مع أستاذه المشرف. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، مجلد٢ ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٦٠١؛

Abried History of the University of ox ford . Retrieved.

الكلية ، فقد كان من أفضل الطلبة كفاءة ونشاطاً ، كما كان قدوة في سلوكه ، وكانت تقدم عنه تقارير حسنة من أساتذته[١]، كما حصل على شهادة دبلوم في العلوم السياسية من جامعة اكسنز (Oxoniensis) في بريطانيا[٢]، بعد ذلك حصل على شهادة الدكتوراه الفخرية في القانون المدني من جامعة أكسفورد حصل محمد محمود باشا على درجة الدكتوراه عام ١٩٢٩[٣].

أما عن شخصية محمد محمود ، فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها ، فضلاً عن تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة ، فقد كان قصره الكائن بشارع الفلكي ، الذي تبلغ مساحته (١٩٦٤م٢) ، مكاناً للاجتماعات ، فقد كانت اجتماعات محمد محمود كل ليلة بمثابة منتديات أدبية وسياسية ، وقد جمع حوله الشعراء ، كما عرف عن محمد محمود عفة لسانه ونزاهته حتى لقب بالزعيم النبيل[٤]، فضلا عن تعليمه العصري ، فقد كان يتحدث الإنكليزية كرجل من أبنائها[٥].

وتصف الوثائق البريطانية شخصية محمد محمود بأنه كان لا يرى أن هناك أي مصري يملك ما يملكه من الذكاء إلى حد إدارة شؤون البلاد بدون بريطانيا ، ومن ثم فهو يريد الإبقاء عليهم ، حتى يتمكن من المناورة والوصول إلى الإمساك بزمام الأمور، كان محب للمؤامرات ولديه قدر من الشجاعة ، وانه ذو

(١) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٣٩ ؛ لمعي المطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص٥٣٦.

(٢) ينظر ملحق رقم (٤).

(٣) خالد عزب محمد السيد حميد ، المصدر السابق ، ص١٩٩.

(٤) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ،ص١٩٨.

(٥) المصدر نفسه ، ص٥٦.

شخصية مؤثرة ذكي ونشيط ومتقلب[١] ، وقد وصف المندوب السامي البريطاني اللورد هربرت كنتشر[٢](Hrebert Kitchener) محمد محمود بأنه " جنتلمان ونحب مساعدته وإن كان صغير السن"[٣].

أدَّت الأصول الاجتماعية لمحمد محمود دوراً كبيراً في تشكيل شخصيته انعكس ذلك على تصرفاته وعلاقاته والدليل على ذلك انه عندما عُرض على زملائه إرسال أوراق الوفد إلى الخارج بطريقة سرية عام ١٩١٩ ، ثار محمد محمود باشا على هذا الاقتراح ، وعدّه اهانة لأعضاء الوفد ومكانتهم الاجتماعية ، كما انه أثناء نفيه إلى مالطة ، كان كلما حضر ضابط يتحدث معه محمد محمود بالإنكليزية دون أن يقوم بترجمة حديثهما إلى زملائه ، حتى يظهر أمام الضابط كرئيس وليس مترجما لهم ، وذكر أيضاً عندما كان في لندن حضر على متن باخرة ايطالية للعودة إلى مصر عام ١٩٢٩[٤]، وصادف حضوره مع

(٥) نقلا عن : ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(٢) هربرت كنتشر: ولد عام ١٨٥٠ ، عسكري بريطاني ورجل دولة ، أكمل دراسته في لندن ، بدأ حياته العملية ضابطاً برتبة ملازم ثان في سلاح المهندسين الملكي، عُيّن حاكماً على المستعمرات البريطانية بمنطقة البحر الأحمر ١٨٨٦ ، بعدها أصبح القائد الأعلى للجيش المصري عام١٨٩٢ ،قاد حملة على السودان ١٨٩٨ أنهت الدولة المهدية فيه ، عاد إلى بريطانيا عام ١٩٠٢ ، حصل على لقب نبيل عين قائدا اعلي للقوات البريطانية في الهند ، بعدها عُيّن مندوباً سامياً في مصر عام١٩١٠ ، توفى عام ١٩١٦ إثر تحطم السفينة التي كانت تنقله إلى روسيا . للمزيد من التفاصيل ينظر : وفاء وليد حسين العزاوي ، اللورد كتشنر ودوره السياسي والعسكري في مصر والسودان ١٨٩٦-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٥٥.

(٤) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٥٤.

حضور السلطان فؤاد الأول[١]، وبهذه المناسبة سأله احد الصحفيين البريطانيين عما إذا كان سيسافر بصحبة السلطان ، فكان جوابه: "كلا بل اختار السلطان الباخرة التي قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر" ، وكان في جواب محمد محمود الكثير من الاعتزاز بالنفس[٢].

كذلك من المواقف التي تُذكر لمحمد محمود باشا انه عندما كان رئيسا للوزارة عام ١٩٢٩ حدث أن رئيس نادي محمد علي منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول إحدى غرف النادي بحجة أنها مخصصة للأمراء فقط ، فما كان من محمد محمود باشا إلا ان ذهب إلى النادي وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها ، قائلا كلمته الشهيرة : "أنا فلاح ابن فلاح ، وهذه مصر للفلاحين من أبنائها ومن لا يريد ان يعيش في مصر الفلاحين فليغادرها إلى حيث يشاء"[٣].

يتضح مما تقدم أنَّ محمد محمود قد انحدر من أسرة تنتمي إلى طبقة الأعيان ، وهي من الأسر المصرية القليلة التي تولّت منصب الإدارة في مصر ، حيث لم يكن يصل في ذلك الوقت إلى مناصب الحكم من المصريين إلاّ القليل ، وأيضاً

---

(١) السلطان فؤاد الأول (١٨٦٨-١٩٣٦) : ابن الخديوي إسماعيل ، تعلم في سويسرا ثم دخل المدرسة الحربية الايطالية وتخرج ضابطاً في الجيش الايطالي ، عين باروناً فخرياً للسلطان عبد الحميد الثاني ثم ملحقاً للسفارة العثمانية في النمسا ، عاد إلى مصر عام ١٨٩٢ وتولى عرش السلطنة بعد وفاة أخيه السلطان حسين في تشرين الأول عام ١٩١٧ ، تحول لقبه من سلطان إلى ملك بعد إصدار بريطانيا تصريح في ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، كان يجيد فضلاً عن اللغة العربية اللغات التركية والفرنسية والايطالية ، توفي عام١٩٣٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر : جوان فوتشر كنج ، المصدر السابق ، ص٥٣٤-٥٣٥.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٥٥.

(٣) خالد عزب و محمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص ٥٥.

هي أسرة عملت بالمجال السياسي ، مما انعكس كل ذلك بحكم النشأة والطبقة التي خرج منها محمد محمود فضلا عن تعليمه العصري .

الوظائف الإدارية التي تولاها ١٩٠١-١٩١٧:

استدعى محمود سليمان ابنه محمد من لندن لتعيينه في وظيفة مهمة في إحدى النظارات ، وعقب عودته عُيِّن تحت الاختبار في نظارة المالية في ١ كانون الثاني عام ١٩٠١ ، ثم رُقِّي إلى وكيل مفتش في النظارة نفسها في كانون الأول عام١٩٠٢[(١)]، ثم انتقل إلى ناظرة الداخلية ، حيث عُيِّن مساعد مفتش في الأول من كانون الثاني ١٩٠٤ ، ثم سكرتيرا خصوصيا لمستشار وناظر الداخلية المستر ميتشل (Mitchell) في ١ تشرين الثاني عام١٩٠٥ حتى ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٠٦ ، وفي تلك المدة حصل على رتبة البكوية في ٤ آذار ١٩٠٦[(٢)].

وخلال توليه منصب مفتش ناظرة المالية، وأثناء تلك المدة الممتدة من ١٩٠١-١٩٠٦ أثبت محمد محمود كفاءة عملية وإدارية ، نال خلالها رضا رؤسائه فرُشِّح إلى تولي منصب مدير الفيوم[(٣)].

في ٢٩ تشرين الثاني عام١٩٠٦ عُيِّن محمد بك محمود مديراً للفيوم[(١)] ، شهدت مدَّة عمله في الفيوم اصطدامه بشخص الخديوي عباس حلمي الثاني[(٢)]،

---

(١) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٣٣-٤٣ ؛ خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٥٥ ، صليب باشا سامي ، ذكريات ١٨٩١-١٩٥٢ ، نقد وتحقيق سامي أبو النور ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٤٣ .

(٢) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٥٤.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٦٣.

إذ كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية ، وفازت إحداهما ، ممّا أغضب العائلة الأخرى ، التي كانت على صلة بالخديوي ، وقد اتهمت المأمور بقبول رشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها ، وفي إحدى التشريعات الخديوية ، اخبر الخديوي محمد بك محمود بفساد المأمور ، لكن محمد بك محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة، مما اغضب الخديوي وتدخل المندوب السامي البريطاني لإرضائه وأوقف المأمور(٣) كان من اعمال محمد بك محمود في الفيوم هو إنشاء مدرسة للبنات في عام١٩٠٨ ، وأقيم احتفالاً بهذه المناسبة ، إذ أُعلن فيه أنه استطاع أنْ يحصل على منحة من ديوان الأوقاف تبلغ ألف جنيه(٤).

وقد وصف سعد زغلول(٥)، عندما كان ناظرا للمعارف ، محمد بك محمود حينما كان مديـرا للفيـوم أثناء زيارته لها عام ١٩٠٨ ، بأنَّه شعر أن محـمد بك نال احترام الأهالي(١).

---

(١) المصدر نفسه ، ص٦٤.

(٢) الخديوي عباس حلمي الثاني : ولد في القاهرة عام ١٨٧٤، أكمل دراسته في فينا ، تولى عرش الخديوية بعد وفاة والده الخديوي توفيق ١٨٩٢ ، عارض سياسة بريطانيا ، لذلك تخلصت منه بريطانيا ، عندما قام بالسفر إلى اسطنبول وتأخر في العودة ، فجعلت التأخير في الرجوع إلى مصر سببا لخلعه عن عرش مصر عام١٩١٤، توفي عام ١٩٤٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: خير الدين الزركلي، المصدر السابق، ج٤ ، ص٣٣ ؛ احمد مصطفى عبد الرحيم ، عهدي – مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٣٧-٣٨.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق،، ص٦٤.

(٤) محمد صادق ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

(٥) سعد زغلول : من أشهر القادة السياسيين في مصر ، ولد في قرية الغربية عام ١٨٦٠ ، أكمل تعليمه في كتاتيب القرية ، بعدها أكمله في الأزهر ، عين ناظرا للمعارف عام١٩٠٦

في الأول من آذار عام١٩١٠ عُيِّن محمد بك محافظاً للقنال (بور سعيد حالياً)[٢]، وقد شهدت مدة عمله مجموعة من الأحداث لعل من أهمها تصادف مرور ملك بريطانيا جورج الخامس[٣] (George V) متجهاً إلى الهند ، فاستقبله محمد بك محمود استقبالاً رسمياً ورحب به أشد الترحيب ، وأغلب ما صرف على هذا الاستقبال كان على حسابه الخاص ، ونتيجة لهذا الاستقبال المهيب رُقَّي محمد بك محمود إلى مدير من الدرجة الأولى[٤] .

، انتخب وكيلا للجمعية التشريعية ، شكل حكومة وفدية عام ١٩٢٤ ، تولى رئاسة مجلس النواب ، توفي عام ١٩٢٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر : قدري قلعجي، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في المشرق العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٦ ؛ عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

(١) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٥٧-٥٨.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المصدر السابق ، ص٥٩.

(٣) جورج الخامس : ابن الملك ادورد السابع ، خدم في سلاح البحرية من١٨٧٧-١٨٩٢ ، عندما اعتلى العرش أبدى احتراماً للنظام البرلماني ، فقام بوظيفته كملك دستوري ، ولم يتدخل في السياسة ، إلا في حالات مهمة ، وفي أوقات متباعدة ، وذلك بناء على نصيحة مستشاريه الدستوريين عام١٩١١ وعام ١٩١٤ ، وقد أبدى اهتماما خاصا بالهند التابعة لبريطانيا ، وكان الملك البريطاني الوحيد الذي زارها أثناء تربعه على العرش . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٢ ، ط٤ ، دار الفارس ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص٤٢٥.

(٤) لمعي الطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص٣٥٣ .

وخلال توليه هذا المنصب حصل على النيشان العثماني الثاني وخطاب شكر من المندوب السامي البريطاني[١] في ١٩ حزيران ١٩١١ ، وقد استمر في منصبه هذا حتى ٣ كانون الثاني ١٩١٤ ، إذ نقل بعدها ليعمل مديراً للبحيرة[٢]، لاسيما وأنه طيلة المدة من ٤ تموز – ١٨ تشرين الأول ١٩١٣ كان مجازاً من قبل المديرية بسبب سفره خارج مصر[٣].

في ٣ كانون الثاني عام١٩١٤ باشر محمد بك محمود بمنصبه مديرا للبحيرة ، وشهدت مدّة توليه للمديرية تدهور العلاقة بينه وبين السلطات البريطانية ،بسبب رفضه تنفيذ أوامرها بزيادة الضرائب على الأهالي[٤]، واعتذر بقوله : " إنَّ الفلاحين لا يستطيعون دفع أي شيء ومن غير المرغوب إجبارهم على ذلك ، لما قد يؤدي إليه من اضطراب سياسي "[٥].

كما شهدت مدة توليه منصب مديرية البحيرة حصوله على نيشان الكوماندور (المغوار) (Commander) في الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية في ٢٣ آذار ١٩١٤ ، وحصل على رتبة الباشوية في ١٣ تموز ١٩١٥[٦]، واستمر في منصبه كمدير للبحيرة إلى ٤ أب ١٩١٧[٧].

---

(١) ينظر ملحق رقم (٥)

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(٣) ينظر ملحق رقم (٦).

(4) www. modernegypt,bibalex.org.

(٥) ماجدة محمود حمود ،المصدر السابق ، ص٦٢.

(٦) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

(٧) لمعي المطيعي ، المصدر السابق ، ص٥٣٦.

وترجع أسباب إقالة محمد محمود باشا من منصب المديرية أن السلطات العسكرية البريطانية أرادت إلقاء القبض على زعماء الحزب الوطني[(١)]، فرفض التسليم بهذا الأمر ، واخذ على عاتقه حماية المطلوبين (الصوفاني وعمار)[(٢)] ، وقد نصَّ المرسوم الصادر بإقالته من منصبه : " بمقتضى المرسوم السلطاني الصادر بتاريخ ٤ أب ١٩١٧ بإحالة حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا مدير البحيرة على المعاش اعتباراً من هذا التاريخ كما جاء بالأمر العمومي ٣٩٠ في ٩ الجاري الصادر من وزارة الداخلية يعتمد التأشير بسجلات المديرية بقطع استحقاق سعادته لغاية يوم ٣ آب ١٩١٧ ويحفظ هذا بملف الخدمة"[(٣)].

---

(١) الحزب الوطني (١٩٠٧-١٩٥٣) : ترجع أصوله إلى السنوات الأولى من عصر الخديوي عباس حلمي الثاني ، كجماعة شبه سرية نظمها القصر ورأسها الخديوي بنفسه ، وهدف هذه المجموعة (مجموعة إحياء الدفاع عن الوطن) تخليص مصر من الاحتلال البريطاني ، وانضم إليها مصطفى كامل في أوائل القرن العشرين بعد حادثة دنشواي ١٩٠٦ ، ازداد الدعم الشعبي للرسالة الوطنية التي يقدمها مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطني رسمياً عام١٩٠٧ ، وبعد وفاة مصطفى كامل تولى رئاسة الحزب محمد فريد وبعد وفاته عام ١٩١٩ انتقلت القيادة إلى حافظ بك رمضان. للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤ ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص٥٣.

(٢) ماجدة محمد حمود ،المصدر السابق ، ص٦٢.

(٣) خالد محمد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٧٧.

المبحث الثاني : نشاطه الوطني ١٩١٧-١٩٢٢:

١-مشاركته في تأسيس الوفد المصري :

في نهاية الحرب العالمية الأولى ازدادت المطالب من قبل مصر بإلغاء نظام الحماية(١)، والاعتراف باستقلال مصر بتأثير عوامل داخلية وخارجية ، أهمها على الصعيد الخارجي وعود الحلفاء للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى بالحصول على الاستقلال التام ، ومنها التصريح البريطاني – الفرنسي الذي صدر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ، بمساعدة العرب في جميع البلاد التي حررها الحلفاء على تأليف حكومات وطنية تعترفان بها ولا تتدخلان بشؤونها(٢)،

---

(١) نظام الحماية : هي العلاقة بين دولة تتمتع بقوة ونفوذ بدولة ضعيفة ، تقوم بموافقة الدولة الثانية رضاها ، على أن تحميها الدولة الأولى ضد أي عدوان أو تدخل ، فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادة الدولة المحمية ، لكن بريطانيا فرضت على مصر حمايتها تلقائياً في ١٨ كانون الأول ١٩١٤ ، وصدر إعلان يقضي بخلع الخديوي عباس حلمي الثاني وتنصيب السلطان حسين كامل على العرش . للمزيد من التفاصيل ينظر : لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، الهيأة المصرية للكتاب ، القاهرة ، (١٩٨٤) ، ص٢٣ ؛ جلال يحيى ، العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص٥١٣ ؛ مصطفى النحاس جبر يوسف ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، (د.م) ، ١٩٧٥ ، ص٢٠١.

(٢) صفاء عبد الوهاب المبارك ، بريطانيا ومصر ١٩١٩-١٩٥٥ ، مجلة المؤرخ العربي ، السنة ١٢ ، العدد٢٩ ،١٩٨٦ ، ص٢٨.

كذلك مبادئ الرئيس الأمريكي ودرو ولسون[١] (Wooderw Wilson) ، لاسيما المادة(٢١) التي أكدت على ضرورة تمتع الشعوب الخاضعة للحكم العثماني بالحرية والتطور والحكم الذاتي[٢]، أمّا على الصعيد الداخلي فكانت مشكلة إهمال الفلاحين الفقراء وسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع أسعار المواد الغذائية[٣] .

بدأ سياسيون وقادة وأعيان مصر يفكرون في مصير البلاد وكيفية تحقيق الاستقلال ، وكانت مطالبهم تتلخص في كلمتين الاستقلال والجلاء ، أي بمعنى إلغاء نظام الحماية ، لذلك بدأت الخطوة الأولى من اجل تأليف وفد يعبر عن

---

(١) ودرو ولسون : الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد في مدينة ستونتون بولاية فرجينيا عام١٨٥٦ ، درس القانون وعمل بالمحاماة ، حصل على شهادة الدكتوراه ، انتخب رئيسا عام ١٩١٣ ، اشتهر بنقاطه الأربع عشرة أعتزل الحياة السياسية عام١٩٢١ لإصابته بالشلل ، توفي عام١٩٢٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ؛ إسماعيل خليل إبراهيم محمد ، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات الداخلية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، اتحاد المؤرخين العرب ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١٢ ، ص٣٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٨

(3)Tomlittle , Modern Egypt , London , 1967 , p. 68 ;

صفاء عبد الوهاب المبارك ، المصدر السابق ، ص٢٨.

مطالب مصر(١) في مؤتمر السلام(٢) في باريس ، وقد تضاربت الآراء حول صاحب فكرة تأليف الوفد ، وقد برزت الكثير من الروايات حول فكرة تأليف الوفد ، منها ما نسب إلى سعد زغلول ، والثانية نسبت إلى الأمير عمر طوسون(٣)، والثالثة نسبت إلى محمد محمود باشا(٤) .

---

(١) جلال يحيى وخالد نعيم ،الوفد المصري ١٩١٩-١٩٥٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ،ص٩٧

(٢) مؤتمر السلام : المؤتمر الذي عقد في باريس وبدأت أولى جلساته في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩ ، وانتهت في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ ، عقد المؤتمر في باريس ، وكان مصير الدولة العثمانية ومستقبل أقطارها في مقدمة القضايا التي وضعها المؤتمر في جدول أعماله ، وفي ٣٠ كانون الثاني أصدر المؤتمر قراراً جاء فيه : " أن الحلفاء والدول التابعة لهم قد اتفقوا على أن ارمينا وبلاد ما بين النهرين وكردستان وفلسطين والبلاد العربية يجب انتزاعها بالكامل من الدولة العثمانية ، وقد وقع مجموعة من السياسيين ، لكن سرعان ما اصطدمت نقاط الرئيس الأمريكي ودوو ولسون الأربع عشرة ومنها التأكيد على حرية الشعوب في حق تقرير المصير مع خطط بريطانيا وفرنسا . للمزيد من التفاصيل ينظر: علي نشمي حميدي ، مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩-١٩٢٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ،١٩٩٥ .

(٣) الأمير عمر طوسون (١٨٧٢-١٩٤٤): ولد عام١٨٧٢ في مدينة الاسكندرية ، الابن الثاني للأمير طوسون بن محمد بن سعيد بن محمد علي ، درس في سويسرا وأتقن اللغة التركية والفرنسية والانكليزية ، وله مؤلفات عدة في التاريخ ، ترأس الجمعية الزراعية الملكية ، توفي عام ١٩٤٤ . المصدر نفسه ، ص٧٨.

(٤) عدي عامر حسن العطواني ، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٧٠ ؛خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٧٩.

تذكر الرواية الأولى انه في أيلول ١٩١٨ دعا سعد زغلول أصحابه محمد محمود واحمد لطفي السيد وعبد العزيز بك فهمي[١] إلى مسجد وصيف للتحدث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة للبحث في المسالة المصرية بعد إعلان الهدنة في ١ تشرين الثاني ١٩١٨[٢].

أما الرواية الثانية فتذكر أنَّ الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة ، حيث أوعز بها إلى سعد زغلول لشخصيته البارزة في الجمعية التشريعية ، وذلك عندما تقابلا في حفل عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد على العرش بكازينو استبغانو ، أما الرواية الثالثة وهي رواية عبد العزيز فهمي أحد مؤسسي الوفد المصري فيذكر انه ذات يوم من شهر أيلول ١٩١٨ وكان خارجا من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ومعه كل من احمد لطفي السيد وسعد باشا زغلول ، وبينما هم في طريقهم نحو ميدان الفلكي اعترض محمد محمود باشا سبيلهم واضعا عصاه أمامهم في عرض الرصيف قائلا : "إلى أين تذهبون انني أريد أن نتحدث في مصير مصر ، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولابد من النظر في تأليف وفد كي يسافر للمطالبة بحقوق البلاد" ، غير ان سعد زغلول رفض الفكرة متحججاً بأن الوقت غير مناسب ، فانصرف كل واحد منهم

---

(١) عبد العزيز بك فهمي : سياسي مصري ولد في قرية كفر المصيلحة عام ١٨٧٠، التحق بمدرسة المنصورة الابتدائية والخديوية الثانوية ثم مدرسة الحقوق الخديوية ، عمل بالمحاماة ،اشترك بعضوية حزب الوفد انتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام١٩٢٤ ، عين وزير للحقانية (العدل) عام١٩٢٥ ، انتخب نقيبا للمحامين ثم رئيسا للمجمع اللغوي ، توفي عام١٩٤٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ،القاموس السياسي ،ط٢ ،دار النهضة العصرية ،القاهرة ،١٩٦٨ ، ص٧٧٩.

(٢) جلال يحيى وخالد نعيم ، المصدر السابق ،ص٩٨؛ عبد الخالق لاشين ،المصدر السابق ، ص١٣٥.

إلى حال سبيله ، غير ان سعد زغلول عاد فأرسل إلى محمد محمود وعبد العزيز فهمي يدعوهم للاجتماع للبحث في تأليف الوفد[١].

ويرجح أنَّ سعد زغلول هو أول من نادى بتأليف الوفد المصري وصاحب الفكرة باعتراف سعد زغلول ، فقد كتب في مذكراته بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩١٧ ما نصه : "فاتحني محمد محمود أنه ينبغي أن نتفكر في حالة مصر بعد الحرب ، إذ يجب أن تتحد جماعة أهل الرأي على التفكير في هذه المسألة ، فقلت: ممن تتألف هذه الجماعة ؟ ،فجرى ذكر علي شعراوي[٢] وعبد العزيز ولطفي السيد ، وهو وأنا وتأجيل البحث فيها إلى فرصة أخرى "[٣].

وعلى هذا إذا كان محمد محمود قد فاتح سعد زغلول بالفعل لأول مرة كما ذكر الأخير في مذكراته ، فانه يكون قد سبق الأمير عمر طوسون في التفكير ، لأنَّ الأمير عمر طوسون اعترف بان الفكرة خطرت بباله عقب إعلان مبادئ ولسون ، أي بعد ٨ كانون الثاني ١٩١٨ تاريخ إعلان هذه المبادئ ، كذلك يكون محمد محمود قد سبق سعد زغلول أيضاً ، لان دعوة سعد زغلول لاجتماع

---

(١) عدي عامر حسن ، المصدر السابق ، ص٧٠؛ محمد حسنين هيكل ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، مركز الوثائق للبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، (د.م) ، (د.ت) ، ص١٢٨.

(٢) علي شعراوي : سياسي مصري ، ولد في المنوفية ، وهو من مؤسسي حزب الوفد مع سعد زغلول ، تم نفيه إلى جزيرة مالطة عام١٩١٩ ، انشق عن حزب الوفد وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، اعتزل الحياة السياسية واعتكف في قريته إلى ان توفي عام١٩٤٢ . لمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص٧٩٨.

(٣) مذكرات سعد زغلول ، ج٩ ، تحقيق عبد العظيم محمد رمضان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، كراسة ٣١ ، ص١٧٤١.

مسجد وصيف جاءت يوم ١٢ تشرين الاول١٩١٨ ، أي بعد عرض محمد محمود باشا الفكرة عليه[١].

هكذا تألف الوفد المصري في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨ من سعد زغلول رئيساً وعضوية كل من : محمد محمود ، وعلي شعراوي ، وأحمد لطفي السيد ، وعبد العزيز فهمي ، وعبد اللطيف المكباتي ، ومحمد علي علوبة[٢]، عمل الوفد على ان يثبت لهيأته حق التحدث عن الأمة[٣]، ورأى ان الوسيلة العملية في ذلك وضع صيغة توكيل وقعها كل من محمد محمود وبقية أعضاء الوفد جاء فيها : "نحن الموقعين على هذا الأمر ، قد أنبنا عنا حظرت سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد علي بك وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود واحمد لطفي السيد ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارون في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلاً في

---

(١) كوثر رشيد عبيد الفتلاوي ، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، مجلة جامعة بابل ، كلية التربية الاساسية ، المجلد ١٥ ،العدد ٤ ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٢٥-١٣٢٦؛

Jamal Mohammed Ahmed ,the In tell ectual origins of Egyption nationalism oxford university press ,London ,1960 .p.115.

(٢) محمد علي علوبة : ولد بمدينة أسيوط عام١٨٧٥ ، حصل على الشهادة الثانوية من المدرسة الخديوية بالقاهرة عام١٨٩٩ ، عمل بالمحاماة وانضم إلى الحزب الوطني في عام١٩١٣ ، انتخب عضو بالجمعية التشريعية ، وبعد انشقاق الوفد انضم إلى حزب الأحرار الدستوريين ، عين وزيرا للأوقاف عام١٩٢٥ ، وللمعارف عام١٩٣٦ ، ووزير دولة عام ١٩٣٩ ، ثم سفيرا في باكستان عام١٩٤٩ ، توفي عام١٩٥٦ . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص٨١٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤-١٩٢١ ، ج١ ، ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،١٩٥٥ ، ص١٠٠ .

استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب".(١)

طلب رئيس الوفد سعد زغلول في ٢٠ تشرين الثاني ١٩١٨ من المندوب السامي البريطاني ريجنالد وينجت(٢) (Reginald Wingate) جوازاً له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى بريطانيا ، لأنه من الضروري أن يكون الوفد في لندن(٣)، إلاّ أنه سرعان ما جاء الرد بالرفض من الحكومة البريطانية(٤)، بعد ذلك أرسل الوفد برقية احتجاجية إلى رئيس الحكومة البريطانية لويد جورج(٥) (Lloyd George) ، على تصرفات السلطة العسكرية ونتيجة إصرار الجانب البريطاني على موقفه من رفض السفر والتمسك بالحماية ، لذلك قام الوفد

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨-١٩٣٦ ، ج١ ، ط٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٠٢ .

(٢) ريجنالد وينجت : جنرال بريطاني ولد في عام١٨٦١ ، درس في الأكاديمية العسكرية ، عمل في الهند ، ثم عمل بين عامي ١٨٨١-١٨٨٣ سردار الجيش المصري ، وحاكم السودان من١٨٨١-١٩١٦ ، عُين مندوباً سامياً في مصر من ١٩١٧-١٩١٩ ، توفي عام ١٩٥٣. للمزيد من التفاصيل ينظر :
The New Encyclopedia Britannica , vol 23 , USA ,1986 , p.666-667.

(٣) ماجدة محمد حمود ، دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤-١٩٢٤ ، ج٢ ، الهيأة المصرية للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص١٦.

(٤) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٤٤ ؛
Charles Wendell ,op .cit ,p.220.

(٥) لويد جورج : ولد عام١٨٦٣ ، سياسي بريطاني ورجل دولة ، تولى منصب وزير الخزانة من عام١٩٠٨-١٩١٥ ، ورئيسا للوزراء من ١٩١٦-١٩١٩ ، تولى منصب وزير التجارة عام١٩٥٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر :
The New Encyclopedia Britannica , vol 23.p.284 .

بإرسال نداء إلى الدول الأجنبية (بريطانيا ، وأمريكا ، وفرنسا ، وايطاليا) ، وقد احتوى النداء استقلال مصر وان يكون لها حكومة دستورية[١] .

رأت الحكومة البريطانية أنَّ استمرار الوفد في احتجاجاته المتكررة يفضح سياستها ، لهذا وجهت إنذاراً إلى الوفد في ٦ آذار ١٩١٩ ، فاستدعى واطسون (Watson) قائد قواتها العسكرية في مصر رئيس الوفد المصري وأعضاءه للحضور إلى مركز القيادة وأبلغهم نصَّ الإنذار التالي: (إنَّ أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية). [٢]

لم يتراجع سعد زغلول وأعضاء الوفد أمام هذا الإنذار وبادروا بإرسال برقية أخرى إلى لويد جورج ، فقامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول ومحمد محمود باشا[٣]، فضلاً عن إسماعيل صدقي[٤]،

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق ،ج١، ص١٠٦.

(٢) محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩ ، مجلد ١ ،الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص٤٢٩.

(3)Joan wucher King , Historcal Dictionarg of Egypt , Cairo ,1989 , p. 402.

(٤) إسماعيل صدقي: ولد عام ١٨٧٥ ، والده أحمد شكري باشا ، تعلَّم في مدرسة الغرير ، ثم التحق بمدرسة الحقوق الفرنسية ، اشتغل كاتباً للنيابة ، ثم مساعدا في ايثاي البارود و المحلة وطنطا ، ثم رئيساً للنيابة في الإسكندرية ، عمل في المجلس البلدي في الإسكندرية ، تولى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية عام ١٩٠٨ ، ثم تولى منصب =وكالة وزارة الداخلية عام١٩١٠ ، ثم وزيراً للزراعة عام١٩١٤ ، شكَّل حزب الشعب عام١٩٣٠ ، توفي عام١٩٥٠. للمزيد من التفاصيل ينظر : مازن مهدي عبد الرحمن ، إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية/ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

وحمد الباسل[١]، حيث تم احتجازهم في ثكنات قصر النيل في ٨ آذار ١٩١٩[٢]، ومنها إلى بور سعيد ، حيث تم ترحيلهم على ظهر الباخرة كالدوني ومن ثم نفيهم في ٩ آذار ١٩١٩ إلى جزيرة مالطة[٣]، وصلت الباخرة إلى مالطة وعلى متنها الزعماء المصريون ،الذين تم نقلهم إلى معسكر تابع للجيش البريطاني ، وخصصت السلطة العسكرية لكل اثنين شقة ذات ثلاث غرف ، فأقام سعد زغلول ومحمد محمود معا ، وحمد الباسل وإسماعيل صدقي في شقة أخرى ، تنازل محمد محمود لسعد زغلول عن غرفته الدافئة واخذ لنفسه الغرفة الباردة ، ثم تم تجميع المنفيين الأربعة في مسكن واحد داخل المعسكر ، وسمح لهم بالتنزه في عربة مدة ساعتين يوميا وعلى نفقتهم الخاصة وتحت الحراسة ، كما سمح لـهم بإبقاء

التيار الكهربائي إلى ما قبل منتصف الليل ، كما سمح لهم بقراءة ثلاث صحف هي التايمز البريطانية والمقطم المصرية ومالطة.[٤]

---

(١) حمد الباسل: ولد عام ١٨٧١ مغربي الأصل ، ولد في مصر ونشأ نشأة بدوية ، عُيِّن عمدة لقبيلة الرماح بالفيوم خلفا لوالده محمود الباسل ، في عام ١٩١١ عين في مجلس مديرية الفيوم ، وفي عام١٩١٤ حصل على رتبة أمير ، وضع تحت المراقبة أثناء الحرب العالمية الأولى للشك في نسجه مؤامرة مع السنوسي ، اشترك في الحركة الوطنية المصرية ، انتخب عضواً في الجمعية التشريعية ، كما انتخب عضوا في مجلس النواب ، توفي ١٩٤٠. للمزيد من التفاصيل ينظر : لمعي المطبعي ، المصدر السابق ، ص١٥٠-١٥٦.

(2) Arther Gold Schmidt JR ., Modern Egypt , London ,1988 ,p.57.

(٣) جزيرة مالطة : تقع في وسط البحر المتوسط ، تمتاز بموقع مهم تتحكم بالحوض المؤدي إلى البحر المتوسط ، حولت بريطانيا هذه الجزيرة الى قاعدة بحرية كبيرة تلي سنغافورة في الأهمية . للمزيد من التفاصيل ينظر : يسرى الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط ، منشأة المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص١٨.

(٤) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٨٩-٩٠.

لان السلطات البريطانية سمحت لهم بقراءة ثلاث صحف ، لأنها كانت لا تريد منهم ان يطلعوا على بقية الصحف وتناولها للقضية المصرية وهذا يزيد الوفد المنفي لجزيرة مالطة حماسة والتمسك بمطاليبهم بالاستقلال وإلغاء الحماية البريطانية.

أدت ظروف النفي إلى جعل الزعماء شديدي التأثر والانفعال ، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخلافات بينهم ، لاسيما بين محمد محمود وإسماعيل صدقي[١]، التي وصفها سعد زغلول بـ" يؤسفني جداً ما يقع من وقت لآخر بين إسماعيل صدقي ومحمد محمود من سوء تفاهم ،وقد حاولت كثيراً منعه فلم تساعدني حالة محمد محمود باشا إلى الوصول إلى غاية مرضية ؛ لأنه كثير الانفعال ويتأثر لأقل شيء ، ويكفي أن يخالف فكرة في أمر من الأمور حتى يغضب ويرمي الغضب من لسانه بعض العبارات الجارحة وهو سيء الظن بي كلما رأى أو توهم إني أميل إلى إسماعيل صدقي"[٢] ، وقد علل إسماعيل صدقي سبب هذه الخلافات بشعور محمد محمود باشا بالغرور[٣].

على اثر اعتقال سعد زغلول ورفاقه اندلعت مظاهرات ١٠ آذار ١٩١٩ في مصر ، التي بدأت بمظاهرات سلمية، إلاَّ أنَّ السلطات البريطانية قابلتها بالعنف

---

(١) المصدر نفسة ، ص٩٠.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، ج٩ ، كراسة ٣٥ ،ص ١٩٣٠.

(٣) إسماعيل صدقي ، مذكراتي ، دار الهلال (د.م) ،١٩٥٠ ، ص١٩.

والقسوة ، فأطلقت الرصاص على المتظاهرين ، وأمام فشل سياسة القمع والإرهاب في إخماد المظاهرات اتخذت الحكومة البريطانية سياسة جديدة تضمنت تعين شخصية تكون له خبرة في التعامل مع العرب للعمل في القاهرة(١) ، واختير ادموند اللنبي (Edmund Allenby) (٢).

حال وصول اللنبي في ٢٥ آذار ١٩١٩ إلى القاهرة ، أذيع بيان أعلنت فيه بريطانيا أنها لا تريد لمصر إلاَّ الخير ، وأنها حريصة على احترام الشعور القومي المصري ، وعلى إدامة العلاقات الحسنة بينهما ، ولكي تبين النوايا الحسنة من قبلها ، قامت بريطانيا بإطلاق محمد محمود باشا ورفاقه في ٢٦ آذار ١٩١٩ ، وقد اخبرهم بهذا الأمر الضابط البريطاني ، بقوله لهم : استعدوا للسفر غداً فقد أُطلق سراحكم ، وسُمح لكم بالذهاب إلى باريس. (٣)

هدأت الأحوال في مصر وسافر الوفد إلى باريس في ١٩ نيسان ١٩١٩ ، وفي اليوم نفسه الذي وصل فيه الوفد إلى باريس أعلن الرئيس الأمريكي ولسن اعترافه بالحماية البريطانية على مصر ، فكان هذا الاعتراف صدمة قاسية

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ،ج١ ،ص١٦٦ ؛

Arther Goldschmitl , op .cit, p.57.

(٢) ادموند اللنبي : ولد عام ١٨٦١ ، جنرال بريطاني تخرج من سانت هرست ، شارك في حرب البوير ، كان القائد العام للجيش البريطاني الذي احتل القدس في كانون الاول عام١٩١٧ ، قبل توقيع هدنة موردس ، منح لقب نبيل عام١٩١٩ ، عين مندوبا ساميا في مصر عام١٩١٩ -١٩٢٥ ، توفي عام ١٩٣٦. للمزيد من التفاصيل ينظر :

The New En cloppedia Britannica , vol ,1 ,USA , 1924 ,p.253-254

(٣) المارشال ويفل ، اللنبي في مصر ، ترجمة علي إبراهيم الاقطش ومصطفى كامل فودة ، مكتبة النهضة ، (د.م) ،(د.ت) ، ص٤٣.

للوفد وللمصريين جميعاً ، بعد أن تبدد الأمل الذي علقته مصر على مبادئ ولسون ومؤتمر السلام .[١]

لم ييأس محمد محمود باشا ورفاقه في باريس من تحقيق هدفهم في إسماع العالم صوت القضية المصرية ، وفي ٣ ايار ١٩١٩ أقام الوفد مأدبة في فندق الكونتنتال بباريس لرجال الصحافة البريطانيين والأمريكان ،القى محمد محمود باشا خطاب تناول القضية المصرية وأبعادها ، كما أقام مأدبة أخرى في ٢ آب من العام نفسه في فندق كلاردج لكبار الساسة ومشاهير الكتاب وأساتذة الجامعات ، ألقى خلالها محمد محمود باشا كلمة تناول فيها أيضاً القضية المصرية وحق مصر في تقرير مصيرها ، وقد شغل محمد محمود باشا في باريس أمانة صندوق الوفد المصري ، وظل أميناً له حتى سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١ تشرين الأول ١٩١٩[٢] ، وكان اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب منها: أنَّ بريطانيا كانت هي من فرض الحماية على مصر ، كما لم يتم اختيار فرنسا كونها دولة استعمارية آنذاك ولها أطماع في مصر ، وهذا الأمر لا يحقق أهداف الوفد ، وان الولايات المتحدة الأمريكية حديثة الدخول في السياسية الدولية ، وليست بلد استعماري ، لاسيما بعد إعلان ولسن مبادئه الأربعة عشر ، فتأمل الوفد الحصول على تأييد الرأي العام الأمريكي في استقلال مصر .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٤٧.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٩٢.

٢-سفر محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشرح القضية المصرية:

على الرغم من الاعتراف الأمريكي بالحماية البريطانية على مصر ، إلاَّ أنَّ الوفد المصري لم ييأس واستغل فرصة وجوده في باريس وتعرف على الكثير من الصحفيين والساسة الأمريكان ، ومنهم جوزيف فولك[١] (Josef Folk) المحامي الأمريكي الشهير ، الذي نجح في إثارة القضية المصرية في الصحف الأمريكية (نيويورك تايمز، وواشنطن بوست) ، كما أرسل الوفد برقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي تضمنت المطالبة باستقلال مصر وإلغاء نظام الحماية[٢].

فتقدم سعد زغلول ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي بطلب سفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أنّ الحكومة البريطانية وضعت العراقيل أمامهم ، لاسيما محمد محمود باشا الذي عارضت سفره لما كان يتمتع به من مميزات ، منها إجادته للغة الانكليزية وبطلاقة، التي تسهل من مهمته في مخاطبة الرأي العام الأمريكي[٣]، فرأى الوفد أن ينوب عنه عبد اللطيف المكباتي للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن القنصلية الأمريكية في القاهرة طلبت منه أن يؤشر على جواز سفره من القنصلية البريطانية أولاً ، ولما

(١) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص٤٠٨

(٢) علاء الدين عرفات ،العلاقات المصرية – الأمريكية – الخطوات الأولى في مصر ، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٠١ ، ص٣٤-٣٥.

(٣) عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص٢٧٧.

طلب ذلك من القنصلية البريطانية طلبت منه أن يحصل على إذن من الحكومة المصرية فعدّ ذلك مراوغة من البريطانيين[١] .

كان الوفد المصري في حاجة شديدة إلى رجل ذي مواهب فكرية وقدرة على إجادة اللغة الإنكليزية ، للعمل بالدعاية للقضية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما أنَّ الوفد كان يجد صعوبة في إيفاد محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، لحاجتهم إليه كونه يتقن اللغة الانكليزية ، بينما لا يجيدها بقية أعضاء الوفد[٢]، فكتب سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي[٣] في ٢٤ أب ١٩١٩ رسالة ذكر فيها : " لعله لو تيسّر لمكرم عبيد[٤] السفر إلى أمريكا ، ونحن نحاول هنا أن يسافر محمد محمود باشا إليها ، ولكن نجد

---

(١) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٣٦ ؛ محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص٤٠٨.

(٢) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٣٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي : رجل دولة مصري ، ولد في عام١٨٧٠ ، تخرج من المدرسة الحربية عام١٨٩٢ ، عين ضابطاً في الجيش المصري ، عين معاوناً لوزير الحربية عام ١٨٩٦ ، وفي عام١٩٠١ نقل إلى خدمة الشرطة ،تقلد مناصب عدة ، منها مدير بني سويف ، وفي عام١٩١٣ أُحيل على التعاقد ، يُعد من أبرز قيادي التنظيم السري للحركة الوطنية عام ١٩١٩ . للمزيد من التفاصيل ينظر : مذكرات عبد الرحمن فهمي ، تحقيق يونان لبيب رزق، ج١ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨، ج١ .

(٤) مكرم عبيد: ولد عام ١٨٨٩ في مدينة منا بالصعيد من أسرة قبطية مشهورة ، درس في المدرسة التوفيقية في القاهرة ، تخرج من كلية الحقوق عام١٩١٢ ، انضم إلى حزب الوفد عام١٩٢١ ، شغل منصب سكرتير حزب الوفد ، تولى منصب وزارة المواصلات والمالية ، وكان عضواً في حزب الوفد المفاوض لمعاهدة ١٩٣٦ ، فصل من حزب الوفد عام١٩٤٢ ، توفي عام ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر : مكرم عبيد باشا ، الكتاب الأسود ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص١٦-١٨ .

صعوبات كثيرة من قبل بريطانيا في هذا الموضوع "[١] ، وقد اشترط مكرم عبيد مقابل سفره الانضمام إلى هيأة الوفد ، إلاَّ أن سعد زغلول أرسل خطابا يعتذر فيه عن عدم قبول عضوية مكرم عبيد[٢] .

إن الأحداث جميعها كانت تصب لصالح محمد محمود باشا ، فقد شاءت الظروف أن تسمح له وحده بالسفر ، بعد مرض سعد زغلول ، التي حالت ظروفه الصحية دون سفره ، وقد أوكل الوفد محمد محمود باشا بالسفر إلى الولايات المتحدة وفيما يأتي نص التوكيل: " قرر الوفد المصري الموكل من قبل الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها ندب محمد محمود باشا احد أعضائه لينوب عنه في الولايات المتحدة الأمريكية للمطالبة باستقلال مصر استقلالاً تاماً"[٣].

كان سفر محمد محمود باشا بدلاً من مكرم عبيد أفضل بكثير من الناحية العملية ؛ لأنَّ محمد محمود باشا كان على علاقة وثيقة بمستر فولك ، فضلاً عن ان مكرم عبيد قد وضع شروطاً مقابل سفره هي : أن يكون ضمن هيأة الوفد ،وان يفتح له مكتباً للعمل في أمريكا ، وكانت هذه الشروط تعرقل من مهمة الوفد وعمله في باريس وأمريكا[٤] .

في الأول من تشرين الأول ١٩١٩ غادر محمد محمود باشا على ظهر الباخرة بولونيا متوجها إلى نيويورك ، التي وصلها في ٩ من الشهر نفسه ،

(١) محمد أنيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، (د.ت) ،ص٥٤.
(٢) إسماعيل خليل محمد ، المصدر السابق ، ص٤٠ ؛ محمد أنيس ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٥.
(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٩٥.
(٤) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٤٠.

وعقب وصوله مباشرة قام باستئجار بناية ستراند اندرولش (Strand Androlsh) ، لتكون مقر للوفد المصري[١] .

اتخذ محمد محمود باشا أثناء وجوده في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الخطوات للحصول على التأييد للقضية المصرية ، فقد حرص منذ وصوله على مخاطبة عدد من رموز المجتمع الأمريكي ، مثل جورج مارشال رئيس مجلس الشيوخ ، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ هنري لودج (Lodge) ، ورؤساء تحرير المجلات والجرائد اليومية الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة الأمريكية مثل نيويورك تايمز ، وواشنطن بوست ، ووزير الخارجية الأمريكي لانسي (Lnancy) ، حيث قام بشرح مأساة الشعب المصري ، وأحقيته في الاستقلال ، وكيف وقفت مصر إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لصالح الحق والحرية ومبادئ المجتمع الأمريكي ومبادئ ولسون الأربعة عشر ، وكيف أن بريطانيا تريد أن تتخلى عن عشرات الوعود التي تقدمت بها للشعب المصري خلال ٣٢ عاما من الاحتلال ، كما حرص محمد محمود على الاطلاع المنتظم على اغلب الصحف الأمريكية الصادرة لمعرفة آخر تطورات الثورة المصرية والقمع البريطاني لها ، وأخبار الوفد المصري في باريس ، والرد على أية إهانة مباشرة موجهة للقضية المصرية ، أو له شخصيا ، فقد اتهمه احد الصحفيين بكونه فلاحا ليحقر من شأنه ، وردَّ محمد محمود باشا باعتزازه بالفلاحة التي يعمل بها

(١) ظاهر محمد صكر ، السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٢٨..

أغلب الشعب المصري ، وتكلم عن سيرته الذاتية ، هو وأجداده وبداية تعلمه في جامعة أكسفورد مرورا بعمله مديرا للفيوم ثم البحيرة(١) .

كان محمد محمود باشا يرد على كل التصريحات الرسمية ، لاسيما التصريحات المتتالية لوزير الخارجية الأمريكي لانسي الذي أراد أن يشرح اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية ، وقال إنَّ هذه الحماية مقصودة ضرورة حرب وليس اعترافا بالاحتلال البريطاني لمصر ، كما حرص محمد محمود باشا على عقد العديد من المقابلات الشخصية وإلقاء الخطب لشرح تفاصيل القضية المصرية ، فقد استطاع محمد محمود إبهار المراسلين بلباقته ، إذ أكد في اجتماع بفندق استوز على حق مصر في الاستقلال ، وتكلم عن تضحيات مصر ، هي التي ساعدت اللنبي على تحقيق انتصاراته(٢).

استغل محمد محمود باشا أحداث القمع والبطش البريطاني بالشعب المصري ليتقدم باحتجاجات إلى مستر لودج (Lodge) رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس مثل حوادث الاسكندرية وقمع المظاهرات السلمية ، وأعدَّ محمد محمود باشا في ٥ تموز ١٩١٩ كتاباً أسماه الكتاب الأبيض باللغة الانكليزية (جمع فيه عدداً كبيراً من المقالات التي تشرح تفاصيل القضية المصرية ، سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو الإنسانية أو التاريخية ، بحيث اثبت أحقية الشعب المصري في تقرير مصيره ، وتضمن جميع أعمال

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٩٦ ؛ محمود أبو الفتح ، مع الوفد المصري ، (د.م) ، (د.ت) ، ص٤٥-٤٦.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٩٦ ؛ مذكرات سعد زغلول ،ج٩ ، كراسة ٣٥ ، ص١٩٧٣ .

الوفد في مصر وخارجها ، والمكاتبات التي دارت بينه وبين أعضاء مؤتمر الصلح ، واختتمه ببيان وافٍ عن الأحداث التي وقعت في شهري آذار – نيسان ١٩١٩ ، مرفقة بصور لآثار الأعمال التي ارتكبها البريطانيون في مصر)[١].

وقد حقق هذا الكتاب شهرة عظيمة دفعت عدداً كبيراً من الشخصيات المهمة في المجتمع الأمريكي للحصول عليه ، كما حرص محمد محمود على إرسال عدد من النسخ إلى المكتبات العامة ، ومكتبات الكليات في عدد من جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، وحتى الكنائس والجمعيات الأهلية ، حتى يصل إلى المواطن الأمريكي العادي ، ويصبح لديه القدرة الحقيقية على تشكيل رأي عام يسير في اتجاه القضية المصرية ، وتضمن الكتاب حوالي(٢٠٠) صفحة ،ومن هذه المكتبات مكتبة (John Crerar) لحصولها على نسخة من الكتاب الأبيض للمكتبة[٢] .

أرسل محمد محمود باشا بعد ذلك خطاباً إلى رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي مستر مارشال ، أوضح فيه المظالم التي وقعت على مصر ، وذكر فيه : " أيمكن أن تكون الضحايا التي قدمتها مصر في سبيل تحرير الشعوب ، يبذل فيها كل مرتخص وغالٍ لنصرة الحلفاء ، يريد العالم أن يصدر قراره بعقاب مصر عقاباً لم تبذل بالمغلوبين على أمرهم ، إن مصر تنتظر عطف الشعب الأمريكي وعمل مجلس الشيوخ الأمريكي"[٣].

(١) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٤١.
(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص١٠٢.
(٣) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٤١.

ونتيجة لجهود محمد محمود باشا ، فقد لاح في الأفق أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها لتقديم تعديل على معاهدة فرساي[١]، بشأن المادة (١٤٧) فيما يخصّ رفض تمديد الحماية البريطانية على مصر فيما بعد الحرب العالمية الأولى ، وحق مصر في تقرير مصيرها ، ونتيجة لذلك قدم مستر اون (Oien) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي تحفظاً عن عرض معاهدة فرساي على مجلس الشيوخ في شباط١٩٢٠ ، وهو (تفهم الولايات المتحدة أن الحماية المشار إليها في القسم السادس من المعاهدة ضرورة قضت بها الحرب لحفظ كيان مصر واستقلالها أثناء الحرب)[٢].

ونتيجة لجهود محمد محمود باشا لإثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة ، فقد تلقى العديد من خطابات الشكر والتقدير من قبل المصريين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية ، منهم علي راتب على ما قدمه محمد محمود باشا من جهود وقدَّم له التهاني على هذا الفوز ، لاسيما بعد صدور تصريحات الساسة والصحفيين الأمريكان[٣].

وبعد الجهد الكبير الذي بذله محمد محمود باشا طلب منه الوفد المصري العودة إلى باريس التي وصل إليها في آذار ١٩٢٠ ، واستمر محمد محمود

---

(١) معاهدة فرساي : تعرف بمعاهدة الصلح عقدت عام ١٩١٩ في باريس ،وقد فرض على ألمانيا تجريدها من السلاح ، كما فرضت عليها مبالغ باهظة جدا كتعويضات عن خسائرها في الحرب ، ورسمت حدودها . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي نشمي حميدي ، المصدر السابق ،ص٧٥ .

(٢) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٤١.

(٣) نقلا عن : خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص١٠١.

باشا في الولايات المتحدة الأمريكية متابعاً لجهود مستر فولك في إثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة ، كما حاول تعيين المحامي البريطاني وليم بركلي (William Berkley) للدفاع عن القضية المصرية ، وإثارتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا[١] .

ويمكن أن يفسّر طلب الوفد من محمد محمود باشا بالعودة إلى باريس لمواصلة عمله فيها ، كون الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية قد اطّلع بالتفصيل عن القضية المصرية ، لاسيما وان مستر فولك مازال يواصل عمله في خدمة القضية المصرية ، لذا رغب الوفد ان يقوم بنشر القضية المصرية في أوربا ، فضلاً عن حاجة الوفد إلى محمد محمود باشا في باريس لأنه الشخص الوحيد الذي يتقن اللغة الانكليزية لترجمة أعمال الوفد المصري في باريس.

(١) علاء الدين عرفات ، المصدر السابق ، ص٤٢ ؛ خالد عزب ومحمد السيد حمدي ،المصدر السابق ، ص٩٧.

٣- موقف محمد محمود باشا من المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٢ :

أ-موقفه من مفاوضات سعد – ملنر (Milner)

فكرت الحكومة البريطانية بإيفاد لجنة برئاسة اللورد ملنر[١] إلى مصر بعد أحداث ثورة ١٩١٩ وقد شكلت اللجنة في ايلول ١٩١٩، وتكون مهمة هذه

(١) اللورد ملنر : سياسي بريطاني ، ولد في عام ١٨٥٤ بألمانيا ، اشتغل في الصحافة ، عين سكرتيراً لوزير الخزانة جورج كتشنر عام ١٨٨٧ ، وعمل خلال المدة ١٨٨٩-١٨٩٢ مع اللور كرومر وكيلا لوزارة المالية في مصر ، ألَّف كتاب انكلترا في مصر ، ترأس عدة لجان عام١٩١٦ ، أصبح عضواً في وزارة الحرب ثم عُيّن في عام ١٩١٨ وزيرا للمستعمرات البريطانية ، وعند نشوب ثورة ١٩١٩ في مصر اختير لرئاسة اللجنة ، قدم استقالته في ١٤ شباط ١٩٢٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر :
The New Encyclopedia Britannica , Vol.15 , 1974,P.422-423.

اللجنة التحقيق عن أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر وتقديم تقرير عن الحالة ، للعمل على إبقاء الحماية البريطانية وحمل المصريين على قبولها وحماية المصالح الأجنبية[١].

عندما وصلت اللجنة إلى مصرفي كانون الاول ١٩١٩ واجهت مقاطعة شديدة من قبل المصريين بعد ان درست اللجنة حالة مصر والقت اللوم على بريطانيا لكنها لم تحملها كامل المسؤولية ، ونتيجة لذلك عاد ملنر إلى لندن وعهد إلى هرست (Hearst) ، أحد أعضاء اللجنة أن يتوجه إلى باريس ويقابل سعد زغلول ، وتم اللقاء في ١١ أيار ١٩٢٠ ، وقام بإيفاد ثلاثة من أعضائه وهم محمد محمود باشا وعلي ماهر[٢] وعبد العزيز فهمي[٣]، ليعرفوا مدى

---

(١) تالف اللجنة من اللورد ملنر رئيسا وعضوية كل من رنل رود من وزارة الخارجية ، والجنرال مكسويل (Miksoeeli) القائد العام للقوات البريطانية ، والجنرال اوين تومس (Oein Tomes) عضو البرلمان وساليبرسل هرست (Sleepiest Hrseit) المستشار القانوني لوزارة الخارجية ، وبسيندر (Bseinder) محرر جريدة ويبتمنستر . للمزيد من التفاصيل ينظر: عدي عامر حسن العطواني ، المصدر السابق ، ص١٣٩ ؛ عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق ،ج١ ،ص٢٤٨ ؛ جلال يحيى ،المصدر السابق ، ص٥٥٩.

(٢) علي ماهر : ولد عام ١٨٢٢ ، واسمه الكامل علي محمد ماهر ، سياسي مصري ، تخرج من المدرسة الخديوية ثم من مدرسة الحقوق الخديوية ، عمل بالمحاماة ، ثم عين قاضيا ، اشترك في ثورة ١٩١٩ ، وعين وكيلا لوزارة المعارف فوزيرا لها في وزارة احمد زيور ، ووزير للمالية في وزارة محمد محمود الأولى عام١٩٢٨ ، ووزير للحقانية عام١٩٣٠ ، ثم رئيسا للديوان الملكي في العام نفسه ، تولى رئاسة الوزراء عام١٩٣٦ و١٩٥٢ ، توفي عام١٩٦١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : ميسون فياض ذرب العبادي ، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٤٨.

استعداد الحكومة البريطانية لتلبية المطالب المصرية ، وعند وصولهم إلى لندن قابلوا اللورد ملنر ، الذي اظهر استعداده للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وأنه إذا اقتنعت بريطانيا في نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة فانها تعمل بالإشراف على مصر حتى استقلالها التام ، وأرسل محمد محمود باشا وزملاؤه إلى الوفد في باريس نتيجة مقابلتهم للورد ملنر ، فاستقر رأي الوفد على قبول دعوته والذهاب إلى لندن للمفاوضة(١).

بدأت المفاوضات في وزارة المستعمرات البريطانية في ٧ حزيران عام ١٩٢٠، قدَّم اللورد مشروعاً لمعاهدة رفضها أعضاء الوفد المصري ، وقدَّم الوفد المصري مشروعاً ثانياً رفضه اللورد ملنر (٢) .

توقفت المفاوضات بعد رفض كل من الطرفين لمشروع الطرف الآخر لولا تدخل عدلي يكن(٣)، الذي اقنع اللورد ملنر بتعديل مشروعه ، وقد وضعت

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(٢) تضمن مشروع ملنر ضمان بريطانيا لسلامة مصر واستقلالها ، ولكنه يجبر مصر على التعهد بعدم عقد أية معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ويجبر مصر على إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية ، أما مشروع الوفد المصري فنصَّ على إنهاء الحماية والاحتلال البريطاني واسترداد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية ، كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى ان تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، كما ان على بريطانيا سحب قواتها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان . للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال يحيى ، المصدر السابق ، ص٥٦٣-٥٦٤؛
Lord Lloyd , Egypt since Cromer , New York ,1970 , p.18

(٣) عدلي يكن : سياسي مصري ، ولد عام ١٨٦٦ ، وهو عدلي يكن بن خليل باشا ، تعلم في المدارس الغربية ، دخل الوزارة عام ١٩١٤ بمنصب ناظر (وزير) للخارجية ، بعدها وزيرا

اللجنة مشروعا ثانيا دون تغير جوهري ، الذي أكَّد أيضاً على فرض الحماية البريطانية واستمرار الامتيازات الأجنبية ، ومع المشروع الجديد عمد ملنر إلى إخراج السودان من المناقشة(١) .

استقر الرأي على عرض المشروع على الشعب المصري ، وكلف محمد محمود باشا بالسفر إلى مصر لعرض المشروع على الشعب ، وصل الوفد إلى الاسكندرية في ٧ أيلول ١٩٢٠ ، وفي اليوم التالي انتقلوا إلى القاهرة وتم عرض مشروع ملنر على الجمعية التشريعية وعلماء الدين(٢)، وجاءت المطالبة بضرورة تعديل بنود المشروع(٣)، ثم عاد أعضاء الوفد إلى باريس وبعدها إلى لندن برفقتهم سعد زغلول بناءً على طلب اللورد ملنر ، قدم أعضاء الوفد التعديلات التي طلبتها الأمة على مشروع ملنر ، إلاَّ أنّ الأخير رفض التعديل ، وأوضح

للمعارف في عهد السلطان حسين كامل ، ووزيرا للداخلية ، شكّل وزارته الأولى في آذار عام١٩٢١ ، ترأس الوفد الرسمي للمفاوضات التي جرت بين الحكومة المصرية ووزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون ، ألف حزب الأحرار الدستوريين عام١٩٢٢ ، ثم شكل وزارته الثانية عام١٩٢٦ والثالثة عام ١٩٢٩ ، توفي في باريس عام١٩٣٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص٧٨٤.

(١) عدي عامر حسن ، المصدر السابق ، ص١٤٥.

(٢) عبد العزيز رفاعي ، ثورة مصر ١٩١٩ دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤-١٩٢٣ ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٢٢٥.

(٣) كانت بنود التعديل تتضمن موضوع إلغاء الحماية ، وإلغاء امتيازات المندوب السامي البريطاني ، وحذف فيما يتعلق بالمستشار القضائي وإلغاء كل الأحكام التي تقيّد مصر ، والتأكيد على موضوع المسالة السودانية ووجوب احتفاظ مصر بدور فيها . للمزيد من التفاصيل ينظر : عدي عامر حسن العطواني ، المصدر السابق ،ص١٤٦.

للوفد إمّا قبول المشروع كله أو رفضه كله ، مما أدى إلى الاختلاف بين الطرفين وانقطعت المفاوضات رسميا في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٠[١].

كان موقف محمد محمود باشا حول مفاوضات سعد – ملنر هو تأييده لمشروع سعد زغلول عندما ذهب لعرضه على الشعب المصري ، وعندما فشل سعد زغلول في مفاوضة ملنر ، عبّر عن ذلك في حديث محمد محمود باشا مع كامل سليم بقوله: " إنّ سعد يريد الاستقلال مائة في المائة ، وهذا محال ، أليس من الأفضل أن نحصل على شيء نتقوى به ، ثم نطالب بغيره"[٢].

يبدو أنّ محمد محمود باشا كان مؤيداً للمشروع ومفاوضات سعد – ملنر ، لاسيما عندما ذهب وعرض المشروع على الشعب المصري ، إلاّ أنه كان يتبع سياسة مع بريطانيا تختلف عن سياسة سعد زغلول ، إذ إنّ محمد محمود باشا يتبع سياسة (خذ ثم طالب) ، لاسيما في تلك المدة التي كانت فيها مصر تحت الاحتلال البريطاني ، وكان من المستحيل أن تحصل على استقلالها بصورة كاملة ، لذلك نجد أنّ محمد محمود باشا من رواد سياسة الاعتدال مع بريطانيا.

ب. موقفه من مفاوضات عدلي – كيرزون (Qurezon)

عهد السلطان فؤاد في ١٦ آذار عام١٩٢١ إلى عدلي يكن بتأليف وزارة تقوم بالتفاوض مع الحكومة البريطانية ، وقد أصدرت الوزارة مرسوما بتشكيل هيأة المفاوضين ، ونشب نزاع بين سعد زغلول وعدلي يكن ، عندما اشترط الأول انه لا يؤيد الحكومة ، إلا إذا كانت رئاسة الوفد له ، بينما أصرَّ عدلي

(١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص١٦٥.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص١٢٩-١٣٠.

يكن على ذلك بوصفه رئيس الحكومة ، وينبغي أن تكون الرئاسة له ، وانقسم الوفد المصري إلى فريقين ، الأكثرية منهم تؤيد سعد زغلول ، ونتيجة لهذا الاختلاف انشق بعض أعضاء الوفد في باريس ، وكان محمد محمود باشا من ضمن الأعضاء الذين انشقوا من حزب الوفد ، بالإضافة إلى أحمد السيد لطفي وعبد اللطيف المكباتي ، ومحمد علي وأعلنوا ثقتهم بوزارة عدلي يكن ، وبعد موقفهم هذا أعلن سعد زغلول أن هؤلاء الأعضاء تمَّ فصلهم من حزب الوفد(١).

عبَّر محمد محمود باشا عن هذا الخلاف ، الذي وقع بينهم وبين سعد زغلول بقوله: "إنَّ الأمة كانت متشددة على أن يتفق الوفد والحكومة العدلية ؛ لأن أخبار السوء كانت تذاع في أرجاء البلاد ، وكان هناك تيار قوي يسعى للتفريق والخلاف ، وهو تيار الوطنية الجديد ، وطنية المرتزقة وطلاب الجاه والمناصب ، فكان عند سعد مال وافر ، وكان له جاه عظيم ، وكان لاصطدامه مع الحكومة قد يؤدي إلى استقالتها ، وهم يعلمون أنّ عدلي أزهد الناس في الحكم ، وهكذا انساب الشر بين الناس ، وانقسمت الناس شيعاً وأحزاباً وترك سعد أصحابه الأقدمين "(٢) .

---

(١) عدي عامر حسن العطواني ، المصدر السابق ، ص١٤٨؛ محمود زايد ، من احمد عرابي إلى جمال عبد الناصر ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٥-٦٦.

بدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية برئاسة عدلي يكن وبين الحكومة البريطانية برئاسة وزير خارجيتها جورج تثايل كيرزون (George Curzon Tthaal)[١] .

عبَّر محمد محمود باشا عن رأيه في مفاوضات عدلي – كيرزون بقوله : "تفاوض عدلي مع الانجليز فرفع شأن مصر في تلك البلاد ، وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظاً بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة ، قطع عدلي المفاوضات ، لكنه ترك أثر الوطنية المصرية الصادقة وأفهم البريطانيين وهو صادق ، أنَّ مصر إن انقسمت شيعاً وأحزاباً فهمي مصممة أن تعيش حرة مستقلة ، وان مصر لا يمكن ان تحكم على غير ما تختار"[٢].

واصل محمد محمود باشا رؤيته بقوله : " انه لو استمر الوفد كتلة واحدة وترك الحكومة المصرية (وزارة عدلي يكن) تتفاوض مع بريطانيا على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد ، فإذا نجحت الحكومة في المفاوضات فما

---

(١) جورج تثايل كيرزون : احدى الشخصيات البريطانية ، ولد عام ١٨٥٩ ، خريج جامعة أكسفورد عام١٨٨٢ ، أصبح مساعد وزير شؤون الهند عام١٨٩١-١٨٩٢ ، ومساعد وزير الخارجية إلى نهاية عام١٨٩٨ ، ثم نائب الملك في الهند عام١٩٠٥ ، وعضو مجلس اللوردات عام١٩٠٨ ، ثم عين وزيرا للخارجية عام١٩١٩ حتى ١٩٢٤ ، توفي عام ١٩٢٥. للمزيد من التفاصيل ينظر :

The New Encyclopedia Britannica ,Vol .1,US A.1974,P.309 ؛

ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٨ ؛ احمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص١٧٥؛

Lord Lloyd ,op.cit .p.181.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٨.

كانت الأمة لتبخس الوفد حقه ، وان لم تنجح فكتلة الوفد باقية ووحدتها لم تمس"[١].

ت- موقفه من تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢.

قدم عدلي يكن استقالتة من الوزارة في ٢٤ كانون الأول ١٩٢١ ، عندئذ اضطرت بريطانيا تغير سياستها[٢]، فطلبت من عبد الخالق ثروت[٣] تشكيل الوزارة ، فاشترط لقبولها إلغاء الحماية التي فرضت على مصر والاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاماً سواء في الداخل أو في الخارج مع مراعاة إرادة الأمة ، وكذلك إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف[٤]، وقبل الدخول في في مفاوضات ، أصدرت الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ أعلنت

---

(١) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٨ ؛
P.M.Holt ,political and Social Chage in modern Egypt , London 1968 , p.344.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٨.

(٣) عبد الخالق ثروت (١٨٧٣-١٩٢٨) : ولد عام ١٨٧٣ ، يرجع أصله الى الأناضول ، شكل وزارته الأولى عام ١٩٢٢ ، تولى منصب النائب العام في حكومة بطرس غالي وشغل أيضاً منصب وزير الداخلية ، شكل وزارته الثانية عام ١٩٢٨ وأجرى مفاوضات مع تشمبرلين ، قدم استقالته في العام نفسه ، توفي عام ١٩٢٨. للمزيد من التفاصيل ينظر : مشرفة محمد أحمد المليجي ، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٣-١٩٢٨ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، د.م ، ١٩٨٩ ، ص٢٩، ٥١ ؛ عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٤٦١.

(٤) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ ، الدار الوطنية ، القاهرة ،١٩٥٧ ،ص٥٤ ؛
lord Lloyd , Op .Cit . p.63-64.

فيه إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة [١] .

كان موقف محمد محمود باشا من تصريح ٢٨ شباط عام١٩٢٢ انه لم يحقق كل آمال الأمة المصرية ؛ لأنه يحتوي على أربع مسائل تعوق تمتع المصريين بالاستقلال من الوجهة الفعلية[٢]، وأنهم لا يرتضون باستقلال قانوني دون الاستقلال الفعلي ، ولكنه مع ذلك خطوة كبرى خطتها الأمة للوصول إلى غرضها الأسمى ؛ وهو من جهة أخرى نقطة ارتكاز قوية تستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات[٣] .

يبدو أنَّ المفاوضات التي أجرتها الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية أفرزت انقسام بين القوى الوطنية المصرية ، لاسيما أعضاء حزب الوفد الذي انقسم إلى فريقين ، الأول رفض هذه المفاوضات والتعامل مع بريطانيا على أساس المفاوضات ، وتزعم هذا الفريق سعد زغلول رئيس حزب الوفد ، أمّا الفريق الثاني فقد قبل التعامل مع بريطانيا على أساس المفاوضات ، وقد تزعم هذا الفريق عدلي يكن ، وبمساندة كل من محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمي

---

(١) وزارة الخارجية المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤،المكتبة الاميرية ، القاهرة ،١٩٥٥ ، ص٢١٣ ؛

Hugh Mcheave , The lastpharach , the ten faces of farouk , London ,1969 ,p.44.

(٢) هناك أربع مسائل احتفظت بها الحكومة البريطانية هي تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، وكذلك الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل خارجي وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات وكذلك خطة فصل السودان عن مصر. للمزيد من التفاصيل ينظر : وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، ص٢١٣.

(٣) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٦٨.

وعلي الشعراوي وحافظ عفيفي وعلي ماهر ، عدَّ سعد زغلول مساندة أعضاء حزب الوفد لرئيس الحكومة انفصالاً عن حزب الوفد ، وقد انتهى أمر الخلاف إلى انقسام هيأة الوفد المصري ، ومن ثمَّ قادت هذه الأمور عدلي يكن والأعضاء المنفصلين عن حزب الوفد إلى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين لينافس حزب الوفد ، لاسيما بعد صدور تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، أمّا محمود باشا عدَّ المفاوضات بين مصر وبريطانيا ليس بين بلدين متعادلين ، وإنما هي بين قوة مسلحة "والخف الأعزل" ، ولهذا فقد رأى انه من الأفضل الحصول على شيء تتقوى به البلاد ، ثم تطالب بغيره ، لأنّ مبدأ التمسك بالكل أو لاشيء مبدأ خطير لصعوبة تحقيقه ، طالما أن مصر لا تملك القوة التي تجبر بها بريطانيا على تحقيق مطالبها .

الفصل الثاني

دوره السياسي ١٩٢٢-١٩٢٩

المبحث الاول

دور محمد محمود باشا في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين .

المبحث الثاني

تولي محمد محمود باشا المناصب الوزارية ١٩٢٦-١٩٢٨.

المبحث الثالث

توليه منصب رئاسة الوزراء (وزارة محمود باشا الأولى ١٩٢٨-١٩٢٩):

١. تعطيل الحياة النيابية .

٢. موقف القوى السياسية والشعبية من انقلاب محمد محمود الدستوري .

المبحث الرابع

سياسة محمد محمود باشا الخارجية .

أ. ميثاق السلام (ميثاق كليوج).

ب. معاهدة الصداقة المصرية - الايرانية.

ت. اتفاقية مياه النيل بين مصر وبريطانيا .

ث. مفاوضات محمد محمود - هندرسون عام١٩٢٩.

ج. أصداء مقترحات محمد محمود باشا في الرأي العام المصري والبريطاني.

المبحث الأول : دور محمد محمود باشا في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين :

كانت بداية التفكير في تأليف حزب الأحرار الدستوريين في جو الانقسام الذي ساد مصر ، بسبب الخلاف الذي حصل بين سعد زغلول وعدلي يكن ، وانقسام أعضاء الوفد إلى قسمين مؤيد ومعارض للأخير ، وانشقاق محمد محمود باشا وزملائه من حزب الوفد وتأييدهم وزارة عدلي يكن(١)، وتوالت الاجتماعات في منزل عدلي يكن في صيف ١٩٢٢ بهدف وضع أهداف ومنهاج لتشكيل حزب جديد(٢).

أعلن عدلي يكن وبحضور (٣٠٠) عضواً عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين في ٣٠ تشرين الأول عام١٩٢٢ ، وكذلك أعلن عن تأسيس الصحيفة الناطقة بلسانه وأطلق عليها اسم (السياسية) ، بعدها أعلن محمد محمود باشا عن مبادئ الحزب(٣).

---

(1)Joan Wincher king , op cit ,P.408; Lordlloyd ,op .cit ,p.181.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكراته في السياسة المصرية من سنة ١٩١٢ – سنة ١٩٣٧ ،ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، دار المعارف ،القاهرة ،١٩٥١ ،ص١٣٦–١٣٧.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حميد ، المصدر السابق، ص١٩٠ ؛أحمد عبد الواحد عبد النبي ، تأثير الأحزاب المصرية في المجتمع المصري ١٩٤٥–١٩٥٢ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٨٤ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٠؛جاكوب لاندر ،الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦–١٩٥٢ ، ترجمة : سامي الليثي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص١٧٢.

انتخب عدلي يكن رئيساً للحزب انتخب محمد محمود باشا وكيلاً لرئيس الحزب ، ومحمد علي علوبة سكرتيراً ، وفي ١٠ تشرين الثاني من العام نفسه نائباً لرئيس الحزب ، وقد أدّى محمد محمود باشا دوراً بارزاً في تلك المرحلة على الساحة السياسية المصرية[١] .

انطلقت مبادئ الحزب من هدفين أساسيين هما تصريح ٢٨شباط ١٩٢٢ ومشروع الدستور ، فالهدف الأول يمثل مقدمة لعقد اتفاق يحقق للمصرين استقلالهم ، أمّا الثاني فهو اختيار الأمة المصرية الدستور نظاماً لحكومتها[٢].

اما بالنسبة لتنظيمات الحزب تتألف من مجلس الادارة ، ويتألف من رئيس الحزب وثلاثين عضواً تتضمنهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات ، من رؤساء اللجان الفرعية الرئيسية في المديريات والمحطات ، ويعقد مجلس الادارة مرة كل شهر ، اما اللجان التنفيذية تتألف من الرئيس ووكيله وامين الصندوق والسكرتير ومساعده ، ومهمتها تنفيذ قرارات مجلس الادارة وادارة اعماله المتحصلة وتعقد هذه اللجنة مدة اسبوعاً على الاقل ، ويصح انعقاده لحضوره ثلاثة اعضاء شرط ان يكون الرئيس او احد الموكلين منهم اما اللجنة العمومية تتألف من جميع الاعضاء العاملين في الحزب مهمتها النظر في الميزانية والمصادقة عليها ، والنظر في مقترحات الاعضاء ، وانتخاب مجلس الادارة ،

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١١٩ ؛
P.M .Holl ,op cit ,p.341.

(٢) جاكوب لاندو ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

وتعديل قانون الحزب واجتماعاتها في شهر كانون الثاني من كل عام ،ويصح انعقادها بناء على طلب مجلس الادارة [١]

يبدو أنَّ سبب انشقاق محمد محمود عن حزب الوفد وسعد زغلول وانضمامه إلى جناح عدلي يكن واشتراكه في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، كان من أجل السير على مبدأ العمل على إنهاض مصر والحصول على استقلالها عن طريق الإقناع لا عن طريق إشعال الثورات واستعمال العنف .

كانت أولى اجتماعات الحزب عندما ظهرت الخلافات بين الملك فؤاد وعبد الخالق ثروت ، حول العديد من المسائل الدستورية ، التي كان من ضمنها نصوص تحد من سلطات الملك[٢]، مما زاد في شدة التوتر بين الطرفين ، عندئذ استشار عبد الخالق ثروت أصدقاءه الدستوريين في هذا الأمر ، فاجتمع عدلي يكن بمجلس قيادة الحزب ، وكان من بينهم محمد محمود باشا وناقشوا الوضع وانتهوا إلى التمسك بنصوص مشروع تغيير بعض مواد الدستور وتحديد سلطات الملك[٣] .

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

(٢) كان الملك فؤاد يريد الدستور في ما يرجع إلى التبعية الوزارية ومصدر السلطات ومجمل ما يريده في هذا الباب ان تكون الوزارة مسؤولة بين يديه ، ولا ينص في الدستور على ان الأمة هي مصدر السلطات ، فتوترت العلاقات بين القصر ووزارة عبد الخالق ثروت . للمزيد من التفاصيل ينظر : انور الجندي ، من جهاد الوطنية إلى المناورات السياسية ، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، (د.م)،١٩٤٧ ، ص٦١.

(٣) هدى عبد الجبار طليب الجنابي ، التطورات السياسية والاقتصادية في العهد الملكي المصري حتى عام١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث

أوضح محمد محمود باشا موقف حزبه من الدستور ولجنة الثلاثين[١]، فقال: "اقتضى تصريح ٢٨ شباط أن يكون للبلاد دستور على نمط الدساتير الحديثة ، فشكلت لجنة الثلاثين ، أعضاءها من أصدقائنا السياسيين ، وكان دستورها من أحسن ما أُخرج للناس ، ثم هاجم الوفديين ، واتهمهم بمحاولة خنق الدستور في مهده"[٢] ، كما عدَّ محمد محمود ما توصلت إليه لجنة الدستور خطوة نحو الديمقراطية في مصر[٣] .

تطور الخلاف بين الملك فؤاد الأول ورئيس الوزراء عبد الخالق ثروت عندما أراد الملك الصلاة بجامع الأزهر في ١٠ أيلول ١٩٢٢ ، ودعا عبد الخالق ثروت ليصحبه في موكبه ، وكان الملك قد دبر له مكيدة ، فبعد خروج الملك من الجامع وبقاء عبد الخالق ثروت ومجموعة من الوزراء تمَّ الاعتداء عليهم بالضرب داخل الجامع من قبل الناس ، بحيث لا يستطيع البوليس انقاذه من الجامع ، وعندما علم عبد الخالق ثروت بأنَّ الملك هو من دبَّر هذه المؤامرة

العلمي ، ٢٠٠١ ، ص١٠١.

(١) لجنة الثلاثين : هي اللجنة التي تشكلت من اجل إعداد الدستور في ٣ نيسان١٩٢٢ ، من ثلاثين عضوا ، ضمت الشخصيات القانونية أمثال حسين رشيدي ، وعبد العزيز فهمي ، ومحمد حسين هيكل ، كما ضمت ممثلي أقليات دينية وأعضاء من مختلف الجماعات مثل عرب البدو ، وكانت رئاسة اللجنة لحسين رشدي ،استمر عمل اللجنة من نيسان حتى تشرين الاول١٩٢٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال يحيى ، خالد نعيم ،مصر الحديثة ١٩١٩-١٩٥٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص١٨٣-١٨٤؛ ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٩٥.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٩٥.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق، ص١٩٥.

، سارع بتقديم استقالته في٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٢ إلى الملك فؤاد الذي قبلها بسرعة[١].

قام الملك فؤاد بإسناد رئاسة الوزراء إلى توفيق نسيم[٢] في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٢، وكانت أولى مهام الأخير العمل على تعديل مشروع الدستور وتوسيع سلطاته وسلطات الملك ، لذا قام حزب الأحرار الدستوريين بإرسال وفد إلى توفيق نسيم ، برئاسة محمد محمود باشا بوصفه وكيل الحزب وعرض عليه قرار الحزب ؛ الذي يعارض إجراء مثل هذه التعديلات[٣] .

لم تستمر وزارة توفيق نسيم باشا طويلا ، إذ قدَّم استقالته في ٩ شباط ١٩٢٣، وعهد الملك إلى يحيي إبراهيم باشا[٤]، تشكيل الوزارة الجديدة في ٣ نيسان ١٩٢٣، إذ واجه معارضة من قبل الأحزاب المصرية التي أصدرت

---

(١) جلال يحيى وخالد نعيم ، مصدر الحديثة ... ، ص١٨٨.

(٢) هو محمد توفيق نسيم باشا ، ولد في ٣٠ تموز ١٨٧١ ، تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة ، وتدرج في وظائف القضاء والإدارة ، تولى منصب وزير الأوقاف عام١٩١٩ في وزارة محمد سعيد ، ثم وزارة الداخلية في العام نفسه ، شكل وزارته الأولى عام١٩٢٢ والثانية عام ١٩٣٤ ، تولى رئاسة مجلس الشيوخ ، توفي في ٨ ايار عام١٩٣٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص٣٤١.

(٣) طارق البشري ، دستور ١٩٢٣ بين القصر والوفد ، مجلة الكاتب ، القاهرة ، العدد ٩٨ ، سنة ١٩٦٩ ، ص٢٤ ؛ أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص٢٥٤.

(٤) يحيى إبراهيم باشا: ولد عام ١٨٦١ في إحدى قرى بني سويف ، تخرج من مدرسة الحقوق ، وتدرج في الوظائف القضائية ، عيَّن وزيراً للمعارف في وزارة يوسف وهبه ، ووزيرا للمعارف أيضاً في وزارة توفيق نسيم عام١٩٢٢ ، تولى رئاسة الوزراء عام١٩٢٣ ،عين عضوا في مجلس الشيوخ ، ألف حزب الاتحاديين برئاسته عام١٩٢٥ ، توفي عام ١٩٣٥ . للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص١٤٢١.

الدستور المصري في ١٩ نيسان من العام نفسه ، وأصدرت في ٣٠ نيسان من العام نفسه قانون الانتخابات، وحددت موعداً للانتخابات في ٢٧ أيلول من العام نفسه أيضاً، واشترك في انتخابات حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين[١].

تمتع محمد محمود باشا داخل حزب الأحرار الدستوريين بنفوذ قوي ، فعقب صدور الدستور وبدأ الانتخابات النيابية ، لاسيما عندما بدأت الجولة الانتخابية الأولى لحزب الأحرار الدستوريين ، قام بإلقاء خطاباً في القاهرة نيابة عن عدلي يكن رئيس الحزب[٢]، ووصف محمد حسين هيكل[٣] الخطاب بقوله: "وكان كله حزم وترفع عن مقابلة الاتهام بمثله ، وفنَّد التهم التي كانت تكال للأحرار الدستوريين[٤]،

(١) زين العابدين شمس الدين نجم ،تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دار الميسرة ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٢٣٦.
(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٢١.
(٣) محمد حسين هيكل: ولد عام ١٨٨٨ في قرية كفر غنام في الدقهلية، كاتب وسياسي ومؤرخ أحد أعضاء المجمع اللغوي ، تخرج من مدرسة الحقوق بالقاهرة ١٩٠٩ ، وحصل على الدكتوراه في الحقوق من فرنسا عام ١٩١٢ ، وافتتح مكتباً للمحاماة في المنصورة ، وكان له اتصال وثيق بأحمد لطفي السيد ، انضمَّ إلى حزب الأحرار الدستوريين ، تولى تحرير جريدة السياسة اليومية ثم الأسبوعية، توفي عام ١٩٥٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ،ج٧ ، ص ٣٣٥.
(٤) نقلا عن : أخذت صحف حزب الوفد تهاجم أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، وتصفهم بأنهم قتلة ولصوص. للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال يحيى وخالد نعيم ، مصر الحديثة ..، ص١٨٧.

وهاجم السياسة التي يسير عليها الوفد"[١] ، وكشف عن السبب الذي جعل محمد محمود باشا هو من يلقي خطاب الحزب بدلاً عن عدلي يكن بقوله : " كان هذا لأن عدلي لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد زغلول"[٢].

بدأ محمد محمود باشا حملته الانتخابية للحزب للمشاركة في الانتخابات التي أجرتها وزارة يحيى إبراهيم في دائرته في أسيوط ، إذ رشَّح نفسه عن دائرة اليربا عن حزب الأحرار باجتماع انتخابي في ٣٠ حزيران ١٩٢٣ ، وشرح محمد محمود باشا في هذا الاجتماع سياسة حزبه ، كما أوضح موقف حزبه المؤيد للدستور بقوله :" إنّه صدر بطريقة لا تكفي أطماحنا ، ولكنه جاء على كل حال حاميا لحقوق الفرد ، وضامنا لحريته ، وجاعلا الأمة مصدر كل سلطة "[٣] ، كما أعلن دفاع حزبه عن الدستور بقوله: "ندفع عن الدستور كل يد تحاول مسه بأذى ، فقد حاول خصومنا السياسيون وصفه طوراً بأنه متطرف ، وطورا بأنه رجعي ،ثم عاونوا نسيم فمسخه"[٤].

أوضح محمد محمود باشا موقف حزبه من القوانين الاستثنائية التي أصدرتها وزارة يحيى إبراهيم ، فأعلن انه لا يرحب بصدورها بقوله : " كنا نود أن لا تكون تلك القوانين الاستثنائية التي وضعت حديثا ، لاننا نقدس الحرية ، ولا نريد أن يكون علينا سلطان غير القانون العام ، على أنّ ما يخفف وقع هذه القوانين ، أنها مصرية بحتة لا أثر لأجنبي فيها ، وهي خير من الأحكام

---

(١) ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص ٧٥.
(٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة ، ج١ ، ص١٧٢ .
(٣) **خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق، ص١٢١ .**
(٤) **ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص٧٩.**

العرفية الأجنبية ، التي كانت هادمة لاستقلالنا ، كما أنّ هذه القوانين الجديدة ستعرض على الأمة ممثلة في مجلس النواب ؛ فتقول فيها قولها "(١)

انتهت الانتخابات التي جرت في ١٢ كانون الثاني عام١٩٢٤ لانتخاب مجلس النواب بفوز كبير لحزب الوفد ، ولم يفز من حزب الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ، على الرغم من البيانات التي وزعها والاجتماعات التي عقدها ، فقد تعرَّض حزب الأحرار إلى صدمة كبيرة عندما أوعز سعد زغلول بالطعن في فوز محمد محمود باشا وكيل مجلس النواب ، فالغي انتخابه(٢) .

وبعد انتهاء الانتخابات قدَّم عدلي يكن استقالته من رئاسة الحزب ، وعلى الرغم من أن الحسابات كانت ترشح محمد محمود باشا بدلا عنه بوصفه الوكيل الأول للرئيس ، إلاَّ أنّ اختيار أعضاء الحزب وقع على عبد العزيز فهمي ؛ فاختير رئيسا للحزب في ٤ كانون الثاني عام١٩٢٥(٣).

يبدو أنّ سبب عزوف أعضاء حزب الأحرار الدستوريين عن إعطاء رئاسة الحزب لمحمد محمود باشا ، لشكهم باستمرار ولائه لحزب الوفد .

عهد الملك إلى أحمد زيور(٤) بتشكيل الوزارة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤، وأعلن حزب الأحرار الدستوريين مساندتهم للوزارة ، عندما اشترك عبد العزيز

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي، المصدر السابق، ص١٢١.

(٢) محمد عبد القادر ، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص٤٨ ؛ Hughm cleave , op.c.t ,P.84.

(٣) جاكوب لاندر ، المصدر السابق ، ص١٧٢.

(٤) أحمد زيور: ولد في الاسكندرية عام ١٨٦٤ من أسرة شركسية الأصل ، تلقى تعلميه في

فهمي في الوزارة بمنصب وزير الحقانية ، وأصدرت الوزارة قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم بعدها بحله ، وإجراء انتخابات جديدة[١]، وجَّه سعد زغلول دعوته إلى عدلي يكن ومحمد محمود باشا للاجتماع معهم بشأن قرار حل البرلمان ، إلاّ أنَّ الأخيرين لم يستجيبا لدعوته ؛ كون حزبهم كان شريكا في وزارة أحمد زيور [٢] .

أجرت الوزارة الانتخابات في ٣ آذار ١٩٢٥ ، وقد حصل الوفد على (١١٦) مقعداً، أما حزب الأحرار الدستوريين فحصل على (٨٧) مقعداً ، وكان محمد محمود باشا من بين الفائزين ، إلا أنَّ أحمد زيور قام بحل المجلس في ٢٣ آذار ١٩٢٥ قبل ان يعقد جلسته الأولى ، وعد هذا العمل خروجاً على الدستور [٣] .

المدرسة الفرنسية ، تخرج من كلية الحقوق من جامعة باكسل بفرنسا، عين مستشارا بمحكمة الاستئناف، ثم محافظا للاسكندرية، تولى رئاسة الوزراء للمدة من ١٩٢٥–١٩٢٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل حسن دفار الفرطوسي ، الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٦ ، ص١٢٧.

(١) صلاح المنتصر ، من أحمد عرابي الى عبد الناصر ،دار الشروق ، القاهرة، ٢٠٠٣ ، ص٣٣-٣٤.

(٢) مارسيل كولمب ، تطور مصر ١٩٢٤–١٩٥٠ ،ترجمة : زهير الشايب ، تقديم : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٥٦.

(٣) عُدَّ حل مجلس النواب خروجا عن الدستور لأن الدستور يمنع حل البرلمان مرتين في دورة واحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر : ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٨٤.

لم يدم التفاهم والتعاون بين حزب الأحرار الدستوريين ووزارة أحمد زيور طويلاً ، وذلك لاعتراض وزراء الحزب على بعض المخالفات ، مثل تنمية ثروة الملك ، وتدخل رجال القصر في شؤون الوزارة ، لاسيما وان حزب الأحرار الدستوريين أثناء عقد مجلس إدارة الحزب اجتماعه طالب بضرورة تقديم وزراء الحزب استقالتهم من الوزارة ، كما أن محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد حاولوا إقناع الوزراء الدستوريين بالاستقالة ، والذي يرفض منهم سوف يتم فصله من الحزب[١].

كان موقف محمد محمود باشا من هذه الأزمة موقفاً معارضاً منذ بداية ائتلاف حزبه مع أحمد زيور ووزارته[٢].

تجسد الخلاف أخيراً بين حزب الأحرار والوزارة حول كتاب (الإسلام وأصول الحكم)[٣] ،

(١) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص٢٦٥.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٨٤.

(٣) عندما كان أحمد زيور في زيارة فرنسا للاستشفاء في مدينة نيس ، رأى حسن نشأت ان الوقت حان لطرد وزراء حزب الأحرار الدستورين من الوزارة ، وجعل الوزارة اتحادية بأكملها ، بذلك تكون أكثر طواعية ، واتخذ من كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ عبد الرزاق ، الذي ناقش فيه طالما ان محمد (ص) قد بعث نبيا لا رجل دولة ، فان الخلافة لم تكن ضرورية للإسلام ، بل ويمكن الاستغناء عنها ، ولذلك أن الحكّام المسلمين ما هم إلا رؤساء للدولة ، واتخذ علماء الأزهر قرار بسحب درجة الشيخ عبد الرزاق العلمية وان يجرد من مهام وظيفته كقاضي في المحاكم الشرعية ، وكان على حزب الأحرار أن يعمل على حماية احد أعضائه وهو الشيخ عبد الرزاق ، وكان يجب على عبد العزيز فهمي بوصفه وزيرا للحقانية أن يوقع على قرار سحب الدرجة ، فرأى الأخير ان كتاب الشيخ لا يوجد فيه

وانتهى بطرد عبد العزيز فهمي من الوزارة[١]، وأثناء هذه المدة كان محمد محمود باشا في أوروبا لقضاء العطلة الصيفية ، وعند عودته أجرت معه صحيفة الحزب حديثاً حول الأزمة وقرار الحزب ، فكان ردّه بانه مؤيد لكل الخطوات التي قام بها حزبه ، وأنه مساند لكل هذه القرارات ، وان هذا أقوى موقف وقفه الحزب منذ إنشائه ، وعندما جدد أحمد زيور دعوته للحزب للاشتراك في وزارته ، كان رأي محمد محمود باشا بان تظل الصداقة قائمة بينهما ، وعبر عنها بقوله :" إنه ولكي تضمن الحكومة هذا التأييد ، فلابد أن تحترم الدستور والحرية ، وأن تترك الناس أحراراً يعتنقون مبادئ أي حزب يريدونه ، ولا تسمح بجباية الضرائب الحزبية بواسطة رجال الإدارة بطريقة لا يجدر بحكومة أن تسلكها والدستور القائم ، فهذا انتهاك لروح الدستور في البلاد ، وإفساد لأخلاق الناس وخروج عن مهمة الحكومة الحقيقية ألا وهي ضمان حرية الأفراد على سائر صورها ، وهي فضلاً عن هذا تبعد البلاد عن هذا

شيء يسيء للإسلام ، وعد الإجراء الذي اتخذه علماء الأزهر غير قانوني ، وطلب الملك من عبد العزيز فهمي أن يقدم استقالته ، لكن الأخير رفض ، فقام الملك بنقل سلطات وزير الحقانية إلى وزير المعارف ريثما يتم تعيين وزيرا للحقانية ، فما كان من الوزيرين الآخرين من حزب الأحرار الدستوريين توفيق دوس ومحمد علي علوبة أن قدَّما استقالتهما من الوزارة تضامنا مع عبد العزيز فهمي ، للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال يحيى وخالد نعيم ، مصر الحديثة ...، ص٢٥٩-٢٦٠؛ عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق، ج١، ص٥٧٧-٥٧٩.

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٧٧-٥٧٩.

الغرض الأسمى الذي تصبو إليه"[١] ، وهكذا انتقل محمد محمود باشا وحزبه من معسكر التأييد لوزارة أحمد زيور إلى معسكر المعارضة للوزارة[٢] .

وهنا بدأ دور محمد محمود باشا من أجل تشكيل ائتلاف بين الأحزاب المصرية من اجل معارضة وزارة أحمد زيور ، لاسيما بعد قيام الأخير بحل البرلمان ، وبدأت الاتصالات بين حزبي الأحرار الدستوريين والوفد ، كما ان حنفي محمود شقيق محمد محمود باشا كان من الوفديين المقربين لسعد زغلول ، وقد فاتح الأخير في إمكانية التفاهم بين الأحرار والوفد والانضمام للائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لإنقاذ الدستور والحياة النيابية[٣] .

كان محمد محمود باشا محور هذا الاتجاه الجديد في حزب الأحرار الدستوريين ، عندما أدّى دوراً كبيراً في التقارب بين حزبه وحزب الوفد من اجل التعاون في ائتلاف حزبي ، وتكلم مع ثروت وعدلي يكن في هذا الشأن فلقي منهم تأييداً لفكرة التقارب ، وكانت خطوته الثانية هي دعوة سعد زغلول لأعضاء الأحزاب الثلاثة في حفل شاي في النادي السعدي ، وخطب فيهم سعد زغلول ومحمد محمود باشا وامتلأت القاعة بالمؤيدين للائتلاف[٤].

---

(١) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٨٦.
(٢) عادل حسن دفار الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص١٤٠.
(٣) محمد حسين هيكل ، ج١، مذكراته ، ص٢٤٣ ؛ خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٢٤.
(٤) ماجدة محمد حمود ، المعتزلون في السياسة ، ص٨٨ ؛ محمود متولي ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٨٣.

بعد فشل مجلسا النواب والشيوخ بعقد اجتماعهم في قصر البرلمان ؛ لأن الوزارة منعتهم بقوة السلاح ، قرر أعضاء مجلس النواب الاجتماع في فندق الكونستال بميدان الأوبرا ، وأجريت انتخابات رئاسة مجلس النواب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥، فانتخب سعد زغلول رئيسا ومحمد محمود باشا وكيلاً للرئيس، وقرر المجلس سحب الثقة من الوزارة[١]، وألقى فيه محمد محمود باشا خطابا قال فيه : "وإننا نتعهد أمام الله والوطن أنا واخواني أن ننقذ الدستور أو نموت في سبيله خاصة وأن عمال أسيوط قد أرسلوا برقيات تأييد لنجاح النواب في عقد البرلمان الكونستال ١٩٢٦ ، وذلك بحكم ولائها الإقليمي لمحمد محمود باشا"[٢].

كما قدِم وفد من طلبة دار العلوم إلى محمد محمود باشا وكيل مجلس النواب مهنئين اختياره لهذا المنصب ؛ فشكرهم بقوله :" إنّ الخلاف الذي حدث في الماضي – يقصد مع سعد زغلول – لان كل فريق يرى خدمة وطنه بطريقة مختلفة ، ولم يكن في ذلك سبب ، والآن عندما وجد الخطر يحيط بالدستور حتى كاد يضع رأي كل من الأحرار والوفد بأنهم يجب عليهم الاتحاد والتضامن لإنقاذ الدستور ، فأقسمنا نحن الأحرار الدستورين على أن نضحي في سبيل إنقاذ كل شيء ، فاطمئنوا على هذا التضامن ، فليس من المصلحة الشخصية سبيل إلى قلوبنا ، إنما هي مصلحة الوطن أين هي قبل كل شيء"[٣]، وقد علَّق

(١) محمد حسين هيكل ، ج١ ، مذكراته ، ص٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٨-١٤٩.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٢٤.

اللورد جورج على موقف محمد محمود باشا بقوله: "إنه واحد من الثلاثة المرشحين لخلافة سعد زغلول ، وهو سعيد بما فعله مؤخرا بتوحيد الأحزاب"(١)، استمر محمد محمود بوصفه الممثل الرئيس لحزب الأحرار الدستوريين في الائتلاف الحزبي المناهض لحكومة زيور(٢).

ألَّفت الأحزاب المؤتلفة لجنة تنفيذية في كانون الثاني ١٩٢٦ ، وكان محمد محمود أحد أعضاء هذه اللجنة ممثلاً عن حزبه وكان عمل اللجنة تنظيم مقاطعة الانتخابات والتنسيق بين الأحزاب ، كما أصدروا قراراً بمقاطعة الانتخابات ، وفي ١٩ شباط ١٩٢٦ عُقِد مؤتمر في منزل محمد محمود باشا بناءً على ما اقترحه ، وذلك لان الوزارة الزيورية كانت تمنع الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس(٣) .

مثَّل محمد محمود باشا حزبه في كل اللجان التي انبثقت عن الأحزاب المؤتلفة في ائتلاف الأحزاب في ٣٠ نيسان عام١٩٢٦ ، وافقت الأحزاب على تقسيم الدوائر فيما بينها ، وقد وقع محمد محمود باشا بالنيابة عن رئيس الحزب على هذا الاتفاق ، وعلى اثر هذه الانتخابات قدَّم أحمد زيور استقالته من الوزارة في ٧ حزيران ١٩٢٦(٤).

---

(١) نقلا عن : ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص٩١.

(٢) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص٣٤٨.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٢٦؛
Lord Lloyd ,opc:t ,p.63-64.

(٤) عادل دفار الفرطوسي ، المصدر السابق، ص١٥٦.

المبحث الثاني : تولي محمد محمود باشا المناصب الوزارية ١٩٢٦-١٩٢٨

١-توليه منصب وزير المواصلات ٧ حزيران ١٩٢٦-٢١ نيسان ١٩٢٧ :

ألّف عدلي يكن وزارته الائتلافية في ٧ حزيران ١٩٢٦[١]، واختير محمد محمود باشا وزيراً للمواصلات ، وما أن تولى منصبه حتى قام بتأليف مجلس أعلى لإدارة الوزارة ، كما قام بضبط ميزانية الوزارة وتخفيض الكثير من الاعتمادات المالية ، التي طالبت بها المصالح التابعة للوزارة ، كما قامت الوزارة في عهده بإعداد مقايسة أعمال الطيران وإرسالها إلى وزارة المالية ، وقد اختارت وزارة المواصلات قطعة أرض مساحتها خمسة آلاف فدان في ارض الحكومة في الدخيلة ، لإنشاء مطار الاسكندرية عليها[٢]، كما جرت المفاوضات بين الوزارة وشركة هليبيوليس لتخصيص قطعة ارض لإنشاء مطار القاهرة ، كما شهدت الوزارة في عهده افتتاح خط سكة حديد الأقصر – أسوان ، كما نشط في تفقد أعمال الوزارة ، فقام بزيارة محطة الاسكندرية الجديدة ، وزار منطقة الدخيلة لمعاينتها ، وقام بافتتاح كوبري دسوق ، كما أولى الرعاية لقطاع الاتصالات ،

---

(١) أحمد زكريا الشلق ، معالم التاريخ المصري الحديث والمعاصر ، دار قطر بن فجاءة ، الدوحة، ١٩٨٦ ، ص١٦٨ ؛ ضمت الوزارة كل من عبد الخالق ثروت وزيرا للخارجية وأحمد زكي أبو السعود وزيرا للحقانية ، ومحمد فتح الله وزيرا للزراعة ، ومرقص حنا وزيرا للمالية ، ومحمد نجيب الغزالي وزيرا للأوقاف ، وعلي شمسي وزيرا للمعارف العمومية ، ومحمد أحمد خشبة وزيرا للحربية والبحرية ، وعثمان محرم بك وزيرا للأشغال . للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨–١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٣١.

(٢) الفدان يساوي ٤٢٠٠م٢ . خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٣٤.

لاسيما مد خطوط التلغراف ومد كابل أرضي للهواتف بين القاهرة والاسكندرية ، كما عُرِف عنه الدفاع عن موظفيه ، فقد رفض نقل مدير مصلحة سكك الحديد إلى وزارة الأشغال[١]، وحصل على نيشان النيل[٢] نتيجة للأعمال التي قام بها في الوزارة.

استمر محمد محمود باشا في منصبه حتى استقالة الوزارة في ٢١ نيسان ١٩٢٧[٣].

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

(٢) هي أرفع درجة تكريم مصرية ، وتمنح للأشخاص ، ولرؤساء الدول والمصريين فائقي التمييز ، القلادة من الذهب الخالص ، وتتمثل في سلسلة تتجسد في وحدات متشابكة تمثل رسوما فرعونية تدل على الخير والنماء التي يجلبها نهر النيل للبلاد ، وما بين كل واحدة وأخرى زهرات من الذهب ، وجميعها مرصعة بالمنيا من فصوص من الياقوت الأحمر والفيروز الأزرق ، وهي أعلى الأوسمة في مصر للمزيد من التفاصيل ينظر :

. http //www.ar.wikipedia. org

(٣) جلال يحيى و خالد نعيم ، مصر الحديثة ، ص٢٧٢.

٢-توليه منصب وزارة المالية ٢٥ نيسان ١٩٢٧ -١٩٢٨.

على إثر استقالة وزارة عدلي يكن ، كلَّف الملك فؤاد الأول عبد الخالق ثروت بتشكيل الوزارة في ٢٥ نيسان ١٩٢٧[١]، اختير محمد محمود باشا وزيراً للمالية فيها ، وشهدت تلك المدة جهوداً كبيرة لمحمد محمود باشا في تطوير أداء الوزارة ، فأوفد بعثة إلى الخارج للتخصص في الأنظمة المالية والاقتصادية ، كما عني بتشجيع السياحة في مصر والملاحة النهرية ، وعمل على الاستغناء عن العمالة الزائدة وتخفيض مرتبات كبار الموظفين ، ورفع مرتبات صغار الموظفين ، كما قام بزيارة دار بنك مصر الجديدة[٢].

تنفيذا لسياسة حسن التفاهم مع بريطانيا قام عبد الخالق ثروت بمفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني اوستن تشمبرلين(Ausen Chamberlain)[٣] ، وكان محمد محمود باشا قد اجتمع بأعضاء الحزب واتخذوا موقفا من المفاوضات ، وقد صرَّح عقب الاجتماع بأنَّ الوزارة القائمة متضامنة تضامناً

---

(١) ضمت الوزارة كل من : عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء وزيرا للداخلية ، وجعفر والي وزيرا للحربية والبحرية وأحمد زكي أبو السعود وزيرا للحقانية ، ومحمد فتح الله بركات وزيرا للزراعة ، ومرقص حنا وزيرا للخارجية ، ومحمد نجيب الغزالي وزيرا للأوقاف ، وعلي الشمسي وزيرا للمعارف العمومية ، وأحمد محمد خشبة وزيرا للمالية ومحمد محمود باشا وزيراً للطرق والمواصلات. للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٠٦-٣٠٧.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حميدي، المصدر السابق ، ص١٤٥.

(٣) اوستن تشمبرلين: سياسي بريطاني ، ولد عام ١٨٦٣ بمدينة برمنغهام ، درس في جامعة كامبريدج ، سافر إلى فرنسا وألمانيا للدراسة في معهد العلوم السياسية ، انتخب نائبا عن حزب المحافظين عام١٨٩٢، ووزيرا للمالية عام ١٩٠٠ ، عين وزيرا للهند للمدة ١٩١٥-١٩١٧ ، عاد لوزارة المالية للمدة ١٩١٩-١٩٢١ ، ووزيرا للخارجية للمدة ١٩٢٥-١٩٢٩ ، حاز على جائزة نوبل للسلام لجهوده في عقد اتفاقية عام ١٩٢٥ التي نصت على سحب فرنسا قواتها من منطقة الرور، توفى عام ١٩٣٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر :
The EngclopediaBritanca , Vol.6 , P 245-246.

كلياً مع الأحزاب المتحالفة لرفض المشروع ، لاسيما وأنَّ محمد محمود باشا كان وزيراً للمالية انعقد اجتماع مجلس الوزراء لبحث موضوع مشروع المفاوضات ، واجمعوا على رفضه[١].

يبدو أن محمد محمود باشا وأعضاء حزبه اتخذوا هذا الموقف على الرغم من اشتراك محمد محمود باشا في الوزارة ، وأنهم رأوا أن يتخذوا هذا القرار مخافة أن يتهموا بالتهاون في حقوق البلاد ، كما أنهم لم يشاؤوا أن يظهروا في المرتبة الثانية من الوطنية بموافقتهم على المفاوضات .

عقب استقالة عبد الخالق ثروت من الوزارة في ٤ آذار ١٩٢٨[٢]، استمر محمد محمود باشا ممثلا عن حزبه في الوزارة الجديدة عندما اسند الملك الوزارة إلى مصطفى النحاس باشا[٣]، لاسيما أنّ محمد محمود باشا اشترك في الوزارة من أجل استمرار الائتلاف بين حزبه وحزب الوفد ،وشغل منصب وزير المالية[٤]، وعبّر اللورد لويد جورج عن دوافع محمد محمود باشا في اشتراك

---

(١) جريدة السياسية ، (مصر) ، العدد ١٠٨، ٣١ آذار ١٩٢٨.

(٢) محمد صبيح ، أيام وأيام ١٨٨٢–١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٢٥٧.

(٣) مصطفى النحاس باشا : ولد عام ١٨٧٦ ، تعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية ، وتخرج من مدرسة الحقوق ، دخل غمار السياسة ، اشترك في الحركة الوطنية عام١٩١٩ ، ونفي في عام ١٩٢١ مع سعد زغلول إلى جزيرة سيشل ، عين وزيرا للموصلات في وزارة سعد زغلول عام١٩٢٤ ، خلف سعد زغلول بعد وفاته في رئاسة حزب الوفد ، ألّف وزارته الأولى عام ١٩٢٨ ، في عام ١٩٥١ ألغى معاهدة ١٩٣٦ ، اعتزل الحياة السياسة بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ حتى وفاته عام١٩٦٥. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود متولي ، مصطفى النحاس زعيم الأمة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، س٩٠٧٩.

(٤) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص٣١٤ ؛

J.C.B .Richmond , Egypt 1798 -1952 , Columbia Universe Steppers , New York , 1977 . p. 104.

حزبه في الوزارة: "بانه مارس كل نفوذه لضمان سلامة واستمرار الائتلاف ، واستمرار الأحرار الدستوريين في الوزارة الجديدة"، لاسيما وان لويد كان يتطلع ان يصبح محمد محمود باشا رئيسا للوزارة[١].

كانت حكومة النحاس حكومة ائتلافية ، شكَّلها من أعضاء حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، استطاع محمد محمود باشا في اجتماع عقده حزب الأحرار الدستوريين برئاسته من أجل الحصول على أغلبية تؤيد اشتراكه في الوزارة[٢] .

في ٢٨ نيسان ١٩٢٨ أصدر الملك فؤاد الأول مرسوماً ملكياً إلى محمد محمود باشا بصفته وزيرا للمالية يخوله حق التصرف في بيع أطيان وأملاك الأفراد لمصلحة الحكومة والمنافع العمومية ، كما استطاع أثناء تلك الوزارة أن يخفِّض اعتمادات كونستبلات البوليس[٣]، كما أجرى محمد محمود باشا في ٢٥ ايار ١٩٢٨ مفاوضات مع المندوب السامي اللورد لويد جورج حول ميزانية المستشارين المالي والقضائي للحكومة المصرية[٤] .

لم يدم الائتلاف الوزاري طويلاً إذ سرعان ما انهار وسبب هذا الانهيار يرجع إلى قانون الاجتماعات والمظاهرات الذي اختارته إدارة النحاس ، إذ وقف هذا القانون أمام آمال وتطلعات جناح الأحرار ، فقد كان يرى أنّ الفرصة

---

(1)Lord Lloyd , op .cit ,p.63.

(٢) أحمد زكريا الشلق ، حزب الاحرار الدستوريين ، ص٣٥٩.

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ،المصدر السابق ، ص١٤٥.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٤٦-١٤٧ ؛ ينظر ملحق رقم (٧).

سانحة لانتزاع زعامة حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، إلا ان قانون الاجتماعات الذي أصدرته إدارة النحاس حال دون ذلك[١].

تفاقم الخلاف وتأزم الموقف بين محمد محمود باشا ومصطفى النحاس بعد مدة وجيزة من تأليف الوزارة ، بسبب أزمة قانون الاجتماعات[٢]، إذ كان مصطفى النحاس يرى تجاهل تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ والتمسك بحق مصر الدستوري في إصدار ما تريده من تشريعات في حدود سياستها المطلقة ، وكان محمد محمود يرى ألاّ تتعرض مصر لازمة بسبب هذا الموضوع ، حيث قال : " ما دام باشا قد آثر حين رئاسته مجلس النواب إبقاء القانون معروضاً على

(١) صحيفة السياسة ، العدد ١٣١ ، ٣٠ حزيران ١٩٢٨ .

(٢) في ٢٩ نيسان ١٩٢٨ أبلغت دار المندوب السامي البريطاني رئيس الوزراء مذكرة تتضمن إنذاراً من الحكومة البريطانية بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ، ومنعه من ان يصبح قانونا ، لاسيما انه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، وطلب ان يصله الرد بعدم الاستمرار في نظر المشروع ، وان لم يصله قبل الساعة السابعة من مساء الأربعاء ٢ ايار ، فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة في ان تقوم بأي عمل ترى الحالة تستدعيه ، وكانت الحكومة المصرية لها رغبة في المضي وتشريع قانون الاجتماعات يؤثر في الأمن العام من وجهة نظر الحكومة البريطانية ، كما طلب دار المندوب السامي من الحكومة المصرية ان تتخذ في الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من ان يصبح قانونا ، وطلب من الحكومة المصرية ان تعطي له تأكيداً كتابياً قاطعاً بانه لن تستمر في نظر المشروع . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩،ج٢ ، تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد ١٩٣٦ ،ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٨ ، ص٥١-٥٢.

مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه ، فلتصنع وزارة مصطفى النحاس ما صنع سعد زغلول ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ ، وبذلك نتفادى الأزمة"[١].

كان رد فعل محمد محمود باشا إزاء ذلك سريعاً ، إذ بادر بتقديم استقالته في ٤ ايار ١٩٢٨ ، لاسيما وإنّ سياسة الوفد تسير على سياسة سعد زغلول نفسها بعد وفاته تركت أثراً سلبياً على الملك ، لذلك رأى أنَّ الفرصة سانحة للتخلص من الوزارة النحاسية خاصة عندما التقت رغبة الملك مع رغبة محمد محمود باشا من أجل التخلص من الوزارة ، وفي بداية اللقاء في ايار ١٩٢٨ طلب الملك من وزير المالية سحب الاستقالة ، لأنها إذا قبلت في ظروف نجاح النحاس باشا فلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة ، وهذا لن يحقق أياً من أهداف القصر أو جناح محمد محمود باشا[٢].

هكذا قاد محمد محمود باشا حزبه لإلغاء الائتلاف الوزاري الذي طالما دافع عنه ، إلا أنّ سحب استقالته لم يكن إلاّ إجراءً مؤقتاً يستطيع بعده الملك تدبير الأمور على نحو ميسر بسقوط الوزارة النحاسية ، وفي ١٧ حزيران قدَّم محمد محمود باشا استقالته للمرة الثانية ، فقبلها النحاس في اليوم التالي ، وتبعه عدد من الوزراء الذين قدموا استقالاتهم[٣] ، وفي الوقت نفسه تفجرت قضية الأمير سيف الدين[٤]، واتهامه بانه يخدم منصبه ، وكان تفجير القضية بمثابة المسمار

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٧٠.

(٢) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسة في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦ ، ج١ ، ط٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٩١.

(٣) هم جعفر والي وزير الحربية،وأحمد محمد خشبة وزير الحقانية،وإبراهيم حفني وزير الاشغال للمزيد من التفاصيل ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص٣١٦-٣١٧.

(٤) كان الأمير سيف الدين قد اعتدى على الملك فؤاد حينما كان أميراً في عام ١٨٩٨ بإطلاق

الأخير في نعش الوزارة ، التي وجد الملك عدة مسوغات لإقالتها في٢٥ حزيران ١٩٢٨ تمهيداً لإسناد الوزارة إلى محمد محمود باشا[١].

أمّا المرسوم الملكي الذي أصدره الملك فؤاد بإقالة الوزارة فجاء فيه : " لما كان الائتلاف الذي قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء وزملائكم على ما أديتم من عمل في خدمة البلاد".أصدر الملك فؤاد في ٢٥ حزيران ١٩٢٨ أمراً ملكيا بإقالة الوزارة (وزارة مصطفى النحاس باشا)، وفي الوقت نفسه كلَّف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة[٢] ، لاسيما أنَّ الأخير كان يشغل منصب وزير المالية في الوزارة المقالة ، وكان له الدور الفاعل في إسقاط الوزارة ، إذ قاد حزبه إلى تحطيم الائتلاف ، عندما أقدم على الاستقالة من الوزارة[٣] .

كان من الطبيعي أن يستثمر الملك فؤاد تلك النتائج لصالحه ، لتدخل سياسة القصر ضد الائتلاف حيز التنفيذ ، وذكر المندوب السامي في تقرير له

النار عليه ، وحكم عليه بالسجن ، فاستقر الرأي إلى وضعه في مصحة عقلية في بريطانيا ، مكث فيها سبع وعشرين عاما ، وظل كذلك حتى عام١٩٢٧ ، حيث تم الاتفاق مع مصطفى النحاس وويصا واصف وجعفر فخري للدفاع عنه ورفع الحجز عنه واخذ المال من والدته ، واخذ منها مبلغ كبير من المال ، ووصفه بانه مناف لشرف المهنة ، واستغلوا ضعف الأمير وابتزازه أمواله . للمزيد من التفاصيل ينظر : عادل حسن دفار الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

(١) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص٣٦١.

(٢) جريدة السياسة ، العدد ١٢١ ، ٣٠ حزيران ١٩٢٨.

(٣) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص٢٧٦.

عن لقائه بمحمد محمود باشا (وزير المالية) ، أن الملك قد أخبر محمد محمود بتشكيل الحكومة الجديدة[١] .

---

(١) سامي أبو النور ، المصدر السابق ،ج١ ، ص١٦١.

المبحث الثالث : توليه منصب رئاسة الوزراء (وزارة محمد محمود باشا الأولى ١٩٢٨-١٩٢٩):

تردد الملك فؤاد في مسألة اختيار رئيس الوزراء ، ففي لقاء جرى بين الملك والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد في ايار ١٩٢٨، الذي سأله عمن تتجه إليه النية لتشكيل الوزارة الجديدة ، فردَّ الملك بأن الاختيار للمصريين سيكون أياً من إسماعيل صدقي أو محمد محمود ، وانه يود أن تضمهما الوزارة الجديدة معاً ، لكن الصعوبة التي تواجهه في هذا الشأن هي أن كلا منهما لا يوافق العمل تحت رئاسة الآخر ، إلاّ أنّ الأمر حُسِم في النهاية من قبل الملك ، وأوعز إلى محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، ومن ناحية أخرى فإنَّ اللورد لويد في كتابه مصر منذ كرومر لم يشر إلى أي دور لعبه في تعيين محمد محمود ، الأمر الذي يدعو إلى القول بأن اختيار محمد محمود كان بمبادرة ملكية خالصة لم يكن للمندوب السامي أدنى تدخل فيها(١) .

وذكر إسماعيل صدقي في مذكراته : "كانت الرغبة متجهه إلى اختياري لتأليف الوزارة على أثر إقالة النحاس ، وخوطبت في ذلك خطابا شبه رسمي ، وتهيأت لتأليفها ، بل وضعت اسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليتعاونوا معي"(٢) ، وتفاجئ إسماعيل صدقي بعزوف الملك عن ترشيحه ، وتكليف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، ولم يجد تفسيراً لهذا الأمر ، سوى ما ذكره بقوله: "كان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو اللورد جورج لويد ، كان من الطبيعي أن يميل إلى شخص تربى في بريطانيا كمحمد محمود

(1)Lord Lloyd , op.c.t :p255 .

(٢) إسماعيل صدقي ، المصدر السابق ، ص٣٨.

باشا بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة البريطانية الواحدة ، وقد أدَّت المشاورات العليا إلى اختيار محمد محمود".[١]

بناءً على هذه الأسباب تم تكليف محمد محمود لتشكيل الوزارة على النحو التالي:

محمد محمود باشا رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية ، جعفر ولي باشا وزيراً للحربية والبحرية ، وللأوقاف مؤقتاً ، عبد الحميد باشا سليمان باشا وزيراً للمواصلات ، أحمد محمد خشبة بك وزيراً للحقانية ، ونخلة المطبعي باشا وزيرا للزراعة ، وعلي ماهر باشا وزيرا للمالية ، وحافظ عفيفي بك وزيراً للخارجية ، إبراهيم فهمي باشا وزيراً للأشغال العمومية ، وأحمد لطفي بك السيد بك وزيراً للمعارف العمومية[٢] .

وتصف الوثائق البريطانية التي تعرضت للحديث عن الوزراء الجدد ، وهم: إبراهيم بك فهمي ، وعبد الحميد سليمان بانهما من الوزراء المستقلين ، أما أحمد خشبة فكان من حزب الوفد ، طرد من الحزب بعد اشتراكه في حركة الانشقاقات التي أدّت إلى إقالة الوزارة الوفدية[٣] .

---

(١) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص٣٢١.

(٢) جريدة السياسية ، العدد ١٢١ ، ٣٠ حزيران ١٩٢٨ ؛ ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص٩٧.

(٣) يونان لبيب رزق ، المصدر السابق ، ص٣٢٤.

١-تعطيل الحياة النيابية :

وضعت وزارة محمد محمود الخطة التي اتبعتها خلال عهدها الذي قارب السنة ونصف وتضمنت الخطة في الجانب الأول التأكيد على أنّ الوزارة ليست وزارة قصر ، كوزارة زيور مثلا ، أما الجانب الثاني فهو تقديم بديل مقبول للشعب لحكم الأغلبية الوفدية البرلمانية وحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة ، وتضمن الجانب الثالث كسب بريطانيا وإجراء مفاوضات معها ، وهذا يؤدي إلى تدعيم موقف الوزارة إزاء القصر وحزب الوفد[١] .

بدأ محمد محمود بتنفيذ خطته ، ورأى بعد تشكيل وزارته ، أن الوزراء الذين تضامنوا معه يمثلون أقلية برلمانية ، فبادر في اليوم التالي إلى إصدار مرسوم ملكي في ٢٨ حزيران ١٩٢٨ بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر[٢].

كان تأجيل انعقاد البرلمان مقدمة لحل البرلمان وتعطيل أحكام الدستور وحكم البلاد بمراسيم ملكية لها قوة القوانين ، فقبل انقضاء الشهر الذي حدده مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ، أصدرت الحكومة مرسوماً بحل البرلمان في ١٩ تموز ١٩٢٨ ، كما نصَّ المرسوم على تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات[٣]صدر الأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، الذي نصّ بحل مجلسي النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور :" نحن فؤاد الأول ملك

(1)Thomas Russsell pasha , Egyptian Service ,1902-1946 , London ,1949, p.225

(٢) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٣) علي شلبي ، مصطفى نحاس جبر ،الانقلابات الدستورية في مصر من ١٩٢٣-١٩٣٦ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٨١ ، ص٩٦.

مصر : بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية وعلى كتاب الوزارة المرفوع الينا بتاريخ ١٨ تموز ١٩٢٨ ،أمرنا بما هو : مادة ١ – يحل مجلس النواب والشيوخ ، ويوقف تطبيق مادتين ٨٩ و١٥٥[١] من الدستور بناء على ذلك يؤجل انتخاب أعضاء المجلسين وتعيين الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ مدة ثلاث سنين من تاريخ أمرنا هذا ، وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالي لتقرير إجراء الانتخاب وتعيين المذكورين ، أمّا السلطة التشريعية في مدة ثلاث سنوات المذكورة أو في أي مدة أخرى تؤجل إليها الانتخابات طبقا لحكم المادة ٤٨ من الدستور وذلك بمراسيم تكون لها قوة القانون ، مادة ٢ – متى يصدر أمراً آخر يوقف تطبيق المادة ١٥٧[٢]، والجزء الأخير من المادة ١٥ من الدستور ، مادة ٣- على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه"[٣].

(١) نصت المادة (٨٩) : " على وجوب اشتمال الأمر بحل مجلس النواب على إجراء انتخابات جديدة في موعد لا يتجاوز الشهرين واجتماع المجلس الجديد في الأيام العشرة التالية لإتمام الانتخابات " ، أما المادة (١٥٥) التي نصت على: " عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية " . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص٦٦.

(٢) التي نصت على : " عدم جواز تعديل الدستور إلا بالقيود والشروط فيها ". للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه .

(٣) السياسة ، العدد ١٢٤ ، ٢١ تموز ١٩٢٨.

كان من أسباب تعطيل البرلمان أنه في حالته الحاضرة يكون عنصراً معوقاً لاستقرار البلاد ، وان استئثار حزب الوفد بالأغلبية ، أدى إلى حالة من الفوضى والاضطرابات التي تهدد النظام برمته[١].

أما المذكرة الوزارية التي بعث بها محمد محمود باشا إلى الملك فؤاد عندما طلب تأجيل انعقاد البرلمان ، فقد نصت على : " ومما يؤسف له اشّد الأسف ان آثار الانقسام نقلت إلى دوائر الحكومة ، وكذلك إفساد لنظام الأعمال وتعرض مصالح الجمهور للعسف والعبث ، ومن نشر القلق والاضطراب بين الموظفين ، كذلك انتقلت هذه الآثار إلى أفراد الأمة ، فاضطربت بها العلاقات والروابط بينهم ، بل انقلبوا بعضهم حربا على بعض ، وتزعزت أسباب التراحم والتضامن ، ثم انتهى الأمر إلى أن أصبحت الحياة النيابية نفسها أداة لطغيان تلك الفئة واستبدادها، مستفيدة بالأكثرية ، ولذلك عجزت الحياة النيابية عن تحقيق أقصى ما يرجى فيها من إنقاذ الإصلاحات المتعلقة في المرافق العامة للبلاد لقاء هذه الحالة أين حكمة جلالتكم ، إلا أنّ تعالج الأمر بالوسائل الحاسمة في إنقاذ البلاد ، مما يهتدون من خصومة دائمة ونظام حكم عاجز مضطرب فأقلتم الوزارة السابقة وعهدتم بالحكم إلى هذه الوزارة ، ولقد أطالت الوزارة النظر في الشؤون الحاضرة تتلمس وجوه العلاج لها، ولهذا فلم نجد لذلك سبيل ، إلا أنّ تعمل على تخليص البلاد من المؤثرات المصطنعة ، كما تعود الأحوال إلى سيرتها الطبيعية ، ولن تعود الأحوال إلى تلك السيرة إلا إذا علم الناس حقائق الأمور وانكشفت لهم أسباب التخريب وتبين لهم كيف كان

---

(١) علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥-٢٠٠٥ ، (د.م) ، ٢٠٠٦ ، ص٩٩ ؛ كامل مرسي ، أسرار مجلسي الوزراء ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٢٦.

الانقسام مصطنعاً لمصلحة تلك الفئة القليلة وكم صبر على البلاد من مضار وشدائد ، ولما كان البرلمان في حالته الحاضرة لا يعني الوصول إلى الحالة الطبيعية ، لذلك فأن الوزارة ترجو أن تكون ثلاث سنين كافية في هذا السبيل"(١).

وعندما تلى مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان كان النواب والشيوخ يعدون مرسوم حل البرلمان باطلا ، فقد اعتزموا على عقد البرلمان في الموعد المحدد ، وقرروا ذلك في اجتماع عقد بالنادي السعدي في ٢٤ تموز ١٩٢٨ ، وقد جاء بقرارهم :" ان هذا القرار ما زال قائماً ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه رئيس الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور ، لان ذلك باطل بطلاناً أصلياً لمخالفته لدستور البلاد ، ومن حيث اننا اقسمنا اليمين على احترام الدستور ، الذي هو حق الأمة المقدس ، لذلك يجتمع المجلسان في يوم السبت المصادف ٢٨ تموز تنفيذا لأحكام الدستور"(٢)، وقد وقع معظم النواب والشيوخ على القرار وأعلنوه للأمة ، لاسيما وان الحكومة قد أغلقت أبواب قاعتي مجلسي النواب والشيوخ التي ختمت بالشمع الأحمر تسلمت مفاتيحها ، فاتفقا في اجتماع ٢٤ تموز ان يطلب من ويص واصف بوصفه رئيس مجلس النواب ومحمد بسيوني بوصفه وكيل مجلس الشيوخ إلى محمد محمود بوصفه وزير الداخلية ان يسلمهما مفاتيح البرلمان ، وكان رد الأخير على طلبهما بان حشد

(١) جريدة السياسة ، العدد ١٢٤ ، ٢١ تموز ١٩٢٨؛ علي شلبي ومصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٢) علي شلبي ، مصطفى نحاس جبر ، ص١٠٥.

قوات الشرطة والجيش ، واتخذ جميع التدابير التي تكفل عدم اجتماعهم في البرلمان ، وكذلك قام بسد جميع الطرق المؤدية إلى دار البرلمان[١].

وعندما لم ترد الحكومة على الخطابين توقع النواب والشيوخ ان تمضي الوزارة في خطتها متحدية آرائهم فتعمل على منع الاجتماع بالقوة ، واتخذ النواب قراراً بضرورة سلوك خطة تتيح لهم عقد البرلمان فانتخب أعضاء مجلس النواب الوفديين نائبا عن كل مديرية وان مكان الاجتماع سيكون دار مراد الشريعي ، وفي هذه الحالة تمكن النواب من تفويت خطة الحكومة الخاصة بمنع عقد البرلمان ، وبقي مكان الاجتماع سراً لدى عدد قليل من النواب ، واستطاع كل واحد منهم ان يصطحب معه نواب مديريته إلى دار مراد الشريعي ، واجتمع النواب برئاسة ويصا واصف ، وقرروا : "نظراً لان الحكومة حالت بقوة الجيش والبوليس دون اجتماع البرلمان في داره ، وفي ختام الاجتماع قرر المجلس ان البرلمان قائم ، وله حق الاجتماع حسب أحكام الدستور ، ويقر المجلس ان هذه الوزارة ثائرة على الدستور ويعلن عدم الثقة بها ، ووجوب تخليها عن الحكم ، كمان ان كل تشريع ستصدره هذه الوزارة يعتبر باطلاً ، كما ان كل ما يبرمه الوزراء من اتفاقيات سياسية أو تجارية أو مالية مع الدول الأجنبية وغيرها تعد باطلة غير ملزمة للأمة ، يؤجل المجلس من تلقاء نفسه اجتماعاته إلى الثالث من شهر تشرين الثاني ١٩٢٨"[٢] ، وقد قوبل إجراء وزارة محمد محمود بتعطيل البرلمان بسخط واستنكار من قبل الأحزاب[١] .

---

(١) جريدة السياسة ، العدد١٢٥ ، ٢٨ تموز ١٩٢٨.

(٢) على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر : علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١٠٧ ؛ عبد الرحمن الرافعي ،المصدر

يبدو ان إقدام محمد محمود باشا بعد تشكيله الوزارة على حل البرلمان ، وتعليق الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات ، لانه كان قد وضع خطة لإجراء مفاوضات مع الجانب البريطاني من اجل عقد معاهدة ، لكون البرلمان أغلبيته من حزب لوفد ، وبالتالي لا يستطيع محمد محمود باشا الحصول على مصادقة البرلمان للمعاهدة .

٢. موقف القوى السياسية والشعبية من انقلاب محمد محمود باشا الدستوري .

قوبل إجراء محمد محمود باشا بتعطيل البرلمان بالسخط والاستنكار من قبل الأحزاب المصرية وجاء في مقدمتها الحزب الوطني وحزب الوفد ، وكان موقف الحزب الوطني ، وعلى الرغم ما كان بينه وبين حزب الوفد من خصومة ، إلاَّ أنَّ الاحتجاج على تعطيل الدستور وحَّد هدفهما ، فأصدر في ٢٦ تموز ١٩٢٨ بياناً مسهباً ، جاء فيه : "لم يكن الدستور منحة فتسترد ، وقد بذلت الأمة فيه انهار الدماء والمال، وجاهدت الأمة لاسترداده الأعوام الطوال ، فكم يكون حكم التاريخ قاسياً على أي من أبناء هذه الأمة مد يده بسوء إلى ذلك الدستور ، وختم بيانه بدعوة الأمة المصرية إلى جمع كلمتها وتوحيد صفوفها والعمل على استخلاص دستورها"[٢] .

السابق ، ج٢ ، ص٧٥.

(١) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ ؛ أحمد زكريا الشلق ، تراث طه حسين – المقالات الصحفية من ١٩٠٨–١٩٦٧ طه حسين والسياسة المصرية ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٥٧.

(٢) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص١٠٢.

أمَا موقف حزب الوفد فكان أول مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب نداء أصدره مصطفى النحاس يوم ٢٢ تموز ١٩٢٨ ، دعا فيه الأمة إلى النضال والدفاع عن دستورها وحريتها ، وقد جاء بعنوان (نداء الوفد المصري عن الأمة المصرية الكريمة)، وقد جاء في النداء :" أيّها المصريون لقد خرجت الوزارة على الدستور والقانون معاً ، فعطلت نصوصا حرَّم الدستور تعطيلها أبداً ، وحرمت الأمة برلمانها ، ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوجبه إليها طغيانها ، ولم يكفيها أن سلبت الأمة سلطانها ، فمدت يداً شريرة إلى نصوصها ووجدانها ، وسدَّت عليها المنافذ في اجتماعها وصحافتها وحرية أفرادها ، ولم يأخذها في ذلك ورع ولا خجل ، فانتحلت صيغاً لتبرير عدوانها ، ثم حكمت على النظام البرلماني بالعجز والاضطراب ، فارتكبت بذلك جرماً فوق جرائمها ، وما كان لها أن تطعن في نظام الحكم النيابي وتستبدل به الحكم المطلق الاستبدادي ،وقد نصَّ الدستور على أن يكون الحكم في مصر نيابياً دستورياً"[١].

كما لجأ حزب الوفد إلى أسلوب آخر ، فقد أوعز إلى رؤساء لجانه بالقاهرة والمحافظات إلى الإكثار من إقامة حفلات التكريم لأعضائه وللنحاس خاصة ، واستغلال هذه الحفلات لإلقاء الخطب الحماسية ضد وزارة محمد محمود باشا ، فجاءت الوفود من الاسكندرية وبني سويف والدقهلية واغلب المدن المصرية ، فخطب فيهم النحاس مندداً بتصرفات وزارة محمد محمود باشا ، التي لا تمثل الأمة في رأيه[٢] .

(١) علي شلبي ومصطفى نحاس جبر، المصدر السابق ، ص١٠٢.

(٢) علي شلبي ومصطفى نحاس جبر، المصدر السابق ، ص٢٧٩.

ومن أساليب حزب الوفد لمعارضة وزارة محمد محمود باشا عندما لجأت صحف الوفد إلى وسيلة فعالة لمناورة الوزارة عندما دعت الجماهير للامتناع عن دفع الضرائب(١)، ولم تقتصر معارضة حزب الوفد لوزارة محمد محمود باشا على المستوى الداخلي، انما بدء الحزب خطة دعائية معارضة للوزارة في لندن ، واختار لهذه المهمة مكرم عبيد(٢).

وتحدد موعد سفر مكرم عبيد يوم ١٤ آب ١٩٢٨، لكنه لم يصل إلى بريطانيا إلاّ بعد أن مرَّ ببرلين ليشارك في مؤتمر الاتحاد البرلماني الذي عقد هناك في شهر آب ، وألقى في المؤتمر خطبة طويلة ضمَّنها اقتراحاً ليوافق عليه المؤتمر يقضي باستنكار الدكتاتورية التي تحميها الحراب البريطانية في مصر ، وقد صدر قرار جماعي بوجوب المناقشة في هذا الاقتراح ، ثم قرر المؤتمر استنكار كل عمل غير شرعي يرمي إلى إلغاء أو إيقاف النظام البرلماني ، وان كل تعديل للنظام البرلماني لا يمكن قبوله إلاّ إذا كان جارياً طبقاً للقواعد التي يقررها دستور البلاد(٣).

وصل مكرم إلى بريطانيا ليقود حملة دعائية نشطة استهدفت الدفاع عن الحياة النيابية وتفنيد الحجج التي ساقها محمد محمود باشا لتعطيلها ، والتشهير والتنديد بحكومة محمد محمود أمام الرأي العام البريطاني ورفع الشك الذي علق بأذهان من تصوروا أن الضعف قد انتاب حزب الوفد بعد وفاة سعد زغلول(٤).

---

(١) جلال يحيى وخالد نعيم ، المصدر السابق ، ص٢٧٩.
(٢) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ج١ ، ص٦٩٣.
(٣) المصدر نفسه ، ص٦٩٤.
(٤) علي شلبي ومصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١١٠.

كما اتَّبع مكرم عبيد أساليب عدة لتحقيق هذه الأهداف منها الكتابة في الصحف وإلقاء الخطب والاتصال بأعضاء مجلس العموم البريطاني ، والقيام بمظاهرات منظمة في لندن ، تعددت محاولات مكرم عبيد لإقناع الرأي العام ، فكتب مقالا ندد فيه بتصرفات وزارة محمد محمود باشا ، وألقى بالمسؤولية على عاتق الحكومة البريطانية ، ومن ناحية أخرى شرع مكرم عبيد بإجراء اتصالات بأعضاء البرلمان البريطاني ، لاسيما أعضاء حزب العمال المستقل ، واستطاع مكرم أن يحضر اجتماعاً عقده فرع الحزب في لندن ، وألقى فيه خطاباً دافع فيه عن مصر ، وبعد الاجتماع وجَّه أسئلة عدة في مجلس العموم من جانب المعارضة إلى وزير الخارجية كي يدلى للمجلس بيان دور بريطانيا في الانقلاب الأخير في مصر[(١)] .

كما استطاع حزب الوفد أن يسعى إلى تنظيم المظاهرات في لندن أثناء زيارة الملك فؤاد ومحمد محمود لها ، فقد عُقد اجتماع لمندوبي عشرين جمعية مصرية في بريطانيا والبلاد الأوربية ، تقرر فيه تقديم عريضة إلى الملك يطلب فيها إعادة الحياة النيابية ، ثم شرع المجتمعون وعددهم (٨٧) ، وركبوا عدداً من السيارات سارت بهم في شوارع لندن على شكل مظاهرة إلى المفوضية المصرية يحملون لافتات كتب عليها (مصر تحتج على تعطيل البرلمان ووزارة محمد محمود لا تمثل الشعب) ، ثم قدم مندوبا جمعيتي لندن وباريس العريضة إلى رجال المفوضية لتقديمها إلى الملك[(٢)].

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ج١، ص٦٩٦.
(٢) علي شلبي ، مصطفى النحاس جبر ، ص١١٠.

عندما أرادت حكومة محمد محمود باشا التصدي لحزب الوفد ، قامت بضربه في الهيئات والطبقات التي تؤيده ، فقد أصدرت أوامرها إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة ومن يخالفها يعزل عن وظيفته، كما أعطت صلاحيات للمدراء والمحافظين وحكمداري الشرطة، وأبلغتهم أنَّهم غير مسؤولين عن أعمالهم إلاّ أمام الحكومة يمكن توضيح القول ان الاجراءات التي قام بها محمد محمود باشا اجراءات دكتاتورية (١) .

كما أنَّ الحكومة إعادة العمل بقانون المطبوعات(٢)، الذي يجيز تعطيل الصحف وإلغاؤها إدارياً ، واستناداً لهذا القانون ألغيت مائة صحيفة وعُطِّلت كثير من صحف المعارضة(٣)، فعُطِّلت صحيفة البلاغ ومجلة روز يوسف أربعة أشهر ، وصحيفة وادي النيل تعطيلا نهائيا ، وأنذرت صحيفة الأهرام وصحيفة لاباترى التي تصدر باللغة الفرنسية، وصحيفة كوكب الشرق وصحيفة الوطن والأفكار(٤) .

طلب محمد محمود باشا عندما أصبح رئيساً للوزارة أن يصبح رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين ، وأعلن استعداده لبذل كل جهده وماله من اجل الحزب ،

---

(١) عادل حسن دفار الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص١٧٩.

(٢) صدر قانون المطبوعات في مصر في ٢٦ تشرين الثاني ١٨٨١ الذي ينص على الحصول على الترخيص الرسمي كشرط لإصدار الصحف في عهد الخديوي توفيق إبان الثورة العربية لكن هذا القانون لم يتم العمل به إلى ان أصدرت وزارة بطرس غالي في ٢٥ آذار ١٩٠٩ عندما هاجمت الصحافة الخديوي الثاني نتيجة لتعاونه مع البريطانيين. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد حمروش، قصة الصحافة في مصر، دار المستقبل العربي، القاهرة ،١٩٨٩ ، ص١٦٧ ؛ عدي عامر حسن العطواني، المصدر السابق ، ص١١-١٢.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) عادل حسن دفار الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص١٧٩.

وبالفعل اجتمعت الهيأة الإدارية للحزب في ٢٤ شباط ١٩٢٩ وانتخبت محمد محمود باشا رئيساً للحزب ، وذكر محمد حسين هيكل بان رئاسة محمود للحزب أصبحت أمراً طبيعياً ، بعد أن تولى رئاسة الوزراء برضى زملائه جميعاً[(١)] خاصة عبد العزيز فهمي الذي استقال من الحزب ، ولان محمد محمود باشا وكيل الحزب فقد تم انتخابه لرئاسة الحزب.

كما أصدر مجلس الوزراء قراراً بعد ذلك ينص على إحياء المادة (٣) من قانون المطبوعات والعمل بها على أن يكون الوقف والإلغاء بأمر منه[(٢)]، وأيضاً أصدرت في ١٠ آذار ١٩٢٩ مرسوماً بحفظ النظام في معاهد التعليم ، يعاقب على دعوة طلبة المدارس والكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقي الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الامتناع عنها أو تأليف لجان أو جمعيات سياسية للطلبة أو الانضمام إليها أو حضور اجتماعات سياسية أو الاشتراك بأية طريقة في تحرير أو توقيع أو طبع أو نشر وتوزيع منشورات سياسية أو احتجاجات موجهة إلى السلطات بشأن مسائل أو أمور ذات صيغة سياسية[(٣)].

وأصدرت أيضاً في ٢٠ آذار ١٩٢٩ مرسوماً بقانون يفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المعزز بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ، الذي يقضي بتعطيل الحياة

---

(١) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق ، ص .

(٢) عواطف عبد الرحمن ، دراسات في الصحافة العربية والمصرية ، العربي ، القاهرة ،١٩٨١ ، ص١٨-١٩.

(٣) جمال بدوي ، كان واخواتها – مشاهد حية من تاريخ مصر الحديث ، ج١ ، (د.م) ، ١٩٨٦ ، ص٦٤؛ أحمد عبدالله ، الطلبة والسياسة في مصر ، ترجمة أكرام يوسف ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،٢٠٠٧ ، ص٤٤.

النيابية[١] ، وفي اليوم نفسه أصدرت مرسوماً آخر شديد الأحكام بشأن قانون الاجتماعات للتضييق على إقامة أي اجتماع[٢].

أقدمت وزارة محمد محمود باشا بعد تعطيل البرلمان بالقيام بإصلاحات داخلية ، منها الإكثار من المستشفيات وردم البرك وتحسين مياه الشرب في المدن والقرى ، وتوزيع الأراضي على صغار المزارعين وبناء مساكن للعمال ، كما قامت الحكومة بتمديد خدمة كثير من الموظفين البريطانيين كانت قد انتهت مدّة خدمتهم وعينت نائباً عمومياً بريطانياً في المحاكم المختلطة[٣] في محاولة منه لكسب بريطانيا لإجراء مفاوضات والحصول على مكاسب أكثر من التي حصلت عليها من قبل.

يتضح من خلال ما قام به محمد محمود باشا من تعطيل الدستور ، وتعليق العمل النيابي والتضييق على الصحف ، هو من أجل توقيع المعاهدة مع بريطانيا ، وبالمقابل وفي محاولة منه لكسب الرأي العام المصري قام بإصلاحات عدة ، حتى لا يعطي الفرصة للأحزاب بتأجيج الرأي العام ضده .

---

(١) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

(٢) علي شلبي ومصطفى النحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١٢٠.

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة ، ج٢ ، ص٨٦-٨٧.

المبحث الرابع : سياسة محمد محمود باشا الخارجية :

عمل محمد محمود باشا خلال توليه رئاسة الوزراء على تأكيد دور مصر في الساحة الدولية ، من خلال إقامة العلاقات والمعاهدات ودعم دور مصر في المحافل الدولية .

أ-ميثاق السلام (ميثاق كليوج Kleodj)

هو ميثاق اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية ، كان يرمي إلى اتفاق جميع الدول على صيانة السلام ومنع الحرب ، وقد صاغه كيلودج وزير الخارجية الأمريكي ، لذلك سمي الميثاق باسمه ، وأرسله في حزيران ١٩٢٨ إلى الدول لتقبله ، وخلاصته أنّ الدول التي توقع على هذا الميثاق تستنكر الحرب كأداة لحل المشكلات الدولية وتتعهد بأن تسوي ما ينشأ بينها من خلافات بالوسائل السلمية ، وأُرسل الميثاق إلى الحكومة المصرية للاشتراك فيه[١].

وقَّع هذا الميثاق في باريس ٢٧ آب ١٩٢٨ مندوبو خمس عشرة دولة ، وقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر الانضمام إلى دول الميثاق عن طريق (نورث ونشب) القائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية في مصر ، فقبلت مصر وانضمت إلى الميثاق في ٣ أيلول ١٩٢٨[٢] .

(١) عبد الرحمن الرافعي،في أعقاب الثورة،ج٢ ،ص٨٣ .

(٢) (فرنسا ، الولايات المتحدة ، بريطانيا ، مصر). للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد محمد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٩٢.

وقَّع محمد محمود باشا على الميثاق وصرَّح قائلاً: "تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى الميثاق بالصيغة التي وقع فيها بباريس من دون أن يقيد هذا الانضمام تسليمها بأي تحفظ أُبدي بشأن ذلك الميثاق "[١].

ب-معاهدة الصداقة المصرية – الإيرانية :

في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٨ عقدت حكومة محمد محمود باشا معاهدة صداقة بين مصر وإيران في طهران[٢] ، تقتضي بالمساواة التامة في المعاملة بين رعايا الدولتين ، فنصَّت على تمتع رعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى بحماية أشخاصهم وحقوقهم ومصالحهم ، أسوة بأهل البلد ، وعلى حرية ممارستهم لجميع أنواع الصناعة والتجارة والحرف والمهن الغير المحتكرة أو التي يختص بها الوطنيون دون الأجانب ، وسريان التشريع المحلي على رعايا كل من الدولتين في المسائل الجنائية والمدنية والتجارية والضرائب[٣] .

(١) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية ، بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢-١٩٣٦،ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥٢ ، ص٢٠٠-٢٠١.

(٢) يعود تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية في العصر الحديث إلى القرن التاسع عشر حيث وقعت اتفاقية ارضروم بين الدولة القاجارية والدولة العثمانية والتي جاء فيها ان الدولة الإيرانية تستطيع تأسيس قنصليات لها في الولايات العثمانية ، فتم افتتاح قنصلية لرعاية المصالح القاجارية في القاهرة وكان أول قنصل لها في مصر هو حاجي محمد صادق خان ، وقد أعقب ذلك اتفاقيات صداقة بين الدولتين عام ١٩٢٨ ، وكان هناك تطور جديد في العلاقات بزواج الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق من ابن الشاه محمد رضا بهلوي. للمزيد من التفاصيل ينظر :

https://ar.m.wikipedia.org.

(٣) خالد محمد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٩٢ .

كذلك زال ما كان يتمتع به الإيرانيون في مصر من الامتيازات الأجنبية استناداً إلى المعاهدة ، التي كانت معقودة من قبل تركيا وإيران ، وزال اختصاص المحاكم المختلطة في قضايا الإيرانيين ، أمّا الأحوال الشخصية فللمحاكم المختصة في كلا البلدين تطبيق تشريع البلد الأصلي للمتقاضين في إلتجائهم إلى محاكم القنصلية الإيرانية في مسائل الأحوال الشخصية ، كما انتفت أسباب الشكوى من عدم إمكان السلطات المصرية تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية ضد الإيرانيين لمصلحة زوجاتهم المصريات ، فجاءت هذه المعاهدة خطوة في سبيل إلغاء الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأخرى[١].

ت-اتفاقية مياه نهر النيل بين مصر وبريطانيا :

كانت خطة محمد محمود باشا لمعالجة القضية المصرية تعتمد على سياسة الترتيب، وعلى تجزئة المسائل المصرية، لذلك بدأ بعقد اتفاقية مياه نهر النيل مع بريطانيا ، وجاءت الاتفاقية على هيأة مذكرات متبادلة بين رئيس الوزراء المصري محمد محمود باشا والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد جورج(Lloyd George) [٢].

استحوذت قضية مياه نهر النيل اهتمام محمد محمود باشا بهدف توفير المياه لزراعة الأرز واستصلاح الأراضي البور ، وقد صيغت هذه الاتفاقية على شكل رسالتين متبادلتين ، وتمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات صاغها رئيس

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب ...، ج٢ ، ص٨٩.

(٢) محسن محمد ،الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٩٢.

الوزراء في شكل وثيقة أرسلها لدار المندوب السامي البريطاني في ١٧ ايار ١٩٢٩[١] ، تضمنت إعطاء المفتش العام لمصلحة الري المصرية أو معاونيه حرية التعاون مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه ،وإلا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية اعمار الري أو توليد قوى وألا تتخذ إجراءات على نهر النيل وفروعه في السودان أو غيرها يكون من شأنها إنقاص المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخها ، مما يلحق الضرر بمصر[٢] ، على ان تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الأبحاث المائية للنيل مع تعهد مصر بالاتفاق مقدما مع السلطات المحلية في السودان إذا ما قررت إقامة أعمال على النيل في السودان ، على ان يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها ، وقد ردَّ لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل[٣] .

ج-مفاوضات محمد محمود –هندرسون(Henderson) عام١٩٢٩.

انتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة حضور محمد محمود باشا إلى لندن في ١٣ حزيران ١٩٢٩ ؛ لحضور احتفال جامعة أكسفورد بمنحه درجة الدكتوراه

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٢) منال عباس كاظم الخفاجي ، العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ،٢٠٠٥ ، ص٥١ ؛

Peter Mansfield , op ,cit ,p.252 .

(٣) خالد محمد عزب ومحمد السيد حمدي،المصدر السابق ، ص١٩٥.

الفخرية في القانون المدني، وعرضت الوزارة عليه رغبتها في التفاوض معه لوضع أساس للتسوية بين البلدين(١) .

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية برئاسة رئيس الوزراء محمد محمود باشا والحكومة البريطانية برئاسة وزير الخارجية ارثر هندرسون(٢)(Arthur Henderson)،في البداية طلب الأخير من محمد محمود باشا ان يحدد ما تريده الأمة المصرية ؛ لينظر إذا كان من الممكن ان يتسع له صدر الحكومة البريطانية ، فذهب محمد محمود باشا لديه نقاط يتباحث من اجلها ، ما تفهمه من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية أو بأي وجه من أوجه التبعية ، وطلب منه ان تستعيد الحكومة المصرية حريتها بالنسبة للأجانب ، فلا تشاركها امة في هذا الشأن باسم حماية الأجانب والمسؤولة عن أرواحهم وأموالهم ، وان تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر الحاضرة، وان تلغى

---

(١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب... ،ج٢ ، ص٩١ ؛
Thespian In Shtuteop the ternattonalaffalfs , the mldlleeastpoll.tlgal and Ecnmicsurvery . London ,p.185.

(٢) ارثرهندرسون : ولد بجلاسجو (اسكتلندا) عام١٨٦٣ ، عمل مهندسا بمدينة نيوكاسل ، انتخب عضوا في مجلس العموم عام ١٩٠٣ ، اشترك في وزارتي سكورين ولويد جورج (١٩١٥-١٩١٨) ، ثم تولى بعدها عدة مناصب وزارية ، تولى رئاسة المؤتمر الدولي لنزع السلاح عام١٩٣٢-١٩٣٣، تزعم الحزب العمالي في مجلس العموم البريطاني (١٩٣٣-١٩٣٥) . للمزيد من التفاصيل ينظر :
The New Encyclopedia Britannica , Volum 5 , Micropaeola , Ready Reference , founded 2010 , P.829.

الإدارة الأوربية وان تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية في حمايتها وتفصيلها مطلقة من فئة(١).

أسفرت المفاوضات على مشروع معاهدة تبودلت بشأن صيغتها النهائية عن رسالتين بين محمد محمود باشا وارثر هندرسون وزير الخارجية البريطاني في ٣ أب ١٩٢٩ ، الأولى من الأخير إلى محمد محمود باشا أرفق بها نصوص المشروع والمذكرات الإيضاحية ، والثانية كانت من محمد محمود باشا إليه بقبول هذه المقترحات(٢).

ذكر ارثر هندرسون في رسالته : " إنّ المقترحات المرفقة بهذا، وما يتبادل من المذكرات الإيضاحية بشأن التفاصيل التي تعرضونها دولتكم على البرلمان المصري هي أقصى ما استطيع أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية العظمى المتحدة وشمال ايرلندا أن تذهب إليه في رغبتها في الوصول إلى تسوية دائمة للمسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر، وأن من أحب أماني حكومة جلالتها أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم بلا تمييز بين الأحزاب، هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين امتازت بهما محادثاتنا الأخيرة ، وان يجدوا فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين بلدينا ، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصري الجديد ، فان حكومة جلالته تقوم من جانبها مباشرة بعرض المقترحات على البرلمان لكي تبرم معاهدة للفصل بتلك المقترحات ويصادق عليها"(٣).

---

(١) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ،ص٢٢٥ ؛ Lordlloy ,op .cit .p.297.

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٢ ،ص٩٩.

(٣) نقلا عن : عبدالرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٩٩.

وقال محمد محمود باشا في جوابه على هذه الرسالة: "أتشرف بأن أبلغ سعادتكم أني تسلمت رسالتكم اليوم والتي تضمنت المقترحات والمذكرات الإيضاحية ، التي يتم تبادلها بشأن التفاصيل مما كان موضوع البحث بيننا بقصد الوصول إلى تسوية دائمة وشريفة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا" ، وأضاف : "أني لأدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكنكم أن تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تصل إليه، واني مستعد من جهتي ان اعرضها على الشعب والبرلمان المصري ، واثقاً تمام الثقة بان قبولها هو في مصلحة بلادي، وأنني أشاطر حكومة صاحب الجلالة الرجاء بان هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بلا تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالمة، التي وضعت وبحثت بها، فيجدون فيها أساساً مرضياً للعلاقات المستقبلية بين بلدينا، فبهذه الروح وبهذا الأمل احمل تلك المقترحات على الشعب المصري"(١)،أمّا نصوص المقترحات فقدت ضمنت ما يأتي(٢):

---

(١) وزارة الخارجية المصرية ، المصدر السابق ، ص٣١٣ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٠٠ ؛

Lordlloy ,op .cit .p.297- 299.

(٢) راشد البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية ، المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص١٣٧؛ محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢١٣ ؛ عبد العظيم محمد رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٦٩-٢٧٠ ؛ محمود عزمي ، على هامش المفاوضات ، (د.م) ،١٩٤٦ ،ص٢٩.

١. ينتهي احتلال مصر العسكري بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

٢. تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات .

٣. بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضواً في جمعية الأمم فستقدم طلباً للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الأولى من ميثاق الجمعية ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتضمينها في ذلك الطلب .

٤. إذا اقتضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم ، أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥. يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً يتنافي مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الآخر ، وعملاً بهذا التعهد لا يعارض أي من الطرفين سياسة الآخر في البلاد الأجنبية أو يبرم مع دولة أخرى أي اتفاق سياسي يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر.

٦. يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأنّ الحكومة المصرية هي المسؤولة منذ الآن عن أرواح الأجانب وأموالهم ، ويتولى صاحبة الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد. (١)

---

(١) راشد البراوي ،المصدر السابق ، ص١٣٨.

٧. إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام الفقرة الرابعة ، فان الطرف الآخر يقوم في الحال باتخاذ صفة الحليف ، وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية في حالة الحرب أو خطر الحرب كلما في وسعه من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ، ويدخل في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات[١] .

٨. نظراً لاستحسان الوحدة في التدريب والأساليب بين الجيش المصري والبريطاني يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين رعايا بريطانيا ، كما لم يعد للقوات البريطانية أن تبقى منتشرة في جميع أنحاء البلاد وان تقيم هذه القوات شرقي التل الكبير، والتي بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطاني ومن معه من اختصاصات معينة على سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية[٢].

٩. تسهيلاً وتحقيقاً لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس بوصفها طريقاً أساساً للمواصلات بين الأحزاب المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بان يصنع من الأراضي المصرية في الأماكن التي يتفق عليها بعد خطوط ٣٢ شرقاً من

---

(١) زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة ، بيروت ، (د.ت) ، ص٤٠٦ ؛ عبد الوهاب بكر ، البوليس المصري ١٩٢٢-١٩٥٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص٥٩ ؛ يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٣٠-١٩٣٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٢٥٧.

(٢) عبد العظيم محمد رمضان ، الجيش المصري في السياسة ، ص٢٧٠.

القوات المسلحة ما يرى أنه ضرورة لهذا الغرض، ولا يكون وجود تلك القوات بصفة الاحتلال مطلقاً، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

١٠. نظراً لما بين البلدين من روابط الصداقة وللمصالحة المطلوبة في هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعيينهم من الرعايا البريطانيين.

١١. يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأنّ نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح غير ملائم لروح العصر والحالة الحاضرة لمصر، لذلك يتعهد جلالته بان يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول – بالشروط التي تؤمن المصالح المشروعة للأجانب – على نقل اختصاصات محكمة القنصلية إلى المحاكم المختلطة، وعلى أن يطبق التشريع المصري على الأجانب .

١٢. نظراً لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط صداقة التي تم ملاحظتها في هذه المقترحات يمثل صاحبة الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة ملك مصر سفير معتمد حسب الأصول المرعية، ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في بلاطه(١).

١٣. مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة في المستقبل معدلة لاتفاقات عام ١٨٩٩ ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز

(١) محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس في مائة عام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص١٠٣ ؛ علاء الدين عرفات ، العلاقات المصرية – الفرنسية من التعاون إلى التواطؤ ١٩٠٣–١٩٥٦ ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١١٢.

الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة، وبناءاً على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياها لاتفاقات المشار إليها.

١٤. لا تخل أحكام هذه المقترحات بأي وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنشأ أو يجوز أن تنشا لكل من الطرفين المتعاقدين أو عليه من ميثاق جمعية الأمم أو من ميثاق نبذ الحرب الموقع في باريس .

١٥. اتفق الطرفان المتعاقدان على أنّ كل خلاف في تطبيق أحكام هذه المقترحات أو تأويلها، لا يشير حله بالمفاوضات بينهما مباشرة يكون الفصل طبقاً لأحكام ميثاق جمعية الأمم.

١٦. يجوز بعد انقضاء خمسة وعشرين عاماً من العمل بالمعاهدة التي تبنى على المقترحات التي مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يره الطرفان ملائماً للظروف التي تكون جارية وذلك بالاتفاق بينهما.

إضافة إلى هذه المقترحات فقد جرت بين الطرفين تبادل مذكرات ملحقة بالمقترحات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية[١].

عقب محادثاته مع هندرسون عاد محمد محمود باشا إلى مصر، وألقى خطابه في كلية سان مارك بالاسكندرية، شرح فيها الأسباب التي جعلته يدخل في تسوية المسألة المصرية، فأوضح أنه قد شعر أن الظروف السياسية ومن ميول الحكومة البريطانية أن أمامه أفضل فرصة لمعالجة المسألة المصرية، ثم

(١) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج٢ ، ٢١٥-٢٢٢ ؛ ينظر ملحق رقم (٨) .

التطرق إلى النقاط التي يمكن ان تؤخذ على المشروع، مثل وجود القوات البريطانية في قناة السويس على الرغم من المقترحات التي تضمنت زوال الاحتلال؛ فعلل ذلك بان طريق قناة السويس هو طريق مواصلات عالمي، لذلك يمكن أن يتعرض لخطر الحرب، لاسيما أن قوات مصر لا تستطيع الدفاع عن القناة بمفردها[١] .

وصف محمد محمود باشا مزايا المقترحات بأنه يهدف إلى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل امة في ما يتعلق بشؤونها الداخلية والخارجية، وإذا كان قد امن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها، فقد جاء ذلك التأمين بالقدر الذي لا يعطل الاستقلال ، ثم أكد على أن للبلاد الرأي الأخير في المشروع، ودعا المصريين إلى دراسة المشروع[٢].

ح. أصداء مقترحات محمد محمود باشا في الرأي العام المصري والبريطاني :

إن المقترحات لقيت قبولاً حسناً بصفة عامة من جميع الأحزاب ذات الرأي في البلاد ، وان اختلف هذا القبول بين التأييد المطلق والتأييد المقرون بتحفظ والامتناع عن مهاجمة المقترحات وبين الرفض من قبل حزب الوفد[٣].

فحزب الوفد كان رافضاً لفكرة تفاوض الحكومة البريطانية مع محمد محمود باشا عندما اجتمعت الهيأة الوفدية البرلمانية لتلفت نظر الحكومة البريطانية إلى

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ،ص١٩٩ .

(٢) ماجدة محمد محمود ، المعتدلون في السياسة ، ص١٥٢ .

(٣) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة ... ،ج١ ،٧٠٩.

تجرد محمد محمود باشا من أية صفة تخوله حق المفاوضة عن مصر، كما أن حزب الوفد كان متمسكاً بان لا ينظر في المشروع إلاّ بعد عودة الحياة الدستورية[١] .

بقي حزب الوفد مصراً على استقالة الوزارة عندئذ أراد محمد محمود الائتلاف مع حزب الوفد، إلا أنّ الأخير رفض الدعوة عندما قال النحاس في الاحتفال بذكرى وفاة سعد زغلول : " يتغنى محمد محمود باشا اليوم بعبارات التظافر والتلويح بغصن الزيتون لإعادة الائتلاف، فيا لها من دعوة جريئة بوجهها إلى الأمة وأظافره لا تزال ناشبة في عنقها ويده لا تزال تقطر من دماء حريتها" ،كذلك فسرّت صحف الوفد دعوة محمد محمود باشا على أنها جاءت حرصاً من جانبه على الاستمرار في الحكم وتثبيتاً لدعائم وزارته[٢] .

رفض حزب الوفد عن طريق صحفه وعلى لسان رئيسه مناقشة هذه المقترحات إلا إذا كانت تحت قبة البرلمان المنتخب انتخاباً صحيحاً ، لأن مناقشة هذه المقترحات في ظل(الدكتاتورية) تضليل ونقمة وفتنة ، وفي ظل الدستور نور ورحمة وعصمة[٣].

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة ... ، ج١ ، ص٧٠٢ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٠٩-١١٠ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٢ ،ص١١٠.

(٣) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة ... ،ج١، ٧٠٩.

أمّا بالنسبة للأحزاب المؤيدة للمقترحات، فتمثلت بحزب الاتحاد عندما أصدر بياناً في ١٠ أيلول ١٩٢٩ بالموافقة على المشروع وقبوله، وبأنه أساس صالح لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا(١) .

أمّا حزب الأحرار الدستوريين فقد اجتمع وأعلن تأييده لمساعي رئيسه في حل المسألة المصرية عندما ألقى فيهم محمد محمود باشا خطاباً أعقبه صدور قرار الحزب بقبول المشروع ، وشكر الأخير على ما بذله من جهود في سبيل رفعة بلاده وكرامتها، كما شكّل الحزب لجنة في الاسكندرية من اجل الدعاية للمشروع(٢).

كما انشأ محمد محمود باشا جماعة أنصار الشباب الحر، أنصار المعاهدة للدعاية للمشروع، كان هدفه من هذا إدخال الطلاب طرفاً لإقناع الوفديين لقبول المشروع فأسس هذه الجماعة، جمعية مصر الفتاة فلم يتردد أحمد حسين في قبول عرض محمد محمود باشا في تأييد مشروع المعاهدة والقيام بالدعوة لها مقابل أن يشرع محمد محمود باشا بتنفيذ برنامج مصر الفتاة، فانضم إلى الجماعة الشابة التي تألفت برئاسته باسم جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة(٣).

أما الفريق الآخر الذي اظهر تأييده للمقترحات هو الحزب الوطني والأمير عمر طوسون ، أما الحزب الوطني فقد صرح بأنه : " مع حرصه على مبادئه يعترف بان مشروع المعاهدة أفضل من المشروعات السابقة ، وفي حالة

(١) أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص١٧٩ .
(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢٧٨ .
(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢٧٩.

موافقة مصر على المعاهدة يرى إرسال جنود مصريين إلى قناة السويس لتحقيق الشرط العسكري، ويرى وضع برنامج وطني لإنشاء أسطول جوي وبحري وتنظيم الجيش المصري "، أما الأمير عمر طوسون فقد وصف مشروع المعاهدة إجمالاً أنه:" أحسن في جملته وانه أفضل مشروع قدمته بريطانيا لمصر إلى الآن ، ولا يسعني أن اشكر محمد محمود باشا بل وأهنئه على حظه الحسن"(١).

أمّا الحكومة البريطانية فقد أوضحت لمحمد محمود باشا إصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية عندما صرح وزير الخارجية البريطاني ارثر هندرسون ، بأن هذه المقترحات التي انتهت إليها المحادثات، إنّما قصد بها أن تعرض على الشعب المصري، لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين دولتين وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد، وقد فهم من هذا التصريح ان وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجري الانتخابات تمهيداً لعودة الوفد إلى الحكم، لاسيما وان حزب الوفد اشترط النظر في المشروع مقابل أن تستقيل الوزارة من الحكم(٢).

ونظراً لأهمية المعاهدة لبريطانيا طلبت من الملك القبول بشروط المعاهدة، لاسيما أن العلاقة بين محمد محمود والملك فؤاد لم تكن على ما يرام، وذكر اللورد لويد أن الملك كان يعمل على الاستغناء في أقرب فرصة عن حلفائه الأحرار الدستوريين، وكان سبب سوء العلاقة هو وزير المالية علي ماهر، إذ كان الأخير هو المسؤول عن سوء العلاقة بين الملك ورئيس وزرائه، لاسيما أن

---

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة ..، ج١ ، ص٧١١ .

(٢) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ج١ ، ص٧١٤ .

محمد محمود قد طلب اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه للمصاريف، فلم يوافق علي ماهر على اعتماد هذا المبلغ ، ثم انه قابل الملك وعرض عليه الأمر وافهم الأخير بان محمد محمود باشا يأخذ هذه المبالغ ويصرفها في الدعاية على نفسه، وفي زيارته للمديريات وعمل الزينات الفخمة التي كانت تقام له، فلم يوافق الملك على اعتماد هذا المبلغ(١) .

ويبدو أن السبب الحقيقي وراء الاتهامات والمعارضة التي واجهها محمد محمود باشا هو نتيجة نجاح سياسته على المستوى الداخلي والخارجي لذلك نجه يواجهه معارضة من قبل الساسة المصريين.

تعارضت سياسة الوزارة والقصر، مما أدى إلى خلافات عدة مع الوزارة بسبب تمسكها بالمسؤولية الوزارية، وعدم السماح للقصر بالتعدي على حقها، ذلك ان محمد محمود باشا كان قد قرر بالاتفاق مع الملك فؤاد، بتعيين إسماعيل صدقي رئيساً لديوان المحاسبة تعويضاً له عن عدم قيامه بتأليف الوزارة، إلا أنّ الملك حاول عرقلة صدور المرسوم محتجاً بذلك على بعض المواد التي جاءت في مرسوم إنشاء الوظيفة الجديدة، لذلك رأى محمد محمود باشا أن القصر يرغب في العودة إلى سيرته في الحكم هو التهديد بدعوة البرلمان الوفدي المعطل وتقديم استقالته(٢) .

من جهة أخرى كان للأزهر دوره في المنافسة بين القصر وحكومة محمد محمود باشا، فعندما تولى محمد محمود باشا رئاسة الوزارة تقدم الشيخ

---

(١) علي شلبي ومصطفى نحاس جبر ، المصدر السابق ، ص١٢٤ ؛ Lord Lloyd ,op,cit,p.283.

(٢) سامي أبو النور ، المصدر السابق ، ج١ ،ص١٦٨ .

المراغي[١] بمشروع قانون إصلاح الأزهر[٢]، ورجا منه أن يسرع مجلس الوزراء في النظر بهذا المشروع وإقراره لعرضه على الملك لاعتماده؛ فقبل محمد محمود باشا واجتمع الوزراء مرتين لدراسته، فأقره وأرسله للقصر، إلا ان رئيس الديوان الملكي أبدى عدم رغبة الملك في استمرار قيام القانون ، وأشار بان الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون[٣].

على الرغم من الظروف والأوضاع السيئة التي أخذت تدبّ في وزارة محمد محمود باشا، إلا أنه كان يصرح أمام القوى المؤيدة له بأن وزارته تعني بالأمن وإصلاح شؤون البلاد[٤]، لاسيما ان الأزمة الاقتصادية العالمية[٥]

---

(١) الشيخ مصطفى المراغي : عالم دين ازهري وقاضي شرعي مصري ، شغل منصب شيخ الأزهر للمدة ١٩٢٨-١٩٣٠ ، ثم تولاه مدة أخرى عام١٩٣٥ حتى وفاته في ٢٢ اب ١٩٤٥ ، اتصل بالشيخ محمد عبده وتأثر بمنهجه ،وكانت النقلة النوعية التي حددت مكانته العلمية ومستقبله في مدرسة الإحياء والتجدد والإصلاح ، صار فيما بعد احد أعلام مصر والعالم الإسلامي . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٦٨٧

(٢) قانون إصلاح الأزهر : كان ضمن هذه المواد هذا المشروع الاعتراف بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٢٧ ، الذي صدر في عهد وزارة عبد الخالق ثروت ، وكان مضمون هذا القانون هو ان يشترك مع الملك رئيس الوزراء في سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية . للمزيد من التفاصيل ينظر : ليث أحمد علي ، الأزهر الشريف وأثره في الحياة السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٦ ، ص.

(٣) سامي ابو النور ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٩٨.

(٤) كاظم نعمة هاشم نعمة ، الوطن العربي – مصر بين البرلمانية واللابرلمانية ، مجلة جامعة الموصل ، العدد ١٤ ، ١٥ نيسان ١٩٧٢ ، ص٦٤.

(٥) ترجع جذور الأزمة الاقتصادية إلى التوسع الذي بلغ أشده في عام ١٩٢٢ في الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة ان الأحرار اعتقدوا تماماً ان الدولة قد وجدت مفتاح الرواج الدائم ، وأنه لم يعد هناك مكاناً لحدوث أزمة ، وقد ساد التفاؤل دوائر الأعمال المختلفة وازدادت

بدأت تظهر بوادرها وتؤثر على الوضع الاقتصادي في مصر[١] .

سببت الحوادث التي حدثت في البلاد منذ عودة محمد محمود باشا إلى مصر حرجاً كبيراً لوزارته ، على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومته لكسب الرأي العام إلى صف مشروع المعاهدة ، إلا أنها لم تستطع أن تكسب شيئاً

الأرباح وكثرت المضاربات لدرجة ان التضخم القياسي لأسعار الأوراق المالية ارتفع في أيلول ١٩٢٩ إلى ٢١٦% ولكن السلطات هناك كانت تعلم ان هذه الحالة لا يمكن ان يقدر لها الاستمرار عملت منذ أوائل عام ١٩٢٨ على إيقاف موجة الصعود ، إذ كانت تخشى رد الفعل الشديد فلم يأتِ شهر تشرين الأول ١٩٢٩ حتى حدث ذلك الانهيار المالي الكبير في أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك ولم يكن ذلك الانهيار هو سبب الأزمة ولكنه كان مؤذناً لحدوثها وتنحصر أهميته فقط في تغير الحالة التقشفية للمنتفعين من التوسع إلى الانكماش وقد كانت هذه من الشدة والعنف والاتساع بحيث لم يعرف لها مثيل من قبل ، فقد اجتاحت العالم أجمع وأطلق عليه الكساد الكبير ، حيث هبطت الدخول ، كما هبط مستوى العمالة وهبطت الأسعار وكثر عدد العاطلين عن العمل. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي شلبي ، أزمة الكساد العالمي الكبير وانعكاسها على الريف المصري ١٩٢٩-١٩٣٤ ، دار الشروق ، القاهرة ، ص٣٥.

(١) تركت الأزمة الاقتصادية العالمية أثرها على مصر خاصة وان المجتمع المصري مجتمع زراعي يعتمد في اقتصاده على زراعة القطن أدى إلى انخفاض سعره انخفاضاً كبيراً بلغ حوالي ٤٧% ، كما هبطت قيمة الصادرات من ٥٣،٨ مليون من الجنيهات في عام ١٩٢٩ إلى ٣٢،٩ مليون دينار في عام ١٩٣٠ أي بحوالي ٣٧% انخفضت من قيمة الواردات وهبطت نسبة القطن وبذرته. للمزيد من التفاصيل ينظر : علي شلبي ، المصدر السابق ، ص٣٦-٣٧.

طالما كان الوفد رافضاً النظر في المشروع، عندئذ قدّم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة في ٢ تشرين الأول ١٩٢٩ ، فقبلها الملك[١].

على الرغم من الإجراءات غير الدستورية التي قام بها محمد محمود باشا بإلغاء الدستور وتعطيل اجتماعات البرلمان من اجل الوصول إلى تسوية مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين الدولتين ، إلا انه نجد يواجه معارضة من قبل حزب الوفد ليس الهدف هو معارضة المقترحات بقدر ما هو معارضة لمحمد محمود باشا وهذا يصب في الصراع السياسي بين الطريقين من أجل الوصول إلى السلطة ، لذلك نجده عندما تسلم رئيس حزب الوفد مصطفى النحاس السلطة قام بإجراء مفاوضات مع الجانب البريطاني.

---

(١) ثامر نعيمة خضير البديري ، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٦ ، ص٣٢.

الفصل الثالث

دوره السياسي ١٩٢٩-١٩٤١.

المبحث الأول

موقف محمد محمود باشا من الوزارات المصرية ١٩٢٩-١٩٣٧.

١وزارة عدلي بكن الثالثة .

٢. موقفه من وزارة النحاس الثانية .

٣. موقف محمد محمود باشا من وزارة اسماعيل صدقي ودوره في تشكيل الائتلاف بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد.

٤. موقفه من وزارة عبد الفتاح يحيى.

٥. موقفه من وزارة توفيق نسيم باشا ودوره في تأليف الجبهة الوطنية .

٦. موقفه من وزارتي علي ماهر الاولى ووزارة النحاس باشا الثالثة .

المبحث الثاني

نشاط محمد محمود باشا الوزاري ١٩٣٧-١٩٤١.

١. وزارة محمد محمود باشا الثانية ٣٠ كانون الاول - ٢٧ نيسان ١٩٣٨.

٢. وزارة محمد محمود باشا الثالثة ٢٧ نيسان ١٩٣٨-٢٤ حزيران ١٩٣٨.

٣, وزارة محمد محمود باشا الرابعة ٢٤ حزيران١٩٣٨ - ١٨ أب ١٩٣٩.

٤. استقالة وزارة محمد محمود باشا الرابعة .

٥. محمد محمود باشا معارضاً في البرلمان المصري حتى وفاته عام١٩٤١ .

المبحث الأول : موقف محمد محمود باشا من الوزارات المصرية ١٩٢٩-١٩٣٧.

١. موقف محمد محمود باشا وزارة عدلي بكن الثالثة.

بعد استقالة محمد محمود باشا الأولى شكل عدلي يكن وزارته الثالثة في ٣ تشرين الأول١٩٢٩[١]، إذ كانت وزارة انتقالية مهمتها إجراء الانتخابات[٢]، وكان على حزب الأحرار الدستوريين أن يقرر موقفه من التغيرات الجديدة ، هل يدخل الانتخابات الجديدة أم لا ، إلا أن محمد محمود باشا منع حزبه من دخول الانتخابات ، لاسيما وان محمد محمود باشا قد استقال وهو واثق ان المعاهدة تكون محور الانتخابات ، وان المعركة ستدار عليها ، ولكن أمام إصرار حزب الوفد على إجراء انتخابات حرة من كل قيد ، اضطر حزب الأحرار إلى أن يتنحى عن المعركة الانتخابية[٣].

وفي خطاب لمحمد محمود باشا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ بمناسبة افتتاح نادي الأحرار الدستوريين ، أوضح عن أسباب امتناعهم من دخول

---

(١) ضمت الوزارة كل من عدلي يكن للرئاسة ووزارة الداخلية ، واحمد مدحت يكن وزيرا للخارجية ،وعبد الرحيم صبري وزيرا للمواصلات ، وحسين درويش وزيرا للحقانية ، ومصطفى ماهر وزيرا للمالية ، وحسين واصف وزيرا للاشغال العمومية ، وواصف سميكة وزيرا للزراعة ، واحمد علي وزيرا للأوقاف ، وحافظ حسين وزيرا للمعارف العمومية ، محمد حسين هيكل للثقافة ،ومحمد افلاطون وزيرا للحربية والبحرية .جريدة السياسة ، العدد ١٣٤ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٢) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ ؛

J. C.B.RIchmond , op .cit ,p.194.

(٣) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٢٨٣ ؛ جلال يحيى وخالد نعيم ، مصر الحديثة ، ص٢٨١.

الانتخابات ، بأنه نتيجة لامتناع حزب الوفد عن قبول رأيه في المشروع ، سواء بالقبول أو الرفض ، على الرغم من أن المشروع هو لمصلحة الوطن ، وهو سبيل استقرار العلاقة بين مصر وبريطانيا على قاعدة المساواة ، في الحقوق والواجبات ، لذلك رأى الأحرار الامتناع عن دخول الانتخابات ليسهلوا على الوفديين قبولهم الذي هو في صالح مصر ، فتركوا لهم ميدان الانتخابات ، فرأى أن يتركوا الوزارة لعل ذلك يرضيهم[١]، وذكر محمد حسين هيكل : " بأنه قد أشار على حزبه بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات على أساس انه لا يريد أن يقيم أية عقبة في سبيل حصول الوفد على أكثر ما يحصل عليه الأحرار الدستوريين"[٢] .

وكانت صحيفة الديلي جرالد تصدر في بريطانيا قد علقت على قرار محمد محمود باشا بألا يدخل حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات بأنه قرار معقول جداً ، لان نتيجة دخوله الانتخابات لا يشك أحد فيها ، وسوف يكون من دواعي الإذلال لنفسه أن يرى بلاده تنبذه بعد عهد دكتاتوري ظل ١٨ شهراً[٣]، إلاّ أن البعض يذهب في تفسيره هذا الموقف من جانب حزب محمد محمود باشا إلى رأيين : الأول خشية هؤلاء بسبب ما جرى أثناء حكمهم من إرهاب وضغط ان يسقطوا سقوطاً فاضحاً يذهب بسمعتهم أمام بريطانيا ، والثاني إظهار البرلمان الذي ينتخب في صورة الذي ينتخب لغاية خاصة ، هي إبرام

(١) نقلا عن : جريدة السياسة ، العدد ١٣٤ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٩.
(٢) محمد حسين هيكل ،مذكراته في السياسة المصرية ، ج١ ، ص٣١١.
(٣) نقلاً عن : ماجدة محمد محمود ، المعتدلون في السياسة ، ص١٠٨.

المعاهدة ، وذلك يؤدي في حال فشل المفاوضات الجديدة إلى المطالبة بحله[١]. ويبدو أن السبب الحقيقي وراء عدم اشتراك حزب الأحرار الدستوريين في الانتخابات هو إظهار البرلمان الجديد الذي ينتخب لغاية خاصة هي إبرام المعاهدة.

انتهت الانتخابات بفوز حزب الوفد بالأغلبية ، إذ فاز بـ(١٩٨) مقعدا من أصل (٢٣٥) مقعداً ، وبعد انتهاء الانتخابات قدّم عدلي يكن استقالته من الوزارة[٢] .

٢- موقف محمد محمود باشا من وزارة مصطفى النحاس الثانية .

تولي مصطفى النحاس الوزارة في ١ كانون الثاني ١٩٣٠ على اثر فوز حزبه بالانتخابات[٣]، وشرع بعد تشكيل وزارته بالمفاوضات مع وزير الخارجية البريطاني هندرسون في ٣١ آذار ١٩٣٠[٤]، وقامت المفاوضات على أساس مقترحات محمد محمود باشا ، وكان موقف حزب الوفد منها هو ما صرّح به

---

(١) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٣٩.

(٢) محمد متولي ، المصدر السابق ، ص٩٣.

(٣) وضمت الوزارة كل من مصطفى النحاس رئيسا ووزيرا للداخلية ، وحسن حسين وزيرا للحربية والبحرية ، وواصف بطرس غالي وزيرا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلي وزيراً للحقانية ، وعثمان محرم وزيراً للأشغال العمومية ، ومحمد صفوت وزيرا للزراعة ، ومكرم عبيد وزيراً للمالية ، ومحمود فهمي النقراشي وزيراً للمواصلات ، وبهي الدين بركات وزيراً للمعارف ، ومحمود بسيوني وزيراً للأوقاف .للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٣٨ ؛عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ،ج٢، ص١١٥.

(٤) جاد طه ، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د.ت) ، ص٣٨٢.

مصطفى النحاس للملك فؤاد بقوله :" بان المقترحات تفتح الباب لتسوية ، وان الوفد ملتزم بقبول ما توصل إلى اتفاقية وعقد معاهدة في اقرب وقت ممكن"[١] ، وأوشكت المفاوضات على الانتهاء ، إلا أنها اصطدمت في آخر لحظاتها بالنص الخاص بالسودان[٢].

ونتيجة لتأزم الموقف ألقى الوفد المفاوض بالتبعة على محمد محمود باشا باتخاذ ما قبله حجة على الوفد المتفاوض[٣]، اتهمت صحيفة الوفد محمد محمود باشا بإفشال المفاوضات وان الأزمة القائمة حول السودان هو من صنعها لقبوله بالمقترحات[٤] .

ونفى محمد محمود باشا انه قد يكون المشروع الذي أعدّه محققاً لاماني وطموحات مصر الوطنية ، وبرهن على ذلك بما جاء في كتابه الأخضر عن

(١) ماريوس كامل ديب ، السياسة الحزبية في مصر الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ، ترجمة عبد السلام رضوان ، المركز القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٨.

(٢) لقد حرص الوفد المصري على إثبات حقوق مصر ومصالحها في السودان مع الاعتراف بمعاهدة ١٨٩٩ ، التي اشتركت بموجبها بريطانيا مع مصر في إدارة السودان ، ونتيجة لذلك قطعت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات، المصدر السابق ،ج١، ص٢٣٨-٢٣٩ ؛ منال عباس كاظم الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٥٣؛يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية – البريطانية ، ص٦٨.

(٣) لانه قبل إبرام الاتفاقية مع بريطانيا على أساس اتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان ، وان بريطانيا مصرة على التمسك بالمادة (١٣) الخاصة بالسودان من المقترحات، وبما ان محمد محمود باشا هو من قبل هذا الاعتراف وقبل ان يوقعه بغير تحديد لحقوق مصر، فأثر في الأزمة التي يعانيها المفاوضون المصريون لا يمكن ان يتكرر . للمزيد من التفاصيل ينظر : ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسية ، ص١٦٠.

(٤) المصدر نفسه ، ص١٦١.

المفاوضات بقوله : " وما لي أن أضع نفسي أو اخدع احد ما قول انه غاية ما يتمنى المصري لبلده ، فانه لعزيز علي ان يقف بأماني البلاد عند هذا الحد مهما بعد"(١).

وقد دافعت صحيفة السياسة عن التهم المنسوبة لمحمد محمود باشا ، لأنّ التلغراف الذي أسندت عليه البلاغ في اتهاماتها قد كُتب في ٤ آب ، بينما محمد محمود باشا وهندرسون تبادلا الخطابين المرفقين بالمعاهدة في ٣ أب ، والذي وافق عليه محمد محمود باشا وردّ على هندرسون بأنه مستعد لعرض المقترحات على الشعب والبرلمان المصري(٢)، كما دافعت الصحيفة عن موقف محمد محمود باشا رداً على اتهامات حزب الوفد ، أنه أصر على ذكر اتفاقية ١٨٩٩ في مفاوضاته ، وانه رفض فكرة الحكم الثنائي التي أرادتها بريطانيا في ذلك الوقت(٣).

مع عودة الوفد المصري المفاوض رأت أحزاب المعارضة والقصر في إخفاق المفاوضات فرصة للتخلص من الوزارة ، لاسيما حزب محمد محمود باشا ، بعد أن هاجم الأخير وزارة النحاس بقوله :" أنه على الرغم من وجود برلمان ودستور قائم ، فليس هناك ديمقراطية قائمة ، وأنه لا يمكن للأمة أن تطمئن إلى هذا الحكم "(٤).

---

(١) نقلا عن ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسية ، ص١٦١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٦٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٦٠ .

(٤) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٣٤.

وأبان الإعلان عن فشل مفاوضات النحاس –هندرسون صرّح محمد محمود باشا بان المفاوضات لا تحقق آمال البلاد ، لكنها خطوة إلى الاستقلال ، تتلوها خطوات ، تسعى من اجلها الأمة لتحقيق آمالها وأمانيها[١].

قدّم محمد محمود باشا شكوى إلى الملك ورد فيها : " أن الحكومة القائمة تولت الأمر مستندة على أغلبية برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، وأن حكومة النحاس لا تعرف أحكام الدستور ، ولا لما كفل من صور الحريات أي سلطان عليها ، وانها تتدخل في انتخابات مجلس الشيوخ ، فتحمل الموظفين الإداريين على إهدار حرية الانتقال وحرية الاجتماع وحرية الانتخابات ، وأن الأحرار الدستوريين قد صبروا على تصرفات الحكومة حرصاً منهم على المعاهدة بين مصر وبريطانيا ، عن ان لا تفسدها المزايدات الانتخابية ، وحرصاً كذلك على بقاء جو المفاوضات هادئاً ، وقد انتهت المفاوضات وما تزال الحكومة مندفعة في امتهان كل مبادئ الحرية العامة التي توجد الدساتير لحمايتها ، لذلك فهم يلجأون إلى الملك يطلبون منه أن ينظر في شكواهم"[٢] ، وعلى أية حال فقد كان هذا بداية الصدام المباشر بين النحاس والملك ، التي على إثرها قدّم الأول استقالته من الوزارة في ١٩ حزيران ١٩٣٠[٣].

---

(١) ماجدة محمد حمود،المعتدلون في السياسية،ص١٦٢.

(٢) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٤٣-٣٤٤.

(٣) نشب الخلاف بين النحاس والملك حول مسألة تعيين الأعضاء الجدد لمجلس الشيوخ ، ومشروع قانون محاكمة الوزارة ، ورفض الملك إصدار المراسيم الخاصة بذلك ، مما دعا النحاس إلى التهديد بالاستقالة ، وانتهز الملك هذه الفرصة وقبل الاستقالة في ١٩

٣- موقف محمد محمود باشا من وزارة إسماعيل صدقي ودوره في تشكيل الائتلاف بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد.

على اثر استقالة مصطفى النحاس من الوزارة ، كلَّف الملك إسماعيل صدقي بتشكيل الوزارة في ١٩ حزيران ١٩٣٠[١]، رأى محمد محمود باشا أن الغرض من تشكيل الوزارة هو مؤشر على استبعاد حزبه من الحكم ، وانه لا يجيب الأحرار الدستوريين طلب صدقي باشا الاشتراك معه في الوزارة ، وانه إذا اشترك أحد منهم فيها يعد متخلياً عن عضوية الحزب ، فلم يشترك منهم في وزارة صدقي باشا غير حافظ عفيفي باشا[٢]، إلا أنّ محمد محمود باشا ومعه جماعة من أبناء البيوتات في الصعيد مثل عائلة محفوظ وجاد الرب كانوا يعارضون ذلك ، بينما كانت أسرة عبد الغفار على رأس الفريق المؤيد للوزارة[٣] وأيد الأكثرية من رجال الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا في هذا الاتجاه[٤].

وما أن علم إسماعيل صدقي بقرار حزب الأحرار الدستوريين بعدم الاشتراك في الوزارة سارع بالذهاب مع علي ماهر إلى محمد محمود باشا لمقابلته عسى أن يقنعاه بالعدول عن قراره ، لكن صدقي باشا لم يستطع أن يزحزح محمد

حزيران ١٩٣٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٣٤ ؛ ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

(١) جاد طه ، المصدر السابق ، ص٣٨٢ ؛ مارسيل كولومب ، المصدر السابق ، ص٤٤.

(٢) عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ج١ ، ص٧٤١.

(٣) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤١.

(٤) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣١٤.

محمود باشا عن موقفه ، وان كان قد استطاع إقناعه بتأييد حزب الأحرار الدستوريين للوزارة ، بعد أن أكّد له أن الوزارة سوف تعدل قانون الانتخاب تعديلا يكون من شأنه أن يتولى الدستوريون الوزارة ، وقد طالت مماطلة محمد محمود باشا في إصدار القرار ، حتى هدد أحمد عبد الغفار أحد الدستوريين ومن معه بالاستقالة من الحزب ، وإزاء ذلك لم يجد محمد محمود باشا بدا من موافقة الثائرين في حزبه على إصدار القرار ، وبذلك أيَّد حزب الأحرار وزارة صدقي باشا في بداية الأمر(١) .

يبدو أن السبب الذي جعل إسماعيل صدقي يلح على محمد محمود باشا بان يتخذ قراراً بشأن تأييد حزب الأحرار الدستوريين ، وذلك من أجل الحصول على أغلبية تؤيده في البرلمان أثناء دخوله في مفاوضات مع الجانب البريطاني ، لاسيما أن إسماعيل صدقي لم يكن لديه حزب يستند عليه ، لذلك حاول الاستفادة من حزب الأحرار الدستوريين.

اجتمع حزب الأحرار الدستوريين في ٩ تموز ١٩٣٠ برئاسة محمد محمود باشا وبحضور أعضائه ، وبحثوا في مسألة تأييد الوزارة الصدقية ، وأصدروا القرار الآتي: "يرى الحزب أن المضار الاجتماعية والاقتصادية التي وقعت في الحياة النيابية أخيراً ليس منشؤها الدستور ، حتى يمكن التفكير في تغيير قواعده ، وان منشأ الضرر كله طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ الدستور ، وكذلك المحافظة على عدم المساس بأسس الدستور مثل الحريات العامة للأمة مصدر السلطات والمسؤولية الوزارية ، يؤيد الحزب

---

(١) عبد العظيم احمد رمضان ، تحور الحركة الوطنية ، ج١ ، ص٧٤١ ؛ احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤١..

سياسة الحكومة الحاضرة (وزارة إسماعيل صدقي) في القضاء على الفوضى والاضطراب في البلاد"[١] ، سافر بعدها محمد محمود باشا إلى أوروبا للاستشفاء من مرضه في ٢٠ تموز ١٩٣٠ ، استمرت سياسة جريدة حزب الأحرار الدستوريين تدافع عن حكم صدقي باشا ، وما أن أصدرت الوزارة الدستور الجديد المعروف بدستور ١٩٣٠ وإلغاء دستور ١٩٢٣، حتى شن حزب الأحرار الدستوريين حملة قوية[٢]، وأصدرت الحكومة مرسوم بتأجيل اجتماع البرلمان شهراً[٣]، وكان حينها محمد محمود باشا قد عاد من سفره، فاجتمع حزب الأحرار الدستوريين برئاسته ، وأعلن عدم موافقته على هذا الدستور[٤].

بعد أسبوعين من عودة محمد محمود باشا دعاه صدقي باشا للاجتماع وعرض عليه مشروع الدستور ، وعندما أراد محمد حسين هيكل مناقشته استوقفه محمد محمود باشا قائلا : " خير ألا نثير فتنة الآن ، وان ننظر في المشروع الذي عرضه علينا صدقي وندرسه ، ونحن نكلفك بهذه الدراسة ، ومتى انتهيت منها عدنا إلى الاجتماع ؛ لبحث أنجح الوسائل التي تؤدي بنا إلى اتفاق"[٥] ، وصرّح الأخير بعد الاجتماع بأنه على الرغم من الجهود التي بذلت للوصول إلى اتفاق بين الحزب والوزارة ، قررت لجنة حزب الأحرار

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٢٨٥.
(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص١١٩..
(٣) مازن مهدي عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص١٣١.
(٤) محمد حسين هيكل ، مذكراته ، ج١ ، ص٣٢١.
(٥) إسماعيل صدقي باشا ، المصدر السابق ، ص٤٥ ؛ محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٢٢.

الدستوريين بالإجماع انه :" لا يسعهم قبول دستور ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصراً عقيماً لا جدوى له في إدارة حكم البلاد "[١] ، كما صرَّح أيضاً للصحافة أنه يفضل أن يدفن على أن يكون في المركز الذي فيه صدقي باشا ، كما صرّح بأنّ الدستور يعطي للأمة تحت خوذات رجال الشرطة وبنادق الجيش له دستور يذوب بين يوم وليلة ، وأعلن أن حزبه سيرفع راية الجهاد حتى يعود دستور الأمة كاملاً[٢] .

أمّا عن العواقب التي يحتمل أن تترتب على هذا الخلاف بينه وبين صدقي باشا، فقد قال : " بأنني لا اعرف وكل ما افعله هو تأييد المبادئ التي قام عليها حزبي"، هكذا بدأ نشاط محمد محمود باشا ضد حكم صدقي منذ إصداره الدستور، سواء عن طريق المقابلات الصحفية للدفاع عن موقفه وموقف حزبه من الدستور ، أو في مقابلاته للوفود المؤيدة له ، ففي مقابلة وفد امبابة ، رحّب بهم قائلاً :" إنكم ترون أن الضغط على عبد الله ضارب أطنابه في البلاد حتى يستقبل من الأحرار الدستوريين من هو منتمٍ إليهم ، ومن هو غير منتمٍ إليهم احتجاجا على أن الأحرار الدستوريين يريدون إنقاذ دستور البلاد"[٣].

وأزاء استمرار معارضة محمد محمود باشا لوزارة صدقي باشا ، قامت صحيفة السياسية بالهجوم على الوزارة ، وعطلت الصحيفة في ٢١ أيلول ١٩٣٠ من قبل وزارة إسماعيل صدقي ، وقدَّم محمد محمود باشا طلباً إلى

(١) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص١١٥.

(٢) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٢٨٦.

(٣) ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص١١٥.

رئيس الوزارة طالباً فيه رخصة بإصدار صحيفة الأحرار الدستوريين ، ولم يجد صدقي باشا بداً من الموافقة على إعطاء تصريح إصدار الجريدة[١].

انتقل حزب الأحرار الدستوريين إلى صفوف الأحزاب المعارضة ، واصدر قراره بعدم الاشتراك في الانتخابات وجاء في القرار: "أنّ الوزارة ألغت الدستور واستبدلت به دستورها فأهدرت سلطة الأمة "[٢] ، واصدر محمد محمود باشا بياناً باسم حزبه يعاهد فيه الأمة على العمل لرد دستورها إليها وإعلاء شأن الحريات جميعها[٣].

تشكّل ائتلاف بين حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين في ٣١ آذار ١٩٣١ أطلق عليه اسم (عهد الله والوطن) ، اتفقا فيه على مقاطعة الانتخابات والعمل على إعادة دستور١٩٢٣ ، وقد قبل محمد محمود باشا التعاون مع حزب الوفد[٤]. إن عودة محمد محمود باشا وحزب الأحرار الدستوريين بالتعاون من جديد مع حزب الوفد جمعتهم مصلحة واحدة وهي التخلص من وزارة إسماعيل صدقي.

يبدو أنّ قبول محمد محمود باشا التعاون مع الوفد ،لأنه وجد في ذلك ما يجنب حزب الأحرار الدستوريين الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأى في

---

(١) محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٣١.

(٢) احمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٢٨٧.

(٣) محمد حسين هيكل وآخرون ، السيادة المصرية والانقلاب الدستوري ، (د.م) ، ١٩٣١ ، ص٢٧.

(٤) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص١٦٨.

معارضتهم لإسماعيل صدقي مكسباً فعالاً لجذب أنظار بريطانيا إليهم ، وهكذا بدأ محمد محمود باشا ينسق للتعاون بين حزبه وحزب الوفد.

كانت بداية الائتلاف مع الوفد لمقاومة إسماعيل صدقي باشا ، وكان هناك حينها أعداد غير قليلة من حزب الأحرار يرفضون هذا الائتلاف ، وأنهم قد يندفعون بسببه إلى ترك الحزب والانضمام لصدقي باشا ، لكن محمد محمود باشا ومن يؤيده في هذا الأمر من أعضاء حزبه ، وجدوا أن الائتلاف مع الوفد أقرب إلى تحقيق أهدافهم(١)، وهكذا قاد محمد محمود باشا حزبه مرة أخرى للائتلاف مع حزب الوفد من اجل الخلاص من وزارة صدقي باشا(٢).

ذهب محمد محمود باشا إلى مدينة المنصورة ، وكان معه بعض رجال حزبه ، فاحتفى به الجمهور وهتف له وللائتلاف الوفدي الدستوري(٣).

ألّف حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين لجنة اتصال مشتركة من بينهما(٤) ، وأقرت اللجنة في أول اجتماع لها زيارة كل من مدينة طنطا وبني سويف ، على أن يتقدم الوفد كل من مصطفى النحاس ومحمد محمود باشا، وتقدم الوفد المسافر إلى طنطا ، فذهبوا إلى المحطة للسفر بالقطار ، فوجدوها

(١) ماريوس كامل ديب، المصدر السابق ، ص١٣١.

(٢) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٢٨٨.

(٣) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في مصر من وثائق الممثليات العراقية في القاهرة ، ١٩٣٠-١٩٤٢ ، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢ ، ص٥٩.

(٤) مثل حزب الوفد في اللجنة فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل حزب الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبه ، ومحمد حسين هيكل . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حسين هيكل ، مذكراته السياسية ، ج١، ص٣٣١.

مغلقة ، ومنعتهم الشرطة بالقوة من دخولها ، فأشار بعضهم بالعودة ، إلا أن محمد محمود باشا رفض هذا الرأي ، وتقدّم نحو الباب ودعا الذين معه لفتحه عنوة ، وبالفعل استطاعوا فتحه ، فقامت الشرطة بمنعهم ، لكن محمد محمود باشا لم يعبأ بهم وفتحها ، واستقل الوفد المسافر القطار ، لكن الحكومة أمرت بتحويل القطار عن وجهته إلى صحراء العباسية وتركه هناك ، أصرَّ النحاس ومحمد محمود باشا على البقاء في القطار ، الأمر الذي جعل الأهالي يعرفون بما حدث ، ويتوافدون على القطار يحملون الماء والطعام ، وعاد بعضهم إلى القاهرة ليذيع ما حدث ، وانتهى الأمر بتحرك القطار ليلاً ، وعند محطة المعادي أمرت قوة من الشرطة الراكبين بالنزول طوعاً أو كرهاً ، حتى اضطروا بعدها إلى العودة[١].

أمّا بالنسبة لبني سويف فقد انتهت عند محطة المدينة ، فقد حاصرت قوات من الجيش المحطة ، وتقدم قائدة القوة من مصطفى النحاس ومحمد محمود باشا واخبرهما أن الأوامر لديه صريحة في منعهم من النزول بالقوة ، ولو أدى الأمر إلى إطلاق الرصاص ، ويقتل من يقتل ، و دفع بهم إلى قطار آخر للعودة[٢].

كما أن محمد محمود باشا قد قبل مساع لدى دار المندوب السامي لإسقاط الوزارة ، حيث سأل برسي لورين[٣]، (Percy Lorain) ، هل لدار المندوب

---

(١) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص١٦٨ ؛ محمد حسين هيكل ، مذكراته ، ج١ ، ص٣٣٣.

(٢) علي شلبي ، مصطفى نحاس جبر ، المصدر السابق ، ص٢٠٣.

(٣) ولد عام ١٨٨٠ في لندن ، عسكري وسياسي بريطاني ، تعلم في مدرسة ايتون وتخرج من

السامي أن تتدخل لطرد صدقي من الحكم أم لا ، ورد عليه لورين بأنهم ليست لديهم سوى إجابة واحدة هي أنهم لن يغيروا اتجاههم ، وهو عدم التدخل في شؤون مصر [١].

وضع الموقف الحيادي البريطاني الحفاظ على الوضع القائم المعارضة في مأزق ، وهو ما وصفه محمد محمود باشا بقوله : " لقد أعلن صدقي باشا أنّ دستوره لن يستطيع تغييره سوى ثورة ، وحرصت الحكومة البريطانية من جانب آخر أنها تتدخل إذا ما تهددت أرواح وممتلكات الأجانب ، فكيف يمكن لنا أن تقبل صيادا مسلحا على انه موقف محايد هو الذي اعد لقمع أية محاولة للثورة ، في ضوء عبارة صدقي القائلة بأن الثورة وحدها هي التي يمكنها إعادة دستور الأمة"[٢].

جامعة اكسفورد ، اشترك في حرب البوير ١٨٩٩-١٩٠٢ ، دخل السلك الدبلوماسي عام١٩٠٤ ، شارك في مؤتمر السلام ١٩١٩ ، عين وزير مفوض في فارس بين عامي ١٩١٢-١٩٢٦ ، ثم وزيرا مفوض في اليونان ١٩٢٦-١٩٢٩ ، ومندوبا ساميا في مصر في ايلول١٩٢٩، وعين سفيرا في تركيا ١٩٣٣-١٩٣٩ ، ثم سفيرا في ايطاليا ١٩٣٩-١٩٤٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Books .LLC ,British High . U.S.A , 2010 , p.33-34.

(١) مصطفى نحاس جبر ، فصل من الصراع بين الديمقراطية الدستورية والأوتوقراطية الملكية من ١٩٣٠-١٩٣٣ ، مجلة المؤرخ العربي ، السنة ١٤ ، العدد ٣٦ ، ١٩٨٨ ، ص٩١-٩٢ ؛ احمد زكريا الشلق ، تراث طه حسين ، ص٣٧.

(٢) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص١٦٨.

وتمثل المأزق الذي وجدت المعارضة نفسها فيه ، في الحيرة بين القيام بحملة مناهضة لبريطانيا وبين التريث في هذا الموضوع ، وقد أيّد مصطفى النحاس القائل بوجوب الدعوة للنضال ضد بريطانيا ، في حين عارض محمد محمود باشا وبقية زعماء حزب الأحرار الدستوريين تبني سياسة مناهضة لبريطانيا ، وكان هذا الموقف حظي بتأييد عدد كبير من الوفديين(١).

اجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين في ١٦ حزيران ١٩٣٢ ، وقرر بالإجماع رفع خطاب إلى الملك يطلب منه تأليف وزارة قومية تتولى حل الأزمات الدستورية ، وتوجه محمد محمود باشا بالخطاب إلى الديوان الملكي ، ولم يكن إرسال هذا الخطاب قد تم في إطار التنسيق مع الوفد(٢).

حدث خلاف بين حزبي الوفد والأحرار الدستوريين بعد أن طرح الأخير فكرة الوزارة القومية ؛ لإبرام المعاهدة مع بريطانيا وإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، فعارض حزب الوفد هذه الفكرة بحجة تناقضها مع الميثاق المعقود بين الحزبين ، والتمس حزب الأحرار حشد التأييد لفكرة الوزارة الائتلافية واستمالوا إلى جانبهم عدداً من أعضاء حزب الوفد(٣)، وضعف التحالف بين الحزبين بعد

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٦٩.

(٢) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٨٦.

(٣) ابتسام سعود عريبي الكوام ، عبد الرحمن عزام ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٣٦.

رفض محمد محمود باشا اتخاذ سياسة معادية للبريطانيين ، ورفض حزب الوفد كذلك فكرة الوزارة القومية(١).

يبدو أن اختلاف سياسة رؤساء الحزبين المتحالفين الأحرار الدستوريين والوفد الخارجية ، ولكل منهما نظرة خاصة في كيفية التعامل في موضوع علاقات مصر الخارجية هو السبب الرئيس في حدوث الخلافات داخل الائتلاف ونهايته .

لم تفلح معارضة حزب الأحرار في حث بريطانيا على التدخل لصالحهم ضد صدقي باشا ، من أجل تشكيل وزارة قومية ، كما فشلت محادثاتهم مع الملك فؤاد ، ذلك أن الأخير لم يكن مستعداً لأية حلول وسط في ما يخص الدستور(٢) .

تحدث محمد محمود باشا في كانون الثاني عام١٩٣٣عن الوضع القائم ، وضَّح فيه رغبة المصريين في الاستقلال ، وأنهم يودون أن يحتفظوا بصداقة بريطانيا ، ولكنها تكرههم على أن يغيروا أفكارهم تلك ، كما تحدث عن أعمال القسوة والإرهاب التي تمارسها الحكومة الصديقة بقوله : " انه يريد ان يعلم بريطانيا أن هناك ثلاثة آلاف قضية جلد وتعذيب جرت وفقاً للإحصاءات الرسمية في سنة واحدة ، فالحالة اشر من حالة القرون الوسطى ، وقد فر سكان في قرية واحدة خوفا من السياط ، ويلقي جمهور الشعب كل تبعة لا

---

(١) محمد حسين هيكل ، مذكراته في السياسة ، ج١ ، ص٣٤٢.

(٢) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص١٧١.

على الحكومة بل على بريطانيا نفسها ، نعم ان الجمهور مخطئ في ذلك ، ولكننا لا نستطيع أن نلومه ، فالحكومة البريطانية تقول أنها على الحياد ، ولكن الجمهور يرى أنها تؤيد الحزب الذي يتولى الحكم"[١] ، وفي ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ عاد إسماعيل صدقي في تشكيل وزارته نتيجة قيام محمد محمود باشا بطرح فكرة الوزارة القومية ، أي اشتراك الأحزاب المصرية فيها[٢]، واستمر محمد محمود باشا وحزبه في معارضتهم لنظام صدقي حتى قدم استقالته في ٢٧ أيلول ١٩٣٣[٣].

٤- موقفه من وزارة عبد الفتاح يحيى.

(١) ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص١١٦.

(٢) بسبب استقالة علي ماهر من الوزارة إعادة إسماعيل صدقي في تشكيل وزارته ضمت كل من إسماعيل صدقي رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، ومحمد شفيق وزيرا للاشغال العمومية ، واحمد علي باشا وزيرا للحقانية ، وحافظ حسن وزيرا للزراعة ، ونخلة المطيعي وزيرا للخارجية ، ومحمد حلمي عيسى وزيرا للمواصلات ، وإبراهيم فهمي كريم وزيرا للمعارف العمومية ، وعلي جمال الدين وزيرا للحربية والبحرية ، ومحمد مصطفى وزيرا للاشغال . للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك.و . ملفات البلاط الملكي ، الملفة ٣١١/٧٢٥/٥/ن ، ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ ، و ٥١ ، ص٢٥١.

(٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٦٠.

عهد الملك فؤاد بتشكيل الحكومة إلى عبد الفتاح يحيى[١]، وقد كان نائب رئيس حزب الشعب[٢]، ووزير الخارجيـة في ووزارة إسماعيل صدقي ، وشكّل وزارته في ٢٧ أيلول١٩٣٣[٣].

استمر حزب الأحرار في المعارضة للوزارة الجديدة ، وأطلقت صحيفته على رئيس الوزراء الجديد اسم الرجل الطيب ، بعد أن أعلن عن وزارة مستقلة لا صلة لها بالأحزاب، وقد استقبل محمد محمود باشا الوزارة الجديدة ببيان وصفها فيه بالضعيفة ، والضعيف لا سياسة له ، وأن برنامجها خالٍ من الإشارة إلى شيء إيجابي[٤].

---

(١) عبد الفتاح يحي: ولد ونشأ بالإسكندرية ، والده احمد باشا بجي ، من كبار رجالها ومن أنصار حزب الوفد منذ تأسيسه ، درس الحقوق وتقلد مناصب في القضاء ، ثم انصرف إلى السياسة ، انضم إلى حزب الشعب عند إنشائه عام١٩٣٠ ، وانتخب وكيلا له ، عين وزيرا للخارجية في وزارة إسماعيل صدقي واستقال منها عام١٩٣٣ ؛ بسبب حادثة البلداري ، تولى رئاسة الوزارة في ٢٧ ايلول ١٩٣٣ ، واستقال عام١٩٣٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر : كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٤٥ ؛

Peterm and Spield , op cit ,p.26.

(٢) حزب الشعب: أسسه إسماعيل صدقي في تشرين الثاني عام١٩٣٠ ليدعم وزارته ، وكان هذا الحزب مناصرا للقصر ، وعندما فقد إسماعيل صدقي رئاسة الوزراء ؛ فقد منصب رئاسة الحزب أيضاً ، وأصبح محمد حلمي من حزب الاتحاد رئيسا لحزب الشعب عندما اتحد الحزبان تحت قيادته . للمزيد من التفاصيل ينظر : جوان فوشركنج ، المصدر السابق ، ص٣٥٥-٣٥٦.

(٣) كتاب المفوضية الملكية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية ، الوثيقة ٢٥، ١١ تشرين الأول ١٩٣٣ ، نقلا عن جعفر عباس حميدي ، ص١٣٩.

(٤) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٨٨-٣٨٩.

كان محمد محمود يريد وزارة قوية تعيد العمل بالدستور وإجراء انتخابات ومن ثم الشروع بإجراء مفاوضات مع بريطانيا لتسوية العلاقات بين البلدين.

اتصل محمد محمود باشا بالمندوب السامي الجديد مايلز لامبسون[١] (Mails lampson) في ٢٤ تموز ١٩٣٤ ، ومحادثته له بشأن الأوضاع الوزارية والانتعاش السياسي ، حيث سأله لامبسون عن تصوره إذا أجريت انتخابات جديدة خلال عام ونصف ، وهل سيقبلها الوفد ، فأجابه محمد محمود باشا بأن الوفد سيقاطعها بالتأكيد ؛ لأن الحكومة التي ستجري الانتخابات لا تعطي الوفد أية فرصة للفوز [٢] .

لم تعمّر وزارة عبد الفتاح يحي طويلاً ، فقد قدَّم استقالته من الوزارة في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٤[٣]، واشترطت بريطانيا على الملك تأليف وزارة قوية تكون مقبولة من قبل الرأي العام ، ووقع الاختيار على توفيق نسيم باشا .

---

(١) مايلز لامبسون: اللورد كيلرن سياسي بريطاني يعرف باسم مايلز لامبسون ، ولد عام١٨٨٠ ، دخل السلك الدبلوماسي عام١٩٠٣ ، عين سكرتير بعثة بلاده إلى اليابان عام١٩٠٦ ، ثم سكرتير للسفارة البريطانية في طوكيو ١٩٠٨-١٩١٠ ، ثم في صوفيا ١٩١١، وسكرتير أول في بكين ١٩١٦ ، فوزيرا مفوضا في الصين ١٩٢٦-١٩٣٣، وعين مندوباً ساميا في القاهرة ١٩٣٤، اشترك في المفاوضات التي مهدت لعقد المعاهدة البريطانية – المصرية عام ١٩٣٦، وفي عام ١٩٤١ عين مستشارا ملكيا ومنح رتبة اللوردية في كانون الثاني ١٩٤٣، ثم عين وزيرا مقيما في جنوب شرق آسيا ، وبعد تقاعده منح مقعدا في مجلس اللوردات. للمزيد من التفاصيل ينظر :بشير حمود علوان حسن الدراجي ، دور السير مايلز لامبسون في الحياة السياسية المصرية ١٩٣٤-١٩٤٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

(٢) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٨٩.

(٣) نقلا عن: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

٥- موقفه من وزارة توفيق نسيم باشا ودوره في تأليف الجبهة الوطنية.

على إثر استقالة وزارة عبد الفتاح يحي عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتشكيل الوزارة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٤[١] .

هاجم محمد محمود باشا وزارة توفيق نسيم باشا ، عندما ألقى خطبة بيّن فيها أن هذه الوزارة لم تدم طويلاً[٢]، وأبدى اعتقاده للامبسون ان حزب الوفد إذا وافق على العمل بوزارة ائتلافية ، فلن تصمد هذه الوزارة اكثر من شهر ، أما إذا لم يشترك حزب الوفد فان من الممكن أن تؤلَّف وزارة ائتلافية[٣]، ولم تكف اتصالات محمد محمود باشا ، فعاد يكرر حديثه على لامبسون في ٧ شباط ١٩٣٥ ، واقترح أن يقدم نسيم استقالة وزارته ، ثم يؤلفها من جديد على ان تضم عناصر قومية من كل الأحزاب ، وأكد لامبسون على ذلك انه هو وأصدقاؤه مستعدين للإسهام في تنفيذ هذه الفكرة ، وقد علق على ذلك بعد أن غادره محمد محمود باشا بقوله : "إن محمود باشا يبدو الآن في صحة جيدة

---

(١) ضمت الوزارة كل من توفيق نسيم رئيسا ووزيرا للداخلية ، واحمد عبد الوهاب وزيرا للمالية ، ومحمد أنيس وزيرا للحقانية ، وكامل إبراهيم وزيرا للخارجية والزراعة ، وعبد العزيز محمد وزيرا للأوقاف ، واحمد نجيب الهلالي وزيرا للمعارف العمومية ، وعبد المجيد عمر وزيرا للأشغال والمواصلات ، ومحمد توفيق عبد الله وزيرا للحربية والبحرية . للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧٢٥ ، و ٥ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤ ، ص٣١.

(٢) ضياء الدين الرئيس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ،ج٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٦٢ .

(٣) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩٠ .

ولديه طاقة ، وأننا يجب أن نعتمد عليه في المستقبل كرئيس للوزارة ، فهو مستقيم ومقنع "[١] .

ألقى محمد محمود باشا خطبة شرح فيها أسباب دعوته إلى اتحاد الأحزاب ،لأنه يرى أن حقوق البلاد تنتقص ، وان الاستقلال الذي اعترفت به بريطانيا نفسها من عام١٩٢٢ ، اخذ في التلاشي ، في ظل الوزارة القائمة ، وذكر أيضاً أنه من أجل الاتحاد قد قام بزيارة مصطفى النحاس باشا وصدقي باشا ، حتى تكون هناك جبهة لتدافع عن حقوق مصر وحرياتها السياسية ، كما هاجم أيضاً وزارة نسيم باشا واتهمها بخداع حزب الوفد والأمة ،لأنها لم تصدر دستوراً ولم تفعل شيئا[٢] .

بعد كل هذه الأحداث استطاع الطلاب في كانون الأول ١٩٣٥ طالب رؤساء الأحزاب المصرية توحيد كلمتهم من أجل مصلحة الوطن وتحقيق الوحدة بين الأحزاب ومن ثمَّ الموافقة على تكوين جبهة وطنية متحدة ، وطلب مكرم عبيد من حافظ عفيفي أن يخاطب محمد محمود باشا ، ليحدد موعداً لمقابلته للتكلم في مسألة الوحدة، وتم اللقاء وحضره كل من أحمد ماهر ، وحافظ عفيفي ، وأوضح مكرم عبيد أن الخلاف بين الوفد والأحرار يتمثل في أن الوفد يريد الدستور أولاً ، والمفاوضات ثانياً ، بينما يطلب الأحرار العكس[٣].

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩١.

(٢) ضياء الدين الرئيس ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٦٦-٦٧.

(٣) " البلاغ ، العدد ٣٦٧٦، ٤ كانون الأول ١٩٣٥.

وتحت ضغط الرأي العام والمظاهرات التي سارت تم تأليف الجبهة الوطنية[١] في كانون الأول ١٩٣٥ ، قدمت الجبهة كتابين أحدهما لملك مصر ترجو فيه إعادة دستور ١٩٢٣ ، وإلغاء دستور ١٩٣٠ ، والثاني إلى المندوب السامي البريطاني تطلب فيه الموافقة على عقد المعاهدة[٢] .

أمام هذا التكتل السياسي والوحدة الوطنية اضطر الملك فؤاد إلى إصدار الأمر الملكي رقم (١١٨) في ١٢ كانون الأول١٩٣٥ بعودة العمل بدستور ١٩٢٣ ، وفي ١٩ كانون الأول صدر قانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٣٥ القاضي بإعادة العمل بقانون الانتخابات المباشر[٣] .

وقد ردَّ انتوني ايدن[٤] (Anthony Eden) وزير الخارجية البريطاني على طلب الجبهة الوطنية بشأن عقد المعاهدة ، بان هذا الأمر موضع عناية جدية

---

(١) تشكلت هذه الجبهة من حزب الوفد ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب السعديين ، والاخوان المسلمين ، والحزب الاشتراكي ، والحزب الشيوعي ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب . للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، كتاب المفوضية الداخلية إلى وزارة الخارجية (سري) ، الملفة ٣١١/٧٢٦/ و١٧ ، ٩ كانون الأول ١٩٣٥ ، ص٥٤.

(٢) نقلا عن جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٣٥٧.

(٣) محمد كمال القاضي ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص١٢ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، مذكراتي ١٨٨٩-١٩٥١ ، دار الهلال ، (د.م)، ١٩٥٢ ، ص٨٦.

(٤) انتوني ايدن: ولد عام ١٨٩٧ ،عمل ضابط أركان خلال الحرب العالمية الأولى ، تخرج من جامعة أكسفورد عام١٩٢٢ ، انتخب عضوا في مجلس العموم عن حزب المحافظين

، لكن إبداء الرأي فيه يحتاج إلى بعض الوقت نظرا لحداثة عهده بتولي مهام وزارته ، وقد عقب محمد محمود باشا على رد ايدن في حديث له ، إذ قال: " إن برقية ايدن تدل على حرص من جانبه على حل المسألة المصرية بروح الود والتفاهم بين مصر وبريطانيا، أما اعتذاره بتولية منصبه قبل قليل ، فانه قد يكون لهذا الاعتذار ما يبرره لو أن المسألة لم تكن جوهرية وحيوية لمصر بالقدر الذي يجعلها أول مسألة تشغل بال المصريين وتجعلهم يستعجلون في حلها ، وأن بريطانيا متى اقتنعت بالرد على طلب مصر بتوقيع المعاهدة بالنصوص التي انتهت إليها المفاوضات السابقة[(١)].

وفسَّر محمد محمود باشا إصراره على مشروع معاهدة عام١٩٣٠ في حديث له مع لامبسون بقوله :" انه معترض على المفاوضات ، وان ما يريده الموافقة فوراً على مشروع المعاهدة ، باستثناء النقاط التي لم يتم التوصل إلى حلّ فيها ، فهي التي تخضع للمفاوضة "[(٢)] ، وقد حثَّ محمد محمود باشا بقوة وإصرار كما قال لامبسون على ان يتم ذلك قبل انتخاب البرلمان ، فان ذلك أمر على قدر عظيم من الأهمية ، وعلق لامبسون على موقف محمد محمود

عام١٩٢٣ ، عين وزير دولة عام١٩٣١ ، ثم مسؤولاً عن العلاقات الدولية في وزارة الخارجية عام١٩٣٤ ، ووزيراً لشؤون عصبة الأمم عام ١٩٣٥ ، أصبح وزيراً للخارجية في كانون الثاني ١٩٣٥-١٩٣٨ ، ثم تولى وزارة الخارجية مرة أخرى ١٩٤٠ -١٩٤٥ ، وتولى رئاسة الوزراء ١٩٥١-١٩٥٥ ، استقال عام١٩٥٧ بسبب تدهور حالته الصحية مما ادى إلى اعتزاله السياسة حتى وفاته عام١٩٧٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

The New Encyciopesia Britannica , vol 11 , p. 74.

(١) يقصد بالمفاوضات السابقة مفاوضات النحاس هندرسون عام١٩٣٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حسين هيكل ، مذكراته ، ص٣٩٣.

(٢) ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص١١٧.

باشا بقوله : "وقد حاول الباشا اقتباس بعض مواد معاهدة ١٩٣٠ ، غير أني نجحت في إقناعه بأنها لا تلبي الاحتياجات الحالية "(١).

بعد أن وصل الرد البريطاني قابل المندوب السامي الملك في ٧ شباط ١٩٣٦ ، واخبره الرد الذي حمل بين طياته تهديداً للجانب المصري في حالة فشل المفاوضات، وعلى اثر مقابلة المندوب السامي للملك استدعى الأخير توفيق نسيم في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٦ طالباً منه تقديم استقالته ، وقدمها في اليوم التالي(٢).

٦- موقفه من وزارتي علي ماهر الأولى ووزارة النحاس باشا الثالثة .

بعد أن قدَّمت الوزارة استقالتها دعا الملك أعضاء الجبهة الوطنية لمقابلته في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٦، وكلفهم بتأليف وزارة ائتلافية ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، فأجابه مصطفى النحاس بأن الجبهة متفقة مبدئياً على أن تتولى المفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وان حكومة ائتلافية لن تنجح في مصر لتباين آراء أعضائها ، وكان موقف محمد محمود باشا هو موافقته على الاشتراك في المفاوضات التي تجري بين بريطانيا ومصر (٣).

---

(١) نقلاً عن :احمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ١٩٣٦-١٩٥٢ ، (د.م) ، (د.ت) ، ص٢٧.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية الملكية العراقية في مصر، سكرتارية مجلس الوزراء (سري)، ملفة ٣١١/٧٢٦ في ٢١ كانون الثاني١٩٣٦، و ١٢ ، ص٣٨.

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ،ج٢ ، ص٢٢٨-٢٢٩.

ونتيجة لهذه الأزمة تم التوصل إلى حل هو أن يتولى رئيس الديوان الملكي علي ماهر تشكيل الوزارة ، وبذلك تكون وزارة محايدة ، وتم تشكيلها في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦[١]، وفي عهد هذه الوزارة تألفت هيأة المفاوضات ، وأجريت الانتخابات التي فاز بها حزب الوفد بأغلبية كبيرة. [٢]

على إثر صدور مرسوم يعيّن الهيأة الرسمية في ١٣ شباط ١٩٣٦ لعقد معاهدة مع بريطانيا من جميع الأحزاب والمستقلين ، وعُيّن مصطفى النحاس باشا رئيساً للهيأة وعضوية محمد محمود باشا وبقية أعضاء الجبهة الوطنية ، وبذلك يكون الأخير مؤيداً لوزارة علي ماهر بعد اشتراكه في عضوية هيأة المفاوضات[٣] .

(١) ضمت الوزارة كل من علي ماهر رئيساً ووزيراً للداخلية والخارجية ، احمد علي للحقانية والأوقاف ، حافظ حسن للأشغال العمومية ، محمد علي علوبة للمعارف العمومية ، حسن صبري للمواصلات والتجارة والصناعة ، احمد عبد الوهاب للمالية ، صادق وهبة للزراعة ، علي صدقي للحربية والبحرية. للمزيد من التفاصيل ينظر: د.ك.و، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة،التقرير الأسبوعي، الملفة ٣١١/٧٢٦ ، و.٦٠ ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ، ص٢٣.

(٢) مظفر مهدي صالح ، العلاقات البريطانية – المصرية في عهد الملك فاروق ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العالمي ، ٢٠١١ ، ص٤٦ ؛ احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩٢.

(٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٣٨٣ ؛ تريفورايفانز ، مذكرات اللورد كليون ١٩٣٤ –١٩٤٦ ، ج١ ، ترجمة عبد الرؤوف احمد عمرو ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ،ص١١٤.

بدأت المفاوضات بين الجانب المصري والبريطاني في ٢ اذار ١٩٣٦ في قصر الزعفران في القاهرة(١)، التي تمحورت أن يكون لبريطانيا نقطة ارتكاز في القاهرة وما يجاورها ، وأن يكون للقوات البريطانية الحق في استعمال الموانئ المصرية والمطارات وطرق المواصلات في حالة الحرب أو في حالة دولية مفاجئة(٢)، وبرز دور محمد محمود باشا في المفاوضات أثناء النقاش حول المسألة العسكرية ، وكانت بريطانيا قد تراجعت في هذه المسألة عما تم الاتفاق عليه في عام١٩٣٠ ، بحجة تغير الموقف الدولي ، وقد انتهى النقاش بان يكون للقوات البريطانية الحق في أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها في حالة خطر الحرب ، وفي حال أية مفاجأة دولية يخشى خطرها(٣)، اعترض محمد محمود باشا على عبارة (خطر الحرب الداهم والمفاجآت الدولية) ، ولذلك عندما أبدى أعضاء الهيأة المصرية رأيهم فيه ، أعلن محمد محمود باشا رفضه للمشروع لما له من اعتراضات على أحكامه ، وأضاف انه من باب المجاملة سوف يستمر مع زملائه في المحادثات التي تدور حول المسألة السودانية بعد ان ينتهوا من محادثات المسألة العسكرية(٤).

---

(١) جعفر عباس حميدي ،المصدر السابق ، ص١١٤.

(٢) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، المفوضية الملكية العراقية في القاهرة ، ملفة ٣١١/٧٢٧ ، و.٦٠ ، ١ ايار ١٩٣٦ ، ص١٢٤٦ ؛ منال عباس كاظم الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٧٤ ؛ يونان لبيب رزق ،تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٨٥.

(٣) منال عباس كاظم الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٧١ ؛ محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج١، ص٢٨٤.

(٤) محمد حسين هيكل ، مذكراته ، ج١ ، ص ، ص٤١٣.

وقد انصبت اعتراضات محمد محمود باشا على أربع مسائل ، وقال إنها تتنافى مع استقلال مصر تنافياً صريحاً ، ولا يمكن قبولها ، لاسيما أن الاتفاق الجديد كان يتضمن السماح لبريطانيا أن ترسل ما تشاء من قواتها إلى مصر ، وأن تستخدم موانئها ومواصلاتها ، كذلك تضمن النص العسكري تعهد بريطانيا بأن تنشئ طرقاً حربية تبلغ العشرة ، مثل هذا التعهد يضيع استقلال مصر وسيادتها ، أما الثالثة هي مسألة الطيران التي لم تفكر بريطانيا فيها ، أما الاتفاق الجديد فيجعل الاحتلال البريطاني الجوي لمصر ، حيث نص على تعهد مصر بإنشاء مطارات برية ومائية لحاجة الطيران إليها ، أمّا المسألة الرابعة التي اعترض عليها محمد محمود باشا فمسألة الثكنات ونفقاتها التي تكلّف عشرة ملايين من الجنيهات ، تختص بريطانيا بربعها ، وتقوم مصر ببنائها ، وتشرف بريطانيا على التنفيذ ، ومناورات الجنود بعد أن كانت محصورة في منطقة الثكنات ، أصبحت في الاتفاق الجديد تشمل شبه جزيرة سيناء وأراضي غرب القناة(١).

خلال المفاوضات توفي الملك فؤاد الأول في ٢٨ نيسان ١٩٣٦(٢)، فنودي بفاروق(٣) ملكاً على مصر، الذي كان يبلغ السابعة عشر من عمره ،

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص١٩١-١٩٢.

(٢) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ، تقارير المفوضية العراقية في مصر ، التقرير الاسبوعي (سري) ، ملفة ٣١١/٧٢٦ ،في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ ، و.٦٦ ، ص٢٢٥.

(٣) ولد في القاهرة عام ١٩٢٠ ، الابن الوحيد للملك فؤاد ، أصبح ولي العهد ولقب بأمير الصعيد ، أرسل عام ١٩٣٥ إلى بريطانيا لغرض الدراسة ، وعاد بعد وفاة أبيه عام١٩٣٦ ،

وكان الملك فؤاد قد اختار قبل وفاته ثلاثة أوصياء[١]، وأودع أسماءهم في وثيقتين احتفظ بأحدهما في رئاسة مجلس الوزراء والأخرى في الديوان الملكي ، وفي اليوم نفسه تم اجتماع البرلمان المصري ، وتقرر موضوع الوصاية أمام البرلمان ، واستمرت المداولات الخاصة حول موضوع الوصاية مدة وجيزة ، بعدها اجتمع المندوب السامي البريطاني على انفراد بمصطفى النحاس ومحمد محمود وإسماعيل صدقي ، وبحث موضوع الوصاية ، وأوضح لهم وجهة نظر الحكومة البريطانية بأن يكون مجلس الوصاية مؤلفا من أعضاء مستعدين للتعاون والتآزر مع حكومته[٢].

أجريت انتخابات جديدة للبرلمان ،التي انتهت بفوز مرشحي حزب الوفد ،فكلَّف مجلس الوصاية مصطفى النحاس بتأليف الوزارة ، فألفها في ١٤ ايار ١٩٣٦ [٣]، أخذت الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس على عاتقها المفاوضات مع مايلز لامبسون ، واستؤنفت المفاوضات في شهر تموز ١٩٣٦

تسلم سلطته حسب الدستور ملكاً لمصر في ٢٩ تموز ١٩٣٧ ، أطيح به بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، وتنازل عن العرش لابنه احمد فؤاد الثاني ، رحل إلى ايطاليا وتوفي فيها . للمزيد من التفاصيل ينظر :

HugMcleavce ,The hast Pharaoh: farouk of Egypt,New York ,1970 ,p.50.

(١) وهم عدلي يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري . للمزيد من التفاصيل ينظر : منال عباس كاظم الخفاجي ، المصدر السابق ، ص٧١.

(٢) تألف مجلس الوصاية على العرش من الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري لحين ان يتم الأمير فاروق السن القانوني. للمزيد من التفاصيل ينظر : د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تقارير المفوضية العراقية في مصر (الوضع السياسي) ، ملفة ٣١١/٢٧٢ ، في ١ ايار ١٩٣٦ ، و٥٣ ، ص٢٢١.

(٣) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تقارير المفوضية العراقي في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية ، ملفة ٣١١/١٧٢٧/س٢٩ ، و٦١ ، ٣٠ ايار ١٩٣٦ ، ص٢٤٢-٢٤٣.

، وانتقل مقر المفاوضات إلى قصر انطوينياوس في الإسكندرية ، وفي ٢٤ تموز تم الاتفاق على النصوص العسكرية ومسألة السودان وإلغاء الامتيازات الأجنبية[١] .

طلب محمد محمود بشا من مصطفى النحاس تبليغ لامبسون عدم موافقته على الاتفاق العسكري ، حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بموقفه ، فاخبرهم مصطفى النحاس بقوله : " يسرني أن أخبركم أن زملائي وأنا موافقون على الاتفاق العسكري ما عدا محمد محمود باشا ، فانه غير موافق على الاتفاق ، ولكنه لا يمانع عن الاستمرار مع زملائه في المحادثات في المسائل الباقية "[٢] ، وقابل لامبسون محمد محمود باشا اثر اختلافه مع زملائه حول الاتفاق العسكري ، وأوضح محمد محمود باشا معارضته لاسيما لموضوع الطوارئ الدولية التي يخشى وقوعها ، فرأى أنه يجب على الأقل بأن ينص المشروع على ضرورة موافقة مصر ، على أن هناك حالة طوارئ دولية يخشى وقوعها حقا ، فرفض لامبسون هذا الطلب[٣].

مع ذلك فقد حضر محمد محمود باشا إلى القاهرة ، حيث التقى بعبد العزيز فهمي وبقية أعضاء الحزب ، وشرح لهم الموقف وانه يرغب في قطع المفاوضات ، واخبرهم ان زملاءه لا يتحمسون حماسته لقطع المفاوضات ،

---

(١) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكراته ، ج١ ، ص١٤١٤ ؛ محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ،ج١ ، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٣) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩٣ .

ويحاولون حمله على ان لا ينسحب من هيأة المفاوضات ، فأيد الحاضرون محمد محمود باشا في موقفه ، وشرح فهمي ما تنطوي عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لا حصر لها ، ثم أشار على محمد محمود باشا وأيده الجميع بهذا ، بان يتمسك في مسألة الامتيازات بإلغائها إلغاء تاماً ، وبضرورة النص على ذلك في صلب المعاهدة ، ويوضع نص تتعهد به بريطانيا بان تعاون مصر على إلغائها ، فان حصل محمد محمود باشا على هذه الترضية كانت كمن يعوضها عن التسليم بالمعاونة في حالة المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمد محمود باشا في عدم انسحابه ، وقد وافق الأخير على تلك الفكرة ، ورأى أن يستمر في المحادثات حتى تعرف مصر ما تريد بريطانيا معاونتها فيه استكمال حقوقها(١).

اقترح محمد محمود باشا تضمين المعاهدة المزمعة نصاً يوجب على بريطانيا أن تتعاون لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية(٢)، وعندما اجتمعت

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢١١.

(٢) نظام الامتيازات الأجنبية : اصطلاح أطلق على المعاهدات والاتفاقات التي تمنح بموجبها دولة من الدول حقوقا خاصة لرعايا دول أخرى على تسهيلات تتعلق بإقامتهم واستثمار أموالهم وإعفائهم من الرسوم الكمركية ، فضلا عن عدم خضوعهم للولاية القضائية والتشريعية والضريبة للدول المانحة للامتيازات ، وقد سبب هذا النظام ضرراً كبيراً لمصر ، لاسيما بعد ان فتح محمد علي أبواب مصر للهجرة الأجنبية في عام ١٨٤٨ ، والدول صاحبة الامتيازات في مصر هي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا والدنمرك واسبانيا واليونان وهولندا ، والبرتغال ، والسويد ، والنرويج ، وبلجيكا . حامد فليح

الهيئات المصرية والبريطانية عند مناقشة مسألة الامتيازات الأجنبية ، وقد وقع هذا الاتفاق على أساس التعديلات التي طلب محمد محمود باشا إدخالها على المشروع ووافقه جميع المفاوضين المصريين[١]، وكذلك وافقت بريطانيا على مساعدة مصر للتخلص من نظام الامتيازات ، وذلك باستخدام نفوذها لدى الدول المتمتعة بالامتيازات ، لغرض سرعة تطبيق ما يتفق عليه في مفاوضات ١٩٣٦ ، بصدد تطبيق التشريعات المالية والقضائية من الحكومة المصرية على الأجانب ، وقد أسفرت مداولات ١٢ آب ١٩٣٦ عن توقيع كل من مصطفى النحاس باشا ومايلز لامبسون على النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات الأجنبية ، وبذلك استطاعت الحكومة المصرية بعد مفاوضات طويلة إيجاد صيغة تفاهم مع بريطانيا لتصفية مسألة الامتيازات الأجنبية ، وانتهت بوضعها ضمن المواد التي تكونت منها المعاهدة[٢] .

وبعد الاتفاق على تفاصيل المعاهدة سافر محمد محمود باشا مع زملائه إلى لندن للتوقيع عليها ، وأدلى بحديث في ٢١ آب ١٩٣٦ أوضح من خلاله رأيه في نتيجة المعاهدة ، وإن هذا الاتفاق خير من عدم الاتفاق ، وأنه بقدر ما

ناصر الصافي ، نظام الامتيازات الأجنبية في مصر ١٨٧٦-١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٨. ،ص١٣٨.

(١) ماجدة محمد حمود ،المعتدلون في السياسة ، ص .

(٢) حامد فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٣٩ ؛ جلال يحيى ، المصدر السابق، دار المعارف ، (د.م) ،١٩٦٦ ، ص٦٦.

خسرنا في النقطة العسكرية كسبنا في حل مسألة السودان والامتيازات ، وهكذا وقعت المعاهدة في ٢٦ آب ١٩٣٦ [١].

رأى محمد محمود باشا تقدماً محسوساً في مسألة الامتيازات ، وأنه قد أصبح للبلاد حق إلغاء الامتيازات وإلغاء المحاكم المختلطة بعد مدة ، ورأى أن مدة عشر سنوات هي مدة ضئيلة في حياة الأمم ، وهي كافية لوضع القوانين التي تسوى بين المصريين والأجانب ، ولتدريب القضاة على الحكم بمقتضى القانون التجاري التي تحكم به المحاكم المختلطة ، وفي أثناء تلك المدة تعين الحكومة كل عام مجموعة من المستشارين في المحاكم المختلطة لهذا الغرض ، ثم شرح محمد محمود باشا مزايا المعاهدة بالنسبة لما حققته في السودان ، بأنها أفضل من المشروعات السابقة ، وإن كان يعتقد أن عدم الاتفاق على مسألة السودان خير من الاتفاق ، وذلك لان بريطانيا لا تستطيع أن تحكم السودان وحدها لهذا تكون مرغمة على الاتفاق مع مصر في هذا الشأن ، لذلك من وجهة نظر محمد محمود باشا أنّ مصر ستحصل على مزايا أكثر من التي حصلت عليها[٢].

وأشاد أحمد ماهر بموقف محمد محمود باشا على ما قدمه من خدمات كبرى ، فقد كان معارضا في مسألة النقطة العسكرية ، وكان له الأثر الكبير في تذليل كثير من الصعوبات[٣]، وعدّ محمد محمود باشا المعاهدة خطوة في

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢١١.
(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص ؛ احمد حسين ، ايماني ،مطبعة الرغائب ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص٢٩٢.
(٣) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج١ ، ص

سبيل الاستقلال ، ولها مزايا مؤكدة ، كما لها مضارها المؤكدة ، ثم تطرق إلى القيود التي اعتقد انها تمس استقلال البلاد ، فقد التزمت مصر بمساعدة بريطانيا في أوقات الأزمات العالمية ، وفرضت عليها أن تنشئ طرقاً لإغراض عسكرية ، مما سيلقي عليها عبئاً اقتصادياً ضخماً(١) .

وعند عرض المعاهدة على مجلس الوزراء ألقى محمد محمود باشا كلمة قال فيها : " لا يستطيع احد الحصول في معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة ، لذلك لا أكون معبراً عن رأيي الصحيح إذا قلت إن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر على وجه كامل وبصورة نهائية ، لكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطاليب ، وأنها تفتح أمام البلاد بابا ظل دائما مغلقا لاستكمال ما فاتها"(٢).

بعد إقرار المعاهدة طلبت الحكومة المصرية عقد مؤتمر لبحث مسألة الامتيازات في مونترو(٣) في ١٢ نيسان ١٩٣٧ ، تمثل فيها الدول صاحبة الامتيازات(٤)، وبالفعل انعقد المؤتمر واستمرت اجتماعاته من ١٢ نيسان –١٨

---

(١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٩–٣٠.

(٢) ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة ، ص.

(٣) تقع على ضفاف بحيرة ليمان في سويسرا ، تشتهر باعتدال مناخها ، تحتوي على فنادق ضخمة يأتي في مقدمتها فندق مونترو بلاس الذي عقد فيه مؤتمر إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر . للمزيد من التفاصيل ينظر : احمد عطية الله ، المصدر السابق ، ص١٢٧٣.

(٤) يقصد بها الدول التي وقّعت على اتفاقية إنشاء المحاكم المختلطة ، التي افتتحت في ٢٨ حزيران١٨٧٥ ، وهي كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا والدنمرك واليونان وهولندا والنرويج والبرتغال واسبانيا والسويد . للمزيد من التفاصيل ينظر:

ايار١٩٣٧ ، وانتهى إلى إعداد نص اتفاق إلغاء الامتيازات في مصر ، وإصدار لائحة لتنظيم القضاء(١).

وعندما أصدر المؤتمر تقريره ، اجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين في ٢٩ حزيران ١٩٣٧ ، للنظر في الاتفاق ولائحة تنظيم المحاكم المختلطة ، ولم يصدر الحزب قراره بشأن الاتفاق ، بل تولى محمد محمود باشا التعبير عن رأي الحزب ، وتولى أيضاً حشد الأحزاب المعارضة في داره واتفقوا على أن يدعو كل حزب منهم أعضاء مجلس إدارته وهيأته الشبابية للتشاور ، ثم اجتمع محمد محمود باشا مع صدقي باشا وحلمي عيسى وحافظ رمضان في نادي محمد علي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، واستعرضوا الحالة السياسية للبلاد وكتبوا عريضة لرفعها إلى الملك حملها محمد محمود باشا(٢) .

اتهمت حكومة مصطفى النحاس باشا محمد محمود باشا وأتباعه بأنهم يعملون على إثارة الشعب ، وأنهم وزّعوا لأجل ذلك النقود علانية ، وردَّ محمد محمود باشا على هذا الاتهام ووصفه بأنه افتراء يتولى القضاء أمر تصفيته ، وانتقد الحكومة لكونها لم تترك للمجلس الوقت الكافي لدراسة الوثائق ، وطلب

حامد فليح ناصر الصافي ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تقارير المفوضية العراقية في مصر ، تقرير شهر آذار ونيسان عن الحالة السياسية والاقتصادية في مصر ، ٢٥ ايار ١٩٣٧، ملفة ٣١١/٧٢٧ ، و٥ ، ص٩١-٩٤ ؛ عباس حسين الجابري وحامد فليح الصافي ، مؤتمر مونترو ١٩٣٧ وإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، مجلة جامعة ذي قار ، (ذي قار) ، العدد ٤ ، المجلد ٤ ، ٢٠٠٩ ، ص٣.

(٢) " الاهرام " ، العدد ١٩٠٧٤ ، ١٢ تشرين الأول ١٩٣٧ ؛ احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩٦ .

إلى المجلس أن يوافقه على ذلك وأن سيادة مصر لا يمكن ولا يجوز أن تمس ، يقصد بعد مدة الانتقال ، فإذا انتهت هذه المدة تتمتع مصر بالسيادة مثل ما تتمتع به اشد الدول غيرة على سيادتها وحرصها على استقلالها ، ودفاعاً عنهما بكل ما تملك من الوسائل ، وتقدم ومعه هيأة المعارضة باقتراحه الآنف الذكر ، ولكن رئيس المجلس اعتذر بان اللائحة الداخلية لا تسمح بذلك ، وعند اخذ الآراء وافق جميع النواب على ذلك(١) .

وعلى أثر تولي الملك فاروق سلطته الدستورية وجلوسه على العرش ، قدّم النحاس استقالته طبقاً للأحكام الدستورية، وطلب الملك منه تشكيل الوزارة ، فشكلها في ٣ آب ١٩٣٧ ، واستطاع محمد محمود باشا أن يكسب صداقة الملك الجديد(٢)، واجتمع حزب الأحرار الدستورين برئاسة محمد محمود باشا وبمناسبة تولي الملك سلطته الدستورية اقترح إرسال برقية تهنئة إلى معالي كبير الأمناء لرفعها إلى الملك(٣).

بذلت محاولات عدّة من جانب القصر عن طريق علي ماهر للقضاء على وزارة النحاس ؛ لتشكيل وزارة ائتلافية ، لكن دون جدوى ، واشتد الصراع بين القصر وحكومة النحاس مما أدى بالملك فاروق في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ إلى إرسال رسالة إلى مصطفى النحاس يخبره فيها بإقالته من الوزارة(٤)، وأن يعهد إلى محمد محمود باشا بتأليف الوزارة الجديدة(١) .

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٢٠٠.
(٢) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص٢٢٤.
(٣) " الأهرام " ، العدد ١٩٠٧٧ ، ٢٣ أب ١٩٣٧ .
(٤) اتخذت الحملات التي شنها القصر ضد حزب الوفد شكلين ، ففي المسائل الدستورية

رفض الملك مرشح الحزب لوظيفة شاغرة في مجلس الشيوخ ، ورفض أيضاً اعتماد ميزانية المخابرات العامة ، كما أصر على ان تكون الكلمة الأخيرة في تعيين كبار الموظفين وموظفي القصر وفي منح الألقاب له ، كذلك طالب بحل منظمات القمصان بكل ألوانها ، وعلى المستوى الشعبي نظم القصر من خلال علي ماهر عددا من المظاهرات ضد حكومة الوفد . للمزيد من التفاصيل ينظر : ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص٢٢٥ ؛ يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٣٩٢ .

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٣٩٧.

المبحث الثاني : دور محمد محمود باشا الوزاري ١٩٣٧-١٩٤١.

١. وزارة محمد محمود باشا الثانية ٣٠ كانون الأول – ٢٧ نيسان ١٩٣٨.

كانت إقالة الوزارة النحاسية الرابعة في نهاية عام١٩٣٧ بداية لحكم القصر في عهد الملك فاروق بواسطة أحزاب المعارضة لحزب الوفد(١) ، إذ سارع الملك فاروق إلى تكليف محمد محمود باشا بتأليف الوزارة ، وقال في كتابه إلى الملك بقبول تأليف الوزارة : " وأوقن بن خير البلاد معقود بان يكون الدستور أساس الحكم"(٢) ، فألفها الأخير في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧(٣).

كان اختيار محمد محمود باشا وحزبه لصدارة الوزارة لعدة أسباب ، منها أن حزبه حزب الأحرار الدستوريين من أقوى أحزاب الأقلية ، وأكثرها تنظيماً وتماسكاً ، فضلاً عن علاقته الوثيقة بالقصر والبريطانيين(٤) .

---

(١) سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية ١٩٣٧-١٩٥٢ ، ج٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص٩٠

(٢) عبد الرحمن الرافعي ، في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ من ارتقاء الملك فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة١٩٣٦—١٩٥١ ، ج٣ ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦٣ ؛ للمزيد من التفاصيل ينظر :

Petor Mansfield . Pete Mansfield the British Egypt weideuffldne velson5 Wesley ,London ,1971 .p.8.

(٣) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩ ، ط٢ ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٥٣.

(٤) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية من ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ – ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ، مطبعة مصر ، ج٢ ، القاهرة ،١٩٥٣ ، ص٤٣-٤٤.

ضمّت الوزارة الجديدة ستة عشر وزيراً ، خمسة منهم من الوزارة السابقة ، بهدف تنظيمها لكافة الاتجاهات اللأوفدية ، وكانت وزارة الشخصيات الكبيرة التي تمثلت إلى جانب محمد محمود باشا ، إسماعيل صدقي زعيم حزب الشعب ، وكذلك حافظ رمضان زعيم الحزب الوطني[١]، وكانت هذه الوزارة هي أول وزارة عُيّن فيها وزراء دولة ، كما شهدت الوزارة عقد قران الملك فاروق الأول على الآنسة صافيناز ابنة يوسف بك ذو الفقار المستشار في محكمة الاستئناف المختلطة ، والتي عرفت بالملكة فريدة ، وذلك في ٢٠ كانون الثاني١٩٣٨[٢] .

وهكذا تألفت الوزارة المحمودية الثانية على النحو التالي[٣] :

محمد محمود باشا رئيساً للوزراء ووزيرا للداخلية ، وإسماعيل صدقي وزيراً للمالية ، وعبد الفتاح يحيى وزيرا للخارجية ، وأحمد محمد خشبة وزيراً للحقانية ، وعبد العزيز فهمي وزير دولة ، ومحمود حلمي عيسى وزيراً للأوقاف ، وأحمد لطفي السيد وزير دولة ، ومحمد بهي الدين بركات وزيراً للمعارف العمومية ، وحسين صبري وزيراً للمواصلات ، وحسين رفقي وزيراً للحربية والبحرية ، وحسين سري وزيراً للأشغال العمومية ، ومراد وهبة وزيراً للزراعة ، وأحمد كامل

(١) محمد صالح حسين ، التطورات السياسية في مصر في عهد الملك فاروق ١٩٣٧-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، جامعة الدول العربية – اتحاد المؤرخين العرب ،٢٠١٢ ، ص٧١.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حميدي،المصدر السابق،، ص١٥٦.

(٣) جمال فيصل حمد المحمدي ، الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٥٢-٥٢ .

وزيراً للتجارة والصناعة ، ومحمد حافظ رمضان وزير دولة ، ومحمد كامل النيداري وزيراً للصحة العمومية[١].

كان على الوزارة بعد تشكيلها أن تؤدي دوراً محدداً بإقامة نظام وزاري مستقر ، وكان واضحاً أن القصر ومحمد محمود باشا كانا قد تعلما من التجارب السابقة كتجربة تعطيل الدستور ، لذلك تتطلب هذه المرحة بناء تجربة جديدة دون تعطيل الدستور أو تغييره ، وقد تمثلت التجربة الجديدة في تدخل الإدارة في الانتخابات[٢] .

أشار محمد محمود باشا في الخطاب الذي ألقاه للمهنئين بمناسبة توليه شؤون الوزارة الجديدة ، بأن حكومته قوية تحكم لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام ، بالإضافة إلى ذلك فإن حكومته عقدت العزم على تنفيذ القوانين وهي بذلك لن تسمح بأي تصرف يسيء لسمعة الحكومة[٣] .

لم يكن بمقدور الحكومة الجديدة أن تسلك طريقها في الحكم في ظل وجود أغلبية من حزب الوفد في البرلمان ، وما يتوقع من ورائه من تصعيد المعارضة لها ، وجرى الاتفاق مع القصر للتخلص من البرلمان وحله دون تعطيل الدستور[٤] .

---

(١) يونان لبيب رزق ،تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٠٨.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٠٩ .

(٣) جريدة الأهرام ،(القاهرة) ، العدد ١٨٩٩٧ ، ٤ كانون الثاني ١٩٣٨ .

(٤) الأهرام ، العدد ١٩١٧٩ ، ٤ نيسان ١٩٣٨ ؛ علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٣١-١٣٢.

قرر مجلس الوزراء إصدار مرسوم ملكي يقضي بتأجيل جلسات البرلمان شهراً واحداً ، وفقاً لأحكام المادة (٣٩) من الدستور[١]، وفي ٢٨ شباط ١٩٣٨ صدر مرسوم جديد بحل مجلس النواب وحدد يوم ١٢ نيسان اجتماعاً للمجلس بعد إجراء الانتخابات النيابية الجديدة[٢] .

جاء هذا الإجراء طبقا للمادة (٨٩) من الدستور[٣]، أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالانتخابات الجديدة ، حيث قامت بإجراءات فصل واسعة للموظفين الوفديين ، وإحلال موظفين آخرين محلهم[٤] .

كانت أهم القوى التي دخلت الانتخابات (الحكومة) التي سمّت مرشحيها بالقوميين على أساس أن الوزارة ستمثل ائتلافاً قومياً بدون الوفد[٥] ، ثم الهيأة

(١) نصت المادة (٣٩) من الدستور على : " للملك حق تأجيل البرلمان ، على انه لا يجوز ان يزيد التأجيل على شهر ، ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين " . للمزيد من التفاصيل ينظر : جمال فيصل حمد المحمدي ،المصدر السابق ، ص٥٤ .

(٢) الأهرام ، العدد١٩٠٨٤ ، ٣ شباط ١٩٣٨

(٣) نصت المادة (٨٩) على : " الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب ان يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في موعد لا يتجاوز شهرين وعلى تجديد موعد للاجتماع المجلسين الجديدين في العشرة الأيام التالية لإتمام الانتخابات " . للمزيد من التفاصيل ينظر . جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٥.

(٤) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٢.

(٥) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٠٩.

السعدية[١]، التي كانت قد تشكلت بقيادة أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي[٢].

شكّلت الحكومة لجنة للترشيح في آذار ١٩٣٨، شارك في عضويتها رئيس الوزراء نفسه ومحمود النقراشي ، وكان الغرض من إنشاء هذه اللجنة اختيار مرشحي الحكومة للانتخابات ، كذلك الّفت وزارة الداخلية لجنة أخرى لإعادة تجديد الدوائر الانتخابية على ضوء الزيادة في عدد السكان[٣]، حددت الأيام العشرة التي نص قانون الانتخاب على أن يفتح باب الترشيح أثنائها ، والحجة الرسمية التي تذرعت بها وزارة محمد محمود باشا لإجراء الانتخابات في يومين

---

(١) الهيأة السعدية : تكونت في ٤ كانون الثاني ١٩٣٨ نتيجة انشقاق أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي عن حزب الوفد ،واصدر صحيفة الأساس ، وسميت بهذا الاسم للإيحاء بان أنصارها هم الحفظة الحقيقيون لمبادئ سعد زغلول وأفكاره بعد ان انحرف النحاس بالوفد عن هذه المبادئ ، ضمت الهيأة بعضا من قادة الوفد ، واشتركت في العديد من الوزارات ، واتخذت من نادي سعد زغلول مقراً لها ، كان لزوجة سعد زغلول دوراً مهماً في تأليف هذه الهيأة ، وكان من أهدافها تتمثل بضرورة اتحاد القوى الوطنية للحصول على الاستقلال وإعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية وإصلاح النظام المالي ، ومراعاة علاقات الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس اعترافها باستقلال مصر . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد العليم إبراهيم خلف ، الهيئة السعدية حزب السعديين ١٩٣٨-١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٢٣-٩٨.

(٢) محمود فهمي النقراشي : سياسي مصري ولد عام ١٨٨٨ في الاسكندرية ، وأكمل دراسته فيها لغاية الثانوية ، تخرج من جامعة نوتنغهام البريطانية ، وشارك في ثورة ١٩١٩ ، اتهم مع احمد ماهر في قضية اغتيال السردار لي ستاك عام ١٩٠٤ ، كان احد أعضاء حزب الوفد حتى انشقاقه مع احمد ماهر عام ١٩٣٨ ، تولى عدة مرات مناصب وزارية آخرها عام ١٩٤٦ ، تم خلالها رفع قضية مصر إلى مجلس الأمن ، ونشوب حرب فلسطين عام١٩٤٨ ، توفي عام ١٩٤٨. للمزيد من التفاصيل ينظر : خالد سعود كاظم جواد ، محمود فهمي النقراشي ودوره السياسي في مصر من عام١٨٨٨ حتى عام١٩٤٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٨ .

(٣) ماريوس كامل الديب ، المصدر السابق ، ص٢٢٥-٢٢٦.

بدلاً من يوم واحد ، هو المحافظة على الأمن والنظام ، مثلما جرى عليه العمل منذ بدء الحياة النيابية في مصر[١] .

واستصدر المجلس قانون العفو العام في ١٠ شباط ١٩٣٨ عن بعض الجرائم ذات الصبغة السياسية ، التي وقعت في عهد وزارة مصطفى النحاس، كما أصدر أيضاً قراراً في ٨ آذار ١٩٣٨ يحضر إنشاء الجمعيات أو الجماعات التي يكون في تجهيزها تشكيلات شبه عسكرية لخدمة حزب أو مذهب سياسي[٢]، باستثناء جماعة الاخوان المسلمين[٣].

وفي ١٢ آذار ١٩٣٨ انتهى موعد الترشيحات وأعلنت جميع الأحزاب أسماء مرشحيها ، وعرف ناخبو كل دائرة على وجه التحديد المرشحين الذين

---

(١) جمال فيصل حمد ، المصدر السابق ، ص٦٨.

(٢) وقد طبق هذا القرار على فرق القمصان الزرقاء التي شكلها حزب الوفد وفرق القمصان الخضراء التي أنشأتها جماعة مصر الفتاة. محمد صبيح ، المصدر السابق ، ص١٠٨.

(٣) جماعة الاخوان المسلين : جماعة أنشاها حسن البنا عام١٩٢٨ في مدينة الاسماعلية كحركة دينية تحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، انتقل نشاط الجماعة إلى القاهرة عام١٩٣٢ ، حيث تم عقد المؤتمرات وإصدار الرسائل وإحياء الاحتفالات الدينية ، وفي عام١٩٣٥ أقرت عقيدة الجماعة أي مبادئها ، وفي عام١٩٣٨ دخلت ميدان السياسة المصرية وأصدرت جريدتها النذير نشطت الجماعة خلال الحرب العالمية الثانية ، وفي ٨ كانون الأول١٩٤٨ اصدر رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي قرارا بحل الجماعة ومصادرة أموالهم واعتقال قائدهم . للمزيد من التفاصيل ينظر : كمال السعيد حبيب ، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٢-١٣ ؛ احمد طحان ، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد ، دار =المعرفة ،بيروت ،٢٠٠٧ ، ص٣١-٣٤، لم يطبق القرار على جماعة الاخوان المسلمين بسبب أن الجماعة كانت مسجلة في جمعية الكشافة الأهلية. للمزيد من التفاصيل ينظر : شاكر ضيدان جابر ، سياسة الملك فاروق تجاه الاخوان المسلمين ١٩٣٧-١٩٥٢ ، مجلة جامعة ذي قار ، العدد ٩ ، مجلد ، ٣ ، ٢٠١٣ ، ص٢١٨-٢٢٦.

يتقدمون إليهم ، راغبين في الحصول على ثقتهم ، فبلغ عدد المرشحين الوفديين (٢٣٥) مرشحا ، وبلغ عدد المرشحين القوميين (١١٦) مرشحا ، ورشحت الهيأة السعدية (١١٤) مرشحاً ، أما المستقلين فبلغ عددهم (١٤٦) مرشحا[١] .

أصدر مجلس الوزراء في ٢٠ آذار ١٩٣٨ قراراً بتعديل عدد الدوائر الانتخابية إلى (٢٦٤) دائرة انتخابية بدلاً من (٤٣٢) ، ووزعت على المحافظات والمديريات (٤٤٠٠) وحدة انتخابية[٢] .

وجّه محمد محمود باشا بوصفه وزير الداخلية كتاباً إلى المحافظين والمديرين بخصوص موضوع الترشيحات والتعليمات الصادرة لها بمناسبة صدور المرسوم الخاص بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب في ٣١ آذار و٢ نيسان ١٩٣٨ ، تنفيذاً لنصوص قانون الانتخاب رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥ تتبع التعليمات التالية[٣]:

١. إجراء الترشيح. ٢. تحرير كشف بأسماء المرشحين. ٣. تهيئة مراكز تعرض فيها هذه الكشوف في جميع الدوائر الانتخابية. ٤. الفصل في الطلبات التي تقدم لإدراج أسماء الأشخاص في الكشوف المخصصة للمرشحين .

انتقد مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد سياسة الحكومة التي وجهت لمضايقة الوفديين ، وقد ردَّت الحكومة على هذه الادعاءات ، وقالت إن الوفد

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢٠٦ ، ٣ آذار ١٩٣٨ .
(٢) الأهرام ، العدد ١٩١٩٦ ، ٢١ شباط ١٩٣٨.
(٣) المصدر نفسه.

لما رأى انحراف الناس عنه ، اخذ يتذرع بمثل هذه الحجج ، ليظهر أمامهم بان الحكومة تضطهده ، وأكدت بان الدوائر الانتخابية قُسِّمت بناءاً على ازدياد عدد السكان ، وهذا بدوره يلزم الحكومة بتوسيع عدد الدوائر لاستقطاب الناخبين إليها[١] .

انتهت الانتخابات يوم ٢ نيسان ، وفي اليوم التالي أعلنت النتائج النهائية للنواب الفائزين ، فقد فاز حزب الأحرار الدستوريين بـ(٩٧) مقعداً ، وحصلت الهيأة السعدية على (٨٤) مقعداً ، بينما فاز حزب الوفد بـ(١٢) مقعداً[٢] .

عدَّ حزب الوفد الانتخابات باطلة ، لأنها لا تعبر عن إرادة الأمة ، ووجه حزب الوفد اتهامات إلى بريطانيا وعدّها مساندة لحكومة محمد محمود باشا ، التي أبعدت الكثير من الوفديين عن مواقعهم في الانتخابات الأخيرة ، ولقد اتسم الموقف البريطاني الرسمي منذ بدء الانتخابات بالحياد التام ، فلم تفصح عن رأيها نهائيا حتى لو كان كلاماً بسيطاً ، [٣] .

أما موقف الصحافة البريطانية فكانت بعض الصحف مثل النيوز كرونل ، والديلي مدور ، والديلي سكتش ، لم تعلق على سير الانتخابات بشيء من قلم رؤساء تحريرها ، واكتفت بنشر الأخبار التي وردت من القاهرة في مساحات متفرقة من صفحاتها ، فضلاً عن ذلك فان صحيفة مانشستر جارديان نشرت مقالاً رئيساً على صفحتها الأولى ، ولم تول فيه أهمية تذكر بشأن القول السائد في لندن بأنَّ الانتخابات لم تكن عادلة ، ونوهت في تعليقها بان محمد محمود

(١) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٧٢.
(٢) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.
(٣) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٧٧.

باشا لا يقل في صدق وطنيته عن مصطفى النحاس ، أما صحيفة التايمس ، فذكرت : "ان الانتخابات المصرية أسفرت عن خذلان مندهش لرجال الوفد "[١].

ألقى رئيس الوزراء خطاباً انتخابياً أمام جمع غفير من أبناء الشعب شكَّل الطلبة الجامعيون العدد الأكبر منه ، وأكد في خطابه على الأسباب التي أدت إلى استقالة الوزارة ، ووعد الشعب بتطبيق حكومته للعدالة بين شرائح المجتمع وتحقيق المنجزات في مختلف الميادين ، وتألفت عقب انتهاء التجمع تظاهرة كبيرة اشتركت فيها أعداد كبيرة من مختلف شرائح الشعب ، وكانت تهتف للملك فاروق ولرئيس الوزراء محمد محمود باشا[٢] .

كان من أعمال الوزارة قرار إنشاء وظيفة مفتش عام للجيش المصري في ميزانية الوزارة الحربية[٣]، وصدر مرسوم بتعيين عــزيز المصري[٤] مفتشاً عاماً للجيش المصري ، كما زاد اهتمام الوزارة بالجيش ، فاعتمدت المبالغ اللازمة لتدعيم مختلف وحداته العسكرية وإنشاء إدارات جديدة والتوسع في إقامة

---

(١) الأهرام ، العدد ١٩٢٤٠ ، ٦ نيسان ١٩٣٨ .

(٢) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٥٥.

(٣) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٢.

(٤) عزيز المصري : عسكري وسياسي مصري من أصل شركسي ، ولد عام ١٨٨٠ في القاهرة ، وتعلم فيها ، درس العسكرية في تركيا وألمانيا ، عين مدرسا بكلية الأركان في تركيا عام ١٩٠٧ ، حارب في ليبيا ضد الايطاليين عام ١٩١١ ، أثناء الحرب العالمية الأولى التحق بقوات الحسين بن علي شريف مكة عام ١٩١٦ ، عين وزيراً للحربية وقائدا للجيش العربي، تولى منصب المفتش العام للجيش المصري ، ثم رئيسا لهيأة أركان حرب الجيش المصري عام ١٩٣٩ ، حاول الهرب من مصر فقبض عليه وأطلق سراحه ، عين سفيراً لمصر في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٣. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد صبيح ، بطل لا ننساه عزيز المصري وعصره ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، (د.ت) .

المستشفيات العسكرية[١]، ولتعزيز سلاح الطيران وخولت الوزارة الحربية شراء(٦) طائرات جديدة لإنشاء سرب جوي بقيمة ٧٧٠٠ جنيه مصري والتوسع في فتح مدارس تعليم الطيران[٢].

وكان من أعمال الوزارة أيضاً محاربة تفشي الأمية ، فقام محمد محمود باشا بتوفير الاعتمادات المالية لوزارة المعارف للنهوض بالتعليم الإلزامي ، واستطاع تدبير ٧٠ ألف جنيه مصري لبناء مدارس جديدة[٣]، كما تم إلغاء تدريس اللغة الإنكليزية في السنة الأولى من الدراسة الابتدائية ، والتدريس باللغة العربية في المدارس الابتدائية[٤] .

بعد الانتهاء من الانتخابات وظهور نتائجها، اجتمع مجلس الوزراء برئاسة محمد محمود باشا في ٥ نيسان ١٩٣٨ وعرضت في الاجتماع التفاصيل الكاملة لما انتهت إليه الانتخابات ، وقال محمد محمود باشا : " إنَّ هذه الوزارة قامت من اجل الانتخابات ، وطالما انتهت الانتخابات ، فإننا نعد العدة لتقديم استقالة الوزارة إلى الملك فاروق ، وتمّ الاتفاق على أن تقدم الاستقالة في الساعة الخامسة في نفس التاريخ "[٥] .

رفعت الاستقالة إلى الملك ، ولم يبت بالأمر في حينه ، وأبقى أمر الاستقالة عنده ، وكان رئيس الوزراء يظن أن لعلي ماهر رئيس الديوان يد في

(١) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٣.
(٢) المصدر نفسه ، ص٢٨٢ .
(٣) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٢٩.
(٤) خالد عزب و محمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢٣١.
(٥) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٥٧.

هذا الأمر ، ومضت أيام عدة ولم يبت الملك بالموضوع ، ووضع مجلس الوزراء خطاب العرش، وافتتح البرلمان وجرت المراسيم كاملة ، وانتخب بهي الدين بركات[١]

رئيساً لمجلس النواب ، وبقي أمر استقالة الوزارة ولم يبت فيه أحد في ذلك الوقت[٢].

كان وراء تقديم هذه الاستقالة سببان أولهما هو سبب سياسي ، لأنَّ الوزارة كانت قد تألفت لإشعار الناس بقوتها ، وإرغام الذين يثيرون القلق للهدوء والاستقرار ، أما السبب الثاني فهو دستوري هدفه إعطاء الملك حرية اختيار الوزارة الجديدة في ضوء نتائج الانتخابات ، لاسيما أن مرشحي محمد محمود باشا قد حصلوا على الأغلبية في مجلس النواب[٣]، إلاّ أنّ الملك فاروق أثارة على محمد محمود باشا أن يؤجل الاستقالة لإجراء مشاورات لتأليف الوزارة الجديدة[٤] .

(١) محمد بهي الدين بركات : ولد عام١٨٨٨ ، كان والده محمد فتح الله ، تلقى تعليمه بالمدرسة الخديوية الثانوية ، وتخرج من مدرسة الحقوق الخديوية ١٩٠٩ ، استكمل دراسته في فرنسا ، ونال درجة الدكتوراه في القانون من جامعة مونبليه عام١٩١٢عين قاضيا بالمحاكم المختلطة ووكيل لوزارة في وزارة محمد محمود باشا ١٩٣٧ ، انتخب عام١٩٤٠ رئيسا للمجلس النواب ،وفي ١٩٤٥ ، عين رئيسا لديوان الذي أعلن لحين تشكيله الوزارة في ٢أب ١٩٥٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : رؤوف عباس =،شخصيات مصرية في عيون أمريكية ،دار الهلال،القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٥-٥٧.

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكراته في السياسة ،ج٢ ، ص٧٣.

(٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٠.

(٤) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص١١٩.

استمرت المشاورات ثلاثة أسابيع ، ممّا خلق أزمة وزارية ، إذ كانت هناك خلافات بين رئيس الوزراء وعلي ماهر رئيس الديوان[١]، لأن محمد محمود باشا لم يرشح كامل البنداري لعضوية الوزارة الجديدة ؛ بحجة انه رجل علي ماهر ، وانه ينقل إليه ما يجري في مجلس الوزراء ، وأخيراً انتهت الأزمة ولم يكن البنداري من أعضائها ، وهكذا قبلت استقالة محمد محمود باشا من الوزارة في ٢٧ نيسان ١٩٣٨[٢].

وزارة محمد محمود باشا الثالثة ٢٧ نيسان ١٩٣٨-٢٤ حزيران ١٩٣٨:

بعد أن قدّم محمد محمود باشا استقالته من الوزارة ، كلفه الملك بتشكيل الوزارة الجديدة ، التي عرفت بوزارته الثالثة[٣]، خلقت المشاورات على تشكيل وزارة محمد محمود باشا الثالثة أزمة وزارية تمثلت في رغبة رئيس الوزراء أن تضم وزارته الجديدة العدد الأكبر من حزب الأحرار الدستوريين ، بوصفه الحزب الذي حصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات ، وقد رفض القصر هذا الأمر على أساس أنّ مثل هذا العمل سوف يؤدي إلى إضعاف الصفة الائتلافية للوزارة[٤] .

---

(١) ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص١٩٣.

(٢) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص١١٩ ؛ محمد حسنين هيكل ، مذكراته في السياسة ، ج٢ ، ص٧٣ .

(٣) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص١٦٩.

(٤) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٤ .

سعى محمد محمود باشا للتحالف مع هيأة السعدية ، فأصبح للأحرار خمسة وزراء ، وللسعديين العدد نفسه ، وبلغ عدد الوزراء المستقلين ثلاثة فقط.

فتألفت الوزارة على النحو التالي : محمد محمود باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، إسماعيل صدقي وزيراً للمالية، عبد الفتاح يحيى وزيراً للخارجية، احمد محمد خشبة وزيراً للحقانية، محمد صلحي عيسى وزيراً للمواصلات، احمد لطفي السيد وزير الدولة، حسن صبري وزيراً للحربية والبحرية حسين سري وزيراً للأشغال العمومية، مراد وهبة وزيراً للتجارة والصناعة، احمد كامل وزيراً للصحة، محمد حسين هيكل وزيراً للمعارف، رشوان محفوظ وزيراً للزراعة، الشيخ مصطفى عبد الرزاق وزيراً للأوقاف(١).

عندما تألّفت الوزارة بدأ الصراع قوياً بين محمد محمود باشا ورئيس الديوان الملكي علي ماهر ، وكان الأخير يهدف من ذلك أن يثبت للرأي العام المصري عجز الوزارة القائمة عن تحمل مسؤوليتها(٢)، وعمد محمد محمود باشا بتعضيد وجود الأحرار الدستوريين في الحكم بتعيين مصطفى عبد الرزاق وزيراً للأوقاف ومحمد حسين هيكل وزيراً للمعارف(٣) .

وقد أوضح محمد محمود باشا: "أن هذه الوزارة الجديدة هي وزارة قومية كالوزارة السابقة ، وقد عقدنا العزم على تنفيذ ما جاء في خطاب العرش الذي

(١) اياد عايش محمد الكبيسي ، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٩ ، ص٣٣ ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٥٣٥.
(٢) ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص١٩٤ .
(٣) محمود عبدالله صالح ، المصدر السابق ، ص٧٢.

أعدته الوزارة الماضية ، وسيتم ذلك خلال الدورة البرلمانية الحالية ، وأننا نحرص كما حرصنا سابقاً فيما يخص مراعاة العدل بين الجميع تنفيذاً للخطة القومية التي سرنا عليها في الوزارة السابقة ، كذلك سنحرص على إتباع التقاليد الدستورية الصحيحة في جميع تصرفاتنا ، وأني بهذه المناسبة يسرني أن أعلن شكري لزملائي الذين عاونوني في الوزارة المستقيلة ، واقتضى تأليف الوزارة الجديدة ألا يشتركوا فيها معنا ، واسأل الله أن يوفقني وزملائي لتحقيق ثقة ملكنا وما ترجوه امتنا"[١] .

أدرك علي ماهر خطورة الموقف واخذ يعمل على التقرب من النحاس ،فالتقى به في ١٧ حزيران ١٩٣٨ في كورنيش الاسكندرية ، ثم زاره في داره للاتفاق معه لإفشال مساعي الوزارة ، إلاّ أن إصرار النحاس على الوزارة المحايدة ، وإجراء انتخابات جديدة ، إذا استقالت وزارة محمد محمود باشا ، وبالتالي فان النحاس افشل مساعي علي ماهر[٢] .

واجهت وزارة محمد محمود باشا أزمة وزارية جديدة على المقاعد الوزارية ، إذ كانت الوزارات تتدرج في الأهمية حسب تواجدها على ساحة العمل الداخلي ، وكانت وزارة الحربية من الوزارات التي تفجر حولها وحول من يشغلها ، وذلك بعدما اكتسبته من أهمية بعد الاهتمام بالجيش ،الأمر الذي أدّى إلى زيادة شقة الخلاف بين القصر ورئيس الوزراء[٣].

---

(١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٥٤٣ .

(٢) ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص١٩٥ .

(٣) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

كان محمد محمود دائم الشكوى للسير لامبسون من تصرفات الملك فاروق وتأثره بالمحيطين به ، لاسيما علي ماهر ، الذي كان وبحسب رأي لامبسون لا يترك محمد محمود باشا يتمتع بمنصبه دون إزعاج ، لذلك صرّح رئيس الوزراء بانه لا يستطيع العمل في ظل هذه الظروف ، وقد ألقى لامبسون باللوم على محمد محمود باشا ؛ لأنه يتعامل مع الملك فاروق على انه شخص ناضج ، كما تنبأ لامبسون بقصر المدة المتبقية من عمر هذه الوزارة[١] .

وبعد فشل علي ماهر في التعامل مع الوفد اتجه إلى أسلوب جديد ، وهو بث الدعاية على أن صحة محمد محمود باشا غير جيدة ، وانه يرغب بالاستقالة[٢]، وقدّم علي ماهر استقالته للملك ، بعد النجاح في تجاوز الأزمة الوزارية ، وبعد أن استقرت الأمور ، فقد انتهت مهمته ، وكان طبيعياً أن يرفض الملك الاستقالة ، مما عدّ مؤشراً لدعم مركز علي ماهر في مواجهة خصومه ، لاسيما رئيس الوزراء[٣]. إلا أن الملك رفض الاستقالة ، كما أن رئيس الوزراء أدرك طبيعة المناورة ، وأدرك أيضاً أن موقف الوزارة لن يجعلها تصمد أمام مناورات علي ماهر[٤].

وخلال مدّة حكم هذه الوزارة زاد الاهتمام بالجيش ووافق على زيادة عدد طلبة الكلية الحربية إلى (٦٠٠) طالب في السنة للوفاء باحتياجات الوحدات الجديدة في الجيش ، كما وافق المجلس بناءاً على رغبة الملك على اعتماد مبلغ (٦٩١) جنيه مصري لإنشاء موسيقى شواري الجيش ، كما أقرَّ المجلس

---

(١) بشير حمود علوان الدراجي ، المصدر السابق ، ص١٨٤.
(٢) ماريوس كامل ديب ، المصدر السابق ، ص٢٢٧-٢٢٨.
(٣) ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص١٩٧.
(٤) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٥.

أيضاً الكادر الجديد للموظفين ، الذي يضم الترقيات والعلاوات والتوحيد بين الكادر الحكومي والخاص على أن يُنفَّذ من أول ايار ١٩٣٨[١] .

لذا رأى رئيس الوزراء تأليف وزارة جديدة تضم إلى جانب الأحرار الدستوريين الهيأة السعدية، وان كانوا قد حصلوا على عدد كبير في الانتخابات، ولم يمثلوا في الوزارة ، وذلك لمواجهة الحد من دسائس القصر ، وبذلك وضع القصر أمام احتمالين: أما تشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس الديوان لا تستند على تأييد الأحزاب ، أو تشكيله لهذه الوزارة التي تتمتع بهذا التأييد ، وكان قد قدم استقالة وزارته وترك للملك الخيار ، فقبل الأخير الاستقالة[٢] .

إنَّ أهم ما تم ملاحظة على وزارة محمد محمود باشا الثالثة ، أنها لم تعمر طويلاً ، ولم يتجاوز عمرها الشهرين ، قضاها في صراع مرير مع رئيس الديوان الملكي علي ماهر[٣] .

٢. وزارة محمد محمود باشا الرابعة ٢٤ حزيران ١٩٣٨ – ٨ أب ١٩٣٩:

شكّل محمد محمود باشا وزارته الرابعة في ٢٤ حزيران ١٩٣٨ ، وقد عرض الأمر على السير لامبسون فكرة الاستفادة من الهيأة السعدية والاعتماد

---

(١) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٥ .

(٢) محمد عودة ، كيف سقطت الملكية في مصر فاروق بداية ونهاية ، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، (د.م) ٢٠٠٣ ، ص٥٣-٥٤.

(٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٢.

على أغلبيتها البرلمانية لمواجهة علي ماهر ، وقال رئيس الوزراء إن هذه الفكرة ستقابل بالموافقة من قبل السعيديين[١] .

رأى محمد محمود باشا تأليف وزارة من أصحاب الأغلبية في البرلمان (الأحرار الدستوريين – السعديين) ، مما يكفل للوزارة الجديدة غالبية قوية ومن ثم يتمكن بهذا الإجراء الحد من دسائس القصر ودسائس علي ماهر ،وقد ذكر محمد محمود باشا في لقاء له مع السفير البريطاني أن هذه الوسيلة أفضل طريقة للرد على كل عمل من القصر[٢] .

وصف لامبسون هذه الفكرة بأنها بارعة وماهرة ، ثم سأل محمد محمود باشا هل تعتقد أن أحمد ماهر[٣] سيعمل ضد أخيه علي ماهر ؟ ، فأجاب محمد محمود باشا: بأنه سيفعل ذلك ، وأضاف انه إذا رفض الملك فاروق هذه الفكرة سوف تنتهي المسألة بتولي علي ماهر الوزارة على أنقاض النظام الوزاري

(١) بشير حمود علوان الدراجي ، المصدر السابق ، ص١٨٤-١٨٥ .

(٢) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٤.

(٣) احمد ماهر : سياسي مصري ورئيس وزراء ، ولد عام ١٨٨٨ ، تخرج من مدرسة الحقوق عام١٩٠٨ ، نال شهادة الدكتوراه من جامعة موبليه في فرنسا ، شارك في ثورة١٩١٩ ، ثم انضم إلى حزب الوفد ، اشتهر بخبرته المالية ونشاطه البرلماني ، اختير رئيسا لمجلس النواب عام١٩٣٦ ، انشق عن حزب الوفد وأسس مع محمود فهمي النقراشي الهيأة السعدية عام١٩٣٨ ، ترأس الوزارة في كانون الثاني ١٩٤٥ ، اغتيل في مبنى البرلمان المصري على يد احد عناصر مصر الفتاة في ٢٤ شباط ١٩٤٥ بسبب إعلانه الحرب على دول المحور . للمزيد من التفاصيل ينظر : بشير حمود علوان الدراجي ، المصدر السابق ، ص١٢١.

الجديد المعقود بوزارة محمد محمود[١]، على أن يمثلهم في الوزارة كل من أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي[٢]، بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين عرض عليهم اشتراكهم في وزارته ونجح في الحصول على موافقتهم ، بالرغم مما كان يمكن أن تعنيه هذه الموافقة من دخول أحمد ماهر زعيم الهيأة السعدية في صراع مع أخيه علي ماهر بينما يسعى محمد محمود تدعيم مركز وزارته من خلال الاتصالات التي كان يجريها مع السعديين[٣] .

قابل محمد محمود باشا الملك فاروق وأطلعه على نيته التعديل في الوزارة ، واظهر الملك رضاه ، بالمقابل قام محمد محمود باشا بإجراء التعديل الوزاري في ٢٤ حزيران ١٩٣٨ وهي وزارته الرابعة ، وتشكلت الوزارة على النحو التالي: محمد محمود رئيسا للوزارة ، وعبد الفتاح يحيى وزيراً للخارجية ، وأحمد ماهر وزيراً للمالية ، وأحمد محمد خشبة وزيراً للحقانية ، ومحمود فهمي النقراشي وزيراً للداخلية ، حسن صبري[٤] وزيراً للحربية ، ومحمود غالب وزيراً للمواصلات ، وحسين سري وزيراً للأشغال العمومية ، ومحمد حسين هيكل وزيراً للمعارف العمومية ، ورشوان محفوظ وزيراً للزراعة ، والشيخ مصطفى عبد الرزاق وزيراً

---

(١) سامي أبو النور ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص١٧٨.

(٢) محمد التابعي ، أسرار الساسة والسياسة مصر ما قبل الثورة ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠ ،ص١٧٠.

(٣) محمد صالح حسين ، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٤) سياسي مصري ، اشتغل بالمحاماة ، وتدرج في المناصب القضائية ، عين وزيرا مفوضا في لندن عام١٩٣٥ ، تولى وزارة الحربية والبحرية عام ١٩٣٨ ، ورئاسة الوزراء مرة واحدة خلفا لعلي ماهر باشا عام١٩٤٠، توفي وهو يلقي خطاب العرش أمام البرلمان في ١٩٤٠. للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٢٢.

للأوقاف ، وسابا حبشي وزيراً للتجارة والصناعة ، وحامد محمود وزيراً للصحة[١].

غلب على هذه الوزارة طابع التوازن بين حزب الأحرار الدستوريين والهيأة السعدية ، فحصل كل منهما على خمس وزارات ، وتولى المستقلون ثلاث وزارات[٢]، وتضمن برنامج الوزارة العناية بإصلاح أحوال الشعب الاجتماعية ، وتحقيق النهضة السريعة للبلاد في ميادين الاقتصاد والتربية والصحة ، وكذلك توفير الجهود لتعزيز الدفاع عن البلاد في الداخل والخارج ، وصيانة الأمن وتأمين الأفراد على أرواحهم وأموالهم في الداخل والدفاع عن مصر[٣] .

تشير محاضر اجتماعات مجلس الوزراء إلى استمرار تدعيم الجيش والاعتمادات المدرجة للقوات المسلحة ، ومشروعات الدفاع الوطني ، وقد تقرر اعتماد المبالغ لشراء (٢٣) طائرة متوسطة لتعليم طلاب كلية الطيران الملكية ، واعتماد لإنشاء قوة بحرية للدفاع عن شواطئ مصر وإنشاء مصانع للأسلحة الصغيرة والمفرقعات[٤] .

كما وافق المجلس على تجفيف جزء من بحيرة مريوط لجهة محرم بك ، لإنشاء مطار عليها ، بدلاً من مطار الدهلقية ، الذي تقرر تخصيصه للدفاع الحربي ، كما قررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لبحث مسألة التموين ، كما

---

(١) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٦.

(٢) محمد صالح حسين ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٣) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٦١.

(٤) نقلا عن : كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٨.

صدر مرسوم بإطلاق اسم وزارة العدل على وزارة الحقانية ، ووزارة الدفاع المدني بدلا من وزارة الحربية[١].

قدّمت الوزارة إلى البرلمان مشروع قوانين الضرائب ، التي صارت بعد إقرارها الحجر الأساس في النظام الضرائبي الحديث ، وكانت الضرائب قبل ذلك مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات ، وكان هذا منافيا للعدالة الاجتماعية ،فأوجدت هذه القوانين شيئا من التوازن ، والتي أمدت ميزانية الدولة بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح ، ووافق مجلس الوزراء على الاعتمادات اللازمة لانشاء وظائف جديدة بمصلحة الضرائب، كما أقر المجلس إنشاء جامعة الاسكندرية ، وكانت نواة هذه الجامعة إنشاء فرع تابع لكلية الطب في جامعة فؤاد الأول وفرعين للحقوق والآداب ،وإنشاء مدرستين للزراعة والتجارة ، وفي ٢٦ أب ١٩٣٨ وافق المجلس على الاعتمادات التي طلبتها وزارة المعارف لهذا الغرض ، كذلك تم اعتماد (١٠٠٠٠) عشرة ألاف جنيه لشراء (١٥٠) صافرة إنذار من شركة اريكسون السويدية ، لتركيبها في المدن المصرية ، كما اقرّ مجلس الوزراء تعديل مواعيد الأعياد الوطنية فجعل ١٣ تشرين الثاني من كل عام عيد للجهاد الوطني ، ويوم ١٥ آذار عيدا للاستقلال ، وبناءاً على اقتراح اللجنة المالية تمَّ تخفيض رواتب الوزراء ، كما أقرت الحكومة تعميم التعليم العسكري بمعاهد التعليم الثانوي والجامعة وجعله مجاناً[٢] .

---

(١) جمال فيصل حمد المحمدي ، المصدر السابق ، ص٦١.

(٢) محمد مندور ، صفحات من تاريخ مصر المعاصرة ، دار المستقبل العربي ،بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٣٨-٣٩ ؛

أ. مشروع اتفاقية الثكنات ومحاولة تطوير الجيش :

بعد الانتهاء من تأليف الوزارة جرت زيارتان متبادلتان بين السفير البريطاني لامبسون ومحمد محمود باشا ، وضعت فيهما أُسس التعاون بين مصر وبريطانيا ، لاسيما في قضية الدفاع عن مصر في الوقت الذي كانت مصر واقعة تحت ضغط التزاماتها بموجب معاهدة ١٩٣٦ العسكرية ، لاسيما في بناء الثكنات العسكرية للقوات البريطانية ومسألة تقوية الجيش المصري[١] .

تعهدت بريطانيا بحسب المعاهدة أعلاه أن تبني للجيوش البريطانية ثكنات مناسبة على القنال ، لنقل الجيش البريطاني من القاهرة والاسكندرية إليها ، وفي أثناء المفاوضات اقترحت الحكومة البريطانية أن تدفع لها الحكومة المصرية المبالغ لبناء هذه الثكنات ، فرفضت الحكومة المصرية هذا الاقتراح ، وقررت أن تقوم بريطانيا بنفسها بالبناء ، لاعتقادها أنَّ تكاليف البناء ستكون أقل من المبلغ المقترح إذا قامت هي بالعمل ، وألفت لجنة مصرية – بريطانية للنظر في تكاليف البناء ، وانتهت من تقريرها ، فقدرت تلك التكاليف بمبلغ (١٢) مليون جنيه مصري ، وهذا مبلغ لا تتحمله الميزانية المصرية في ذلك الوقت[٢].

(١) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٢٦ .

(٢) جعفر عباس حميدي ،المصدر السابق ، ص٥٥٥.

سافر رئيس الوزراء المصري إلى لندن في تموز ١٩٣٨ ، ومعه حسين سري وزير الأشغال ، وعبد الحميد بدوي[1] رئيس لجنة القضايا للتباحث مع الحكومة البريطانية بشأن بناء الثكنات ، وقد كانت مسألة الثكنات مرتبطة بأهم نقطة في المعاهدة ، وهي الجلاء التدريجي عن مصر ، حسب ما ورد في معاهدة ١٩٣٦[2].

طرحت الحكومة البريطانية على الوفد المصري مقترحا بهذا الشأن ، وهو إمّا أن تبني بريطانيا هذه الثكنات وتدفع مصر نصف التكاليف ، أو تبنيها مصر وتدفع بريطانيا ربع التكاليف ، فوافق الوفد المصري على المقترح الثاني، إلاّ أن ضخامة التكاليف جعلت مصر تتأخر في تنفيذها في الوقت المحدد[3]، وكانت بريطانيا لا تلح على مصر بشأن التأخير ، من اجل أن تبقى قواتها في أماكن تواجدها ، وتكون سريعة التدخل في شؤون مصر الداخلية ، وفي ظل ذلك ظهرت أصوات مصرية تطالب الحكومة بالتفاوض مع بريطانيا لتعديل

---

(١) عبد الحميد بدوي : ولد في الاسكندرية عام ١٨٨٧ ، تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية الأول على دفته عام١٩٠٨ ، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة غرينوبل في فرنسا عام١٩١٢ ، اختير ضمن لجنة الثلاثين التي أنجزت إعداد دستور ١٩٢٣ ، اشترك في اغلب المفاوضات التي أجرتها مصر مع البريطانيين ، كما اشترك في مفاوضات إلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، اختير وزيرا للمالية في وزارة حسين سري عام١٩٤٠ ، ووزيراً للخارجية في وزارة محمود فهمي النقراشي ، اختير قاضياً في محكمة العدل الدولية في لاهاي ، ثم نائباً لرئيس المحكمة عام١٩٤٦ ،وبقي في منصبه حتى وفاته عام ١٩٦٥ . عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٨١٠.

(٢) اياد عايش محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص٣٦.

(٣) عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٢٦-٢٢٧.

المعاهدة وخاصة البند المتعلق ببناء الثكنات ، من أجل زيادة مساهمة بريطانيا في تكاليف بناء الثكنات[١] .

قدّم محمد محمود باشا هذه المقترحات إلى وزير الخارجية البريطاني هاليفاكس[٢] (Halifax)، وكانت هذه المقترحات تبين ضرورة مساهمة بريطانيا بنصف تكاليف بناء الثكنات ، وحصلت موافقة مبدئية على ذلك ، وعرض الموضوع على الحكومة البريطانية ، ووافقت عليه ، وعقد ما يسمى باتفاقية الثكنات في تموز ١٩٣٨[٣].

لاقت هذه الاتفاقية معارضة شديدة من قبل حزب الوفد ،الذي كان يرى أن الحكومة كان عليها الإصرار والتمسك بتكاليف الثكنات التي كان على مصر أن تدفعها عند إبرام المعاهدة ، لأن هذه الثكنات تقام للجنود البريطانيين وليس للجنود المصريين[٤]، كما أن مصر رفضت أن تدفع قيمة بناء الثكنات وحدها

---

(١) اياد عايش محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص٣٦.

(٢) هاليفاكس : سياسي ودبلوماسي بريطاني ، ولد عام١٨٨١ في قلعة كاستل في ديفونشاير ، وهو الابن الرابع ليفسكونت هاليفاكس الثالث ، تعلم في كنيسة ايتون ، دخل البرلمان عن حزب المحافظين عام١٩١٠ ، عين نائباً للملك في الهند عام ١٩٢٥–١٩٣٨ ، ثم وزيراً للخارجية في شباط ١٩٣٨ ، بعدها سفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية . للمزيد من التفاصيل ينظر :

The EncycioPedia Britannica , vol . vi ,p.21.

(٣) وقد تضمنت الاتفاقية دفع مصر نصف التكاليف بدلاً من ربعها على ان هذه الاتفاقية قدرت التكاليف باثني عشر مليون جنيه ، في حين قدرت في أثناء مفاوضات عام ١٩٣٦ بعشرة ملايين وارتفعت ما تدفعه مصر من ثلاثة ملايين إلى ستة ملايين. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد صالح حسين ، المصدر السابق ، ص٧٤ ؛ خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(٤) عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٢٨ ؛ احمد زكريا الشلق ، حزب

،فشاركت بدفع المبلغ ، فكيف تدفع أكثر مما رفضته من قبل، وكان رأي حزب الهيئة السعدية متطابق مع رأي الوفديين ، لذلك فإن اتفاقية الثكنات هذه لم تنفذ ، بسبب ضخامة التكاليف ، وصعوبة وضع مصر المالي آنذاك[١].

ترتب على عدم بناء الثكنات بقاء القوات البريطانية منتشرة على طول البلاد المصرية ، كما كان الأمر قبل المعاهدة ، بعد ذلك اتجهت المفاوضات إلى تطوير الجيش المصري ووسائل الدفاع عن مصر ، فانتهز رئيس الوزراء المصري فرصة وجوده في لندن فتقدم بطلب إلى وزير الخارجية البريطاني يتعلق بالحصول على المعدات والمدافع لتطوير الجيش[٢]، ولما كانت بريطانيا تدرك أن وصول الجيش المصري لمرحلة مهمة تؤهله للدفاع عن نفسه وعن قناة السويس يعطي مصر الفرصة للمطالبة بخروج القوات البريطانية عن مصر ، من أجل ذلك اتبعت بريطانيا أسلوب المماطلة في هذه المسألة ، وحرصت على أن لا تقدم لمصر إلا أردء أنواع الأسلحة[٣].

في ظل تأزم الوضع الدولي وظهور نذر الحرب العالمية الثانية ، تصاعدت المطالبة بتطوير الجيش المصري لحماية مصر ، لذلك اتجهت حكومة محمد محمود باشا إلى إعداد مشروع الخطة الخمسية التي اقرها مجلس الدفاع الأعلى

الأحرار الدستوريين ، ص٢٠٦.

(١) عبد العظيم محمد رمضان ،الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٢٨ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٧٤.

(٢) اياد عايش محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص٣٧ .

(٣)اياد عايش محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

إذ بلغت نفقات المشروع (٤٨) مليون جنيه مصري ، وكان هدف الخطة زيادة عدد الجيش المصري وزيادة سلاح الطيران الحربي ، وبناء أسطول البحري[١] .

تمَّ الاتفاق بين محمد محمود باشا والحكومة البريطانية على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الأسلحة للجيش المصري من غير المصانع البريطانية ، تجنباً للتأخير ، فتحررت بذلك مصر من القيود التي كانت بريطانيا قد فرضتها على تسليح الجيش المصري ولتحقيق ذلك سافر وزير الحربية حسن صبري واتفق مع المصانع الفرنسية على توريد (١٢٠) مدفع فورتر ، كما تقدمت البعثة العسكرية البريطانية بمذكرة لزيادة عدد الضباط لمواجهة توسعات الجيش ، وذلك عن طريق زيادة المقبولين في الكلية الحربية ، وتخفيض مدة الدراسة بها ، والإكثار من إرسال البعثات إلى بريطانيا ، وقد أدّت تلك السياسة إلى زيادة عدد الجيش وتطوير أسلحته ، حتى صار لمصر في نيسان ١٩٣٩ (٣٠) ألف جندي وفرقة دبابات ووحدات ميكانيكية وقوة جوية[٢] .

ب-موقف وزارة محمد محمود باشا من الحرب العالمية الثانية :

مع نهاية أيلول ١٩٣٨ أخذت الدلائل تشير بوضوح إلى أن العالم يسير نحو حرب عالمية ثانية ، ممّا أدى إلى بروز فكرة حياد مصر في هذه الحرب[٣]، ففي الأول من تشرين الثاني ١٩٣٨ أعرب محمد محمود باشا للامبسون عن رغبة حكومته في التفاوض مع ايطاليا لتجنيب بلاده من الدخول في حرب ، لكن الخارجية البريطانية ردّت على هذا الطلب بالإيعاز إلى

(١)المصدر نفسه ، ص٣٨ .

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢٣٥.

(٣) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٤٠.

لامبسون بضرورة الضغط على رئيس الوزراء المصري وإفهامه استحالة عقد اتفاق حسن نوايا أو ميثاق عدم اعتداء مع ايطاليا في توضيح المدة ، وتذكيره بالمخاطر الجسيمة التي يمكن أن تترتب على ذلك ، اقترح لامبسون على الحكومة المصرية تضع مقترحات لتعترف مصر من خلالها بالسيادة الايطالية على الحبشة ، وتعبّر عن رغبتها بأن ينظر الجانب الايطالي بعين الاعتبار إلى العلاقة الطويلة بين الكنيسة القبطية وبلاد الحبشة ، وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا المقترح ، وقدّمت مذكرة إلى الوزير المفوض تتضمن الاعتراف بالسيادة الايطالية على الحبشة دون أي مقابل سوى الإعراب عن انفتاح مصر وان العلاقات ودية بينها وبين ايطاليا فهما ضمان للتوصل لحل المسائل العالقة بين البلدين(١).

وقد طلب وكيل رئيس الديوان الملكي كامل البنداري من محمد محمود باشا إلغاء موكبي الدرجات النارية ، الذي كان يسبق سير السفير البريطاني عند ذهابه وإيابه ، وهو مظهر من مظاهر الذي يحاط بها لامبسون قبل عقد معاهدة ١٩٣٦ ، إذ عدّ فاروق أن هذه مقالة بوصفه ملكا لمصر لا يجب أن يشاركه فيها أحد ، وتمكّن محمد محمود من إقناع لامبسون بالتخلي عن هذه المظاهر(٢)، لم يشأ لامبسون أن يجعل موضوع إلغاء موكبه أساساً للخلافات مع القصر ، وإنما أراد أن يتحين الوقت المناسب حتى يرد على الملك فاروق ، ووجد لامبسون الفرصة عندما طلب من محمد محمود باشا أن يبعد مهندس

---

(١) بشير حمود علوان الدراجي ، المصدر السابق ، ص١٨٧.

(٢) سامي أبو النور ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٣١.

القصر فيروتشي ، إلاّ أنّ الملك طلب مهلة قصيرة وبعدها يتخلص منه نهائيا[١] .

وعد محمد محمود باشا لامبسون بأنَّ تعين فيروتشي سيكون بصفة مؤقتة ، وسوف يتخلص منه بسهولة[٢]، كذلك روي أن محمود فهمي النقراشي وزير الداخلية قد قدّم تقريراً سرياً عن اتصال الملك بالإيطاليين ، وتردده معهم على المقاهي الأمر الذي رأى محمد محمود باشا انه يغضب السفير البريطاني ، فطلب من الملك إبعادهم أيضاً[٣].

لذلك قام محمد محمود باشا بتفويض الأمير شكيب ارسلان بالتوسط لدى الدوتشي موسوليني[٤] (Mussolini) لإتاحة الفرصة لعقد معاهدة عدم

---

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٠٩.
(٢) كمال عبد الرؤوف ، الدبابات حول القصر مذكرات لورد كليرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ص٤٧ ؛ مؤسسة الأخبار ، (د.م) ، (د.ت) ، ص٧٥ .
(٣) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٠٩.
(٤) ولد بينيتو موسوليني في ٢٩ تموز ١٨٨٣ في قرية دوفيا دي بريدايبو باقليم اميليا رومانيا شمال ايطاليا ، هاجر في عام ١٩٠٢ إلى سويسرا هرباً من الخدمة العسكرية وخلال هذه المدة لم يستطع العثور على عمل دائم فيها ، اشتغل مدرساً للصف الابتدائي في بلدة غوالتياري ، وفي شباط ١٩٠٩ وجد له عملاً في مدينة تريشو ذات الأصول الايطالية والتي كانت تحت سيطرة الإمبراطورية النمساوية المجرية وهنا اشتغل شغلاً إدارياً للفرع المحلي للحزب الاشتراكي ومحرراً لصحيفة افيينري دل لافوراتوري وعندما أعلنت ايطاليا عام ١٩١١ الحرب على الدولة العثمانية وتحركت لغزو ليبيا قاد موسوليني مظاهرات ضد الحرب وحكم عليه بالسجن لعدة أشهر حيث قضى عامين بالجيش ، وعندما بدأت الحرب العالمية الأولى أصبحت الفاشية حركة سياسية منظمة بعد اجتماع ميلانو ، وفي ٢٣ آذار ١٩١٩ أسس موسوليني فاسكي دي كومبا تيمتو وتمكن من دخول البرلمان في عام ١٩٢١. للمزيد من التفاصيل ينظر :
https://ar.m.wikipedia.org.

اعتداء وحسن الجوار ، وقد اضطلع الأمير بالمهمة ، وقام بالاتصال بالمركيز لاتزاديانا ، مبعوث موسوليني للتباحث مع الأمير وبالفعل عقد الأمير جلستين مع المركيز ، اتفق خلالها على سحب القوات الايطالية من الحدود المصرية مع عدم سماح مصر لبريطانيا باستخدام ميناء الاسكندرية ، غير أن المفاوضات لم يكتب لها الاستمرار نتيجة استقالة محمد محمود باشا من رئاسة الوزراء(١).

والمعاهدة تنصّ على أنه في حالة الحرب أو خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة تلتزم مصر أن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية ، ويكون لبريطانيا استخدام موانئ مصر ومطاراتها ، وهكذا بدا المصريون يناقشون دور بلادهم في الحرب ، وقد أرسل لامبسون إلى حكومته في كانون الأول ١٩٣٨ ، رسالة مفادها انه بدأت تظهر تصريحات في الصمت ، وان محمد محمود باشا رئيس الوزراء ينتهز فرصة زيارته التي رددتها الإشاعات إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين للمفاوضة مع الحكومة البريطانية حول تعديل المادة(٧) من المعاهدة وشعور الخوف بأنّ مصر قد تجر إلى حرب لا نهاية لها(٢).

جاءت فكرة حياد مصر في الحرب من قبل إسماعيل صدقي ، وذلك عندما ألقى خطاباً في مجلس النواب وصفت فيه الخصومات الناشئة بين الدول الغربية بأنها بعيدة عن شؤون مصر ومصالحها ، كما ذكر أن المعاهدة

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حمدي، المصدر السابق ، ص٢٢٤ ؛ ينظر ملحق رقم(١٠).

(٢) محسن محمد ، التاريخ السري لمصر من الوثائق البريطانية والأمريكية ، القاهرة، ١٩٧٩ ، ص٧٠.

المصرية – البريطانية ١٩٣٦ لا تلزم مصر بالاشتراك بالحرب التي سوف تدخل بريطانيا غمارها ، لذلك كان رأي صدقي وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا لتأمين البلاد من أي عدوان[١] .

كان موقف رئيس الوزراء في رده على خطاب إسماعيل صدقي ، حين أعلن تمسكه باحترام التزامات المعاهدة ، ولكنه استخدم لغة من شأنها الإيحاء بأنه لا يستبعد التفاوض حول تعديل على تلك الالتزامات ، وقد توجه لامبسون للقاء صديقه محمد محمود باشا قائلا : " تقول الأخبار الصحفية انك تفكر في أثناء زيارتك للندن في اقتراح تعديل المادة (٧) من المعاهدة "[٢] ، أخذت الحكومة البريطانية تعلق عن عدم تنفيذ مصر لالتزاماتها في حالة قيام الحرب ، وقد وصف لامبسون موقف مصر في ذلك الوقت على انه موقف غامض ، وان هناك مؤشرات داخلية وخارجية تعمل على إقناع مصر بالخطر الذي ينم على وفاء مصر بالتزاماتها الحربية كما نصت عليها المعاهدة [٣].

أدّت الدعاية الايطالية والألمانية التي بدأت تظهر هي الأخرى في القصر دورا بارزا في إذكاء الشعور بين المصريين بأنّ مصر ينبغي أن تتجنب الانسياق إلى حرب تدخلها بريطانيا ، إذ كانت هذه الحرب لا تمس مصالح مصر بشكل مباشرة ، لذلك عملت بريطانيا على إرجاع هيبتها في الشرق الأوسط[٤] .

---

(١) إسماعيل صدقي ، المصدر السابق ، ص٨٧-٩٠.

(٢) محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٧٢.

(٣) اياد عايش محمد الكبيسي ، المصدر السابق ، ص٣٩.

(٤) عبد العظيم محمد رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ، ص٢٤٥- ٢٤٦.

كما أن علي ماهر أدّى دوراً كبيراً في بث الدعاية الفاشية والنازية في مصر وبتشجيع الملك فاروق على فكرة الحياد في الحرب عند قيامها على أساس انها لا تمس مصالح مصر مباشرة ، وتشجيع عملاء ايطاليا وألمانيا على تشويه سمعة بريطانيا في مصر[١] .

٣. استقالة وزارة محمد محمود باشا الرابعة :

على الرغم من نجاح محمد محمود باشا من تخطي مخططات القصر وعلي ماهر وذلك بالتحالف مع الهيأة السعدية ، إلاّ أنّ الوزارة مرت ببعض الأزمات والتي كان منها اتهام وزير الزراعة ، عندما حدث نزاع بين وزارة الزراعة واحد كبار تجار الفاكهة حول شرائه ثمار مزرعة الجبل الأصفر ، حيث اضطرت الوزارة أن تضع يدها على المزرعة بقوات بلوك الخفر لتمنع التاجر من استغلالها بعد أن اتضح أنّ هناك إجراءات مريبة في المزاد اتصل أمرها بوزير الزراعة رشوان محفوظ خال محمد محمود باشا ، فابلغ وزير الداخلية بذلك وطلب منه استقالة الوزير حفاظاً على سلامة التحقيق ، فاستقال محفوظ ، ولكن المعارضة كانت متيقظة ، فالتقطت الخيط للتعريض بنزاهة الحكم ، وعدّت حكم مجلس الشيوخ على هيأة الوزارة بجملتها لا على شخص الوزير ، ولم يكن منطق الحكومة قويا من دفع حجج المعارضة داخل مجلس البرلمان بل حاولت تبسط المسألة على ما يظهر في بيان وزير الزراعة بالنيابية ، الذي ارجع المسألة إلى سوء الإدارة في ديوان الزراعة لا إلى شخص الوزير الذي لم يسفر التحقيق عن إدانته[٢].

---

(١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٥٨٣-٥٨٤.

(٢) احمد زكريا شلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٠٧.

وكذلك أزمة حسن صبري وزير الحربية ، عندما اعترض على تطبيق كادر الموظفين الجدد على الضباط في الجيش ، وكذلك اصطدامه مع القصر والملك فاروق ، الذي لم يقبل ترشيحه للواء صالح حرب مديراً لإدارة الحدود وهو المنصب الذي كان خالياً وتتجه أيضاً لاصطدامه مع وزير المالية بسبب الاختلاف حول تطبيق كادر جديد على رجال الجيش ، ونتيجة لهذه الخلافات قدّم حسن صبري استقالة من الوزارة[١] .

كذلك وقوع أحمد محمد خشبة وزير االعدل تحت تأثير القصر ورئيس الديوان وما ترتب على ذلك من قيامه بوضع العراقيل أمام العمل الوزاري ، هكذا استطاع القصر أن يسيطر على بعض الوزراء في وزارة محمد محمود باشا الذين عملوا على عرقلة الكثير من الأمور التي شرعت الوزارة البدء بها[٢].

ولعل الذي حمى الوزارة من التداعي كل هذا الوقت هو استمرار التحالف بين حزب الأحرار الدستوريين والهيأة السعدية ، وقد زاد من هذا التقارب المفاوضات التي جرت بين الحزبين من أجل الاندماج بينهما رغبة في تقوية الوزارة ولكن هذه المفاوضات لم تنجح بسبب معارضة محمود فهمي النقراشي وبعض السعديين أن الاندماج سوف يقوي الوفد بإضعاف ادعاء السعديين بأنهم أتباع سعد زغلول ، الذي لم تزل معاركه العنيفة مع حزب الأحرار الدستوريين حية في أذهان الناس[٣] .

---

(١) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤١٧ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٦٩.

(٢) محمد حسين هيكل ، مذكراته في السياسة ،ج٢ ، ص٧٢.

(٣) احمد زكريا الشلق ، الأحرار الدستوريين ، ص٤٠٩-٤١٠.

ذكرت بعض المصادر أن رئيس الوزراء محمد محمود باشا قدم استقالته بعد أن نما إلى علمه أن علي ماهر رئيس الديوان الملكي يتصل ببعض الشخصيات عارضاً عليها الاشتراك معه في الوزارة القادمة[١] .

إلاَّ أنَّ السبب الحقيقي وراء استقالة محمد محمود باشا من وزارته الرابعة ، هو سوء صحة محمد محمود لدرجة أنه غالباً ما كان يعتكف في منزله ،الأمر الذي اهتم به السفير البريطاني كثيراً ، وامتلأت به تقاريره ، كان احد أسباب عجز رئيس الوزراء القيام بمهام منصبه وسوء صحته وتحمله أعباء الصراع مع الملك والسفير من جهة والقدرة على مواجهة التغيرات التي سوف تداهم مصر جراء الحرب العالمية الثانية والدليل على ذلك ما كتبه القائم بأعمال المفوضية الأمريكية بيرت فيش في مصر ، فقد كتب لم تتحسن صحة محمد محمود خلال الأسابيع الأخيرة ، وكان يشكو عدداً من الأمراض آخرها الذبحة الصدرية ، لهذا قدّم محمود استقالة من الوزارة في ٨ أب ١٩٣٩[٢] . وبالتالي فأن استقالة محمد محمود لسوء صحته وكذلك نتيجة مناورات علي ماهر.

(١) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٩٠.

(٢) شذى كريم حمد حسين ، التطورات الداخلية في مصر ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٣١ ؛ حسن محمد ، التاريخ السري لمصر ، ص٧٤.

٤. محمد محمود باشا معارض في البرلمان المصري حتى وفاته عام ١٩٤١:

بعد استقالة محمد محمود من الوزارة عهد الملك فاروق إلى علي ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة في ٨ أب ١٩٣٩[(١)]، فبادر محمد محمود باشا في ١٩ آب ١٩٣٩، وأعلن ترحيبه بالوزارة الجديدة وانه لا يمانع في اشتراك حزبه فيها، بشرط بقاء الوزراء الأحرار الدستوريين في مناصبهم ، وعهد إلى احمد ماهر بان يقوم مقامه في مفاوضات تأليف الوزارة ، وبالفعل عقدت اجتماعات عدة بين الأحرار الدستوريين والسعديين ، بهدف التفاهم والتنسيق فيما بينهم ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن اتخاذ موقف موحد إزاء وزارة علي ماهر ، فاتفق الحزبان على أن يشتركا معاً في الوزارة أو يرفضاها معاً ، لكن السعديين نكثوا بالعهد وقبلوا الاشتراك في الوزارة ، فعكر هذا الموقف صفو العلاقات بين الطرفين[(٢)] .

وكانت معركة رئاسة مجلس النواب سبباً للخلاف بين حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية، حيث أيد الأحرار الدستوريون ترشيح بهي الدين بركات ، بينما كان احمد ماهر هو مرشح الحكومة للرئاسة ، والذي فاز بتأييدها ، ممّا أدّى إلى ظهور الخلاف بين نواب الحزبين الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ، دفع ذلك محمد محمود باشا إلى الاتصال بالوفد للاتفاق معه ، وقد حدثت بالفعل مشاورات ، وان لم يتم خلالها التوصل إلى

---

(١) ميسون فياض ذرب العبادي ، المصدر السابق ، ص١١٥ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٧٦.

(٢) خالد عزب ومحمد السيد حميدي،المصدر السابق، ص٢٨٣.

اتفاق ، فقد رفض الوفد تماما معارضة وزارة علي ماهر ، ويؤكد هذا الأمر رسالة بعثها محمد محمود باشا إلى السفير البريطاني لامبسون ، وقد علّق الأخير على ذلك لحكومته بقوله: "إنه ليس هناك أدنى شك في أن علي ماهر غير متعاون ، ولا يصح الاعتماد عليه ، ولا يمكن بقاءه في الوزارة أكثر من ذلك" ، وقد فوضت الحكومة البريطانية سفيرها للتشاور مع محمد محمود باشا ومصطفى النحاس من خلال وسيط ممن يخلف علي ماهر ، ثم استقر رأي السفير أن ينصح الملك بالتشاور مع محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة البرلمانية ، والنحاس بوصفه زعيم اكبر حزب شعبي وان يتبع نصيحتهما[١].

أزاء توالي الضغط البريطاني لإخراج علي ماهر من الوزارة ، قبل الملك استقالته في ٢٧ حزيران ١٩٤٠ ، وكلّف في اليوم نفسه حسن صبري باشا وهو من الذين رشحهم السفير لرئاسة الوزارة ، فألّفها من حزبي الأحرار الدستوريين وحزب السعديين، وقد وافق حزب الأحرار الدستوريين المشاركة في وزارته ودخلوا بأربعة وزراء[٢]، لم يشترك رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا في الحكومة الجديدة لأنه كان مريضاً[٣].

لم يقدر لهذه الوزارة الجديدة أن تستمر طويلاً في الحكم ، فقد أدّى الدستوريون بموافقة السعديين اللعبة نفسها لإسقاط حسن صبري ، فكتب محمد محمود باشا وبحضور أحمد ماهر رسالة إلى السفير البريطاني في ٣ أيلول

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٢٦-٤٢٧.

(٢) وهم محمد حسين هيكل لوزارة المعارف ، واحمد عبد الغفار لوزارة الزراعة ، ومصطفى عبد الرزاق لوزارة الأوقاف ، وعبد المجيد صالح وزير دولة . للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة ،ج٢ ، ص٤٢٨.

(٣) احمد زكريا الشلق،حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٢٨.

١٩٤٠ ، ذكر فيها أن الدستوريين والسعديين سوف لا يستمرا طويلاً في تلك الوزارة ، وأن حسن صبري إذا أراد أن يبقى في منصبه فان عليه أن يواجه البرلمان ، الذي لن يقرر الثقة بوزارته ، ومن ثم سيكون بين قاربين ، إمّا أن يحله ويجري انتخابات جديدة ، أو أن يحكم بدون برلمان ، وفي الحالة الثانية سيكون مؤيداً من جانب الملك ، فيما يخلق وضعاً خطيراً فيما يتعلق بالشؤون الخارجية ، حيث تتعامل السفارة البريطانية مع رئيس وزراء غير برلماني[١].

كما أن فقدت الثقة بين رئيس حزب الأحرار الدستوريين والهيأة السعدية ، فقد غضب السعديون لنقل النقراشي إرضاء للدستوريين ، كما أن رئيس الوزارة اصدر تعديلا في تشكيل الوزارة وكان نصيب الدستوريين نقل عبد المجيد صالح إلى وزارة التموين ، بعد ذلك ذهب حسن صبري إلى البرلمان فلم يكد يشرع في تلاوته خطاب العرش حتى أصابته نوبة قلبية توفي على إثرها[٢] .

رُشّح حسين سري[٣] لتأليف الوزارة بموافقة السفير البريطاني ، فألّفـها في

(١) احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٢٩.
(٢) كامل مرسي ، المصدر السابق ، ص٢٨٥.
(٣) ولد عام ١٨٩٢ ، والده إسماعيل سري باشا ناظر الأشغال ، تخرج من المدرسة السعيدية عام١٩١٠ ، نال شهادة الدبلوم في الهندسة من لندن عام ١٩١٥ ، تخصص في شؤون الري ، عين مساعدا لمدير أعمال شؤون الري بوزارة الأشغال ، وتدرج في مناصبها حتى أصبح وكيلا لهذه الوزارة ، شغل منصب وزير الأشغال عام١٩٣٨ ، ثم الدفاع فالمالية فالمواصلات ، تولى رئاسة الوزراء عام١٩٤٠ ، عين رئيسا للديوان الملكي ، تولى رئاسة الوزراء مرة أخرى عام ١٩٥٢ ، ولم تدم سوى عشرين يوما واستقال قبل قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمود عبد الله صالح درب ، حسين سري باشا ودوره السياسي في مصر من عام١٨٩٢ إلى عام١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠١٣.

١٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، بالتشكيلة الوزارية نفسها ، وبتوالي الأزمات على الوزارة من جراء تعقد الموقف الدولي ، الأمر الذي خلق لدى الأحرار الدستوريين إحساساً بأنهم قد أصبحوا وحدهم في مواجهة التيار ، ومن ثم طالبوا بعمل قومي أو تحقيق وحدة قومية ، وقد دعا الملك زعماء الأحزاب لتشكيل حكومة قومية ، أمّا حزب الأحرار الدستوريين الذين بدأ الانقسام يدب في صفوفهم بعد وفاة رئيسهم محمد محمود باشا[١].

في أواخر عام ١٩٤٠ تدهورت حالة محمد محمود باشا الصحية ، ممّا أدّت إلى وفاته في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ عن عمر ناهز ٦٣ عاماً ، وقد سمي بأسمه شارع معروف في مصر بإسم شارع محمد محمود باشا وقد ترك ثلاثة من الأبناء[٢] .

(١) بدأ الانقسام يدب في صفوفهم مم أضعفهم بعد وفاة رئيسهم القوي محمد محمود باشا في ٣١ كانون الثاني ، فثمة فريق منهم لم يرغب بترشيح عبد العزيز فهمي رئيساً للحزب ، كما أن فريقاً آخر ظن ان ترشحه جاء بضغط من القصر ، الأمر الذي سيجعل حزبهم من أحزاب القصر ، وقد استمر الحزب حتى عام١٩٥٣ ، بعد إلغاء الأحزاب المصرية عندما أصدر جمال عبد الناصر قراراً بحل الأحزاب المصرية. للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ؛ احمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص٤٣١.

(٢) كان له اثنان من الأولاد وهم محمود محمد محمود وهمام محمد محمود ، وابنة واحدة من زوجته فطنت هانم إدريس راغب ، وكان محمود محمد محمود ولد في الاسكندرية عام ١٩٠٩ وحصل على شهادة الدراسة الثانوية عام ١٩٢٣ من القاهرة وعين رئيساً لديوان المحاسبة في وزارة حسين باشا سري ، أما همام محمد محمود فقد ولد في مدينة القاهرة

عام ١٩١٢ وحصل على الشهادة العامة من المدرسة السعيدية ثم التحق بمدرسة المهندستمانة (كلية الهندسة) في جامعة فؤاد الأول حيث تخرج منها عام ١٩٣٣ متخصصاً في مجال الهندسة الكهربائية وعقب تخرجه سافر إلى بريطانيا حيث التحق بالكلية الإمبراطورية في جامعة لندن للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية فحصل على دبلومه DIC غير انه عاد إلى مصر عام ١٩٣٨ قبل حصوله على الدكتوراه نظراً لظروف الحرب العالمية الثانية ، وبعد عودته التحق بهيئة التدريس في قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة جامعة القاهرة ، عين رئيساً للقسم مابين عامي ١٩٥٧-١٩٧٢ أما ابنته آمنة فهي زوجة كامل بك عبد الرحيم سفير مصر السابق في الولايات المتحدة الأمريكية . خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٨٥.

الخاتمة

الخاتمة :

بعد الانتهاء من كتابة هذه الدراسة ونتيجة البحث العلمي واعتماداً على الوثائق التاريخية العربية والمصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع ، فقد تمكنت الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج وهي :

يمكن القول إن محمد محمود باشا كان وطني وسياسي بدرجة الاعتدال لذلك تم وضعه في صف الساسة المعتدلين من باب دخوله في مفاوضات ونشاطه في الحركة الوطنية والمطالبة بالاستقلال.

إن هذا الإرث السياسي والأدبي صقل شخصية محمد محمود باشا ، وكان لانتمائه الفكري والعقائدي لحزب الوفد العامل الثاني في صقل هذه الشخصية ، الأمر الذي وضعه في صف الساسة المعتدلين .

وضع محمد محمود باشا نظرية وأفكاراً للمطالبة باستقلال مصر من الاحتلال البريطاني ، عن طريق المفاوضات لا القيام بالثورات ضد البريطانيين ، لاعتقاده بان هذه الثورات سوف تجلب معها الويلات والخراب ، لذا وضع أمام عينيه نظرية (خذ وطالب) ، وجعلها منهاجه في مطالبته بالاستقلال عن بريطانيا .

تمتع بعلاقات طيبة مع البريطانيين لأسباب عدة ، منها اعتداله في السياسة التي ينتهجها ، فضلاً عن أنه أكمل دراسته الجامعية في الجامعات البريطانية وكان أول مصري يتخرج من جامعة أكسفورد ، الأمر الذي ولد

تقارباً بينه وبين البريطانيين حتى على المستوى الشخصي ، حتى اتهم بالميل لصالحهم .

على الرغم من إيمان محمد محمود باشا بالحكم النيابي والحياة الدستورية ، إلاّ أننا نجده عندما استلم السلطة قام بحل البرلمان وأوقف العمل بالدستور وعطل الحياة النيابية لثلاث سنوات ومن ثمَّ فإن إيمانه بالدستور كان شكلياً ويعد مخالفاً لمبادئ حزب الأحرار الدستوريين الذي شارك في تأسيسه.

تميزت علاقته مع القصر بين المد والجزر ، لأسباب عدة ، فهو ضد السلطة المطلقة للملك ، ورفضه لفكرة أن يكون الملك بيده السلطة الكاملة وكان يتمسك بمبدأ المسؤولية الوزارية ؛ لأنه بهذه الصفة سوف يتحكم تماماً بالأمور ، وهذا ما بدا جليا وواضحا عندما تولي الوزارة عام١٩٢٨ حيث بدأ الصدام واضحاً في إدارة أمور الحكم بينه وبين الملك فؤاد، وأن حصلت في بعض المرات تحالفات بينه وبين القصر فكانت لغايات تخصه وتخص القصر ، لاسيما وقوفهما معاً ضد حزب الوفد ، لكن هذه العلاقة لم تكن هادئة دائماً ، إنما تحصل صدامات بين القصر ومحمد محمود باشا عندما تولى الوزارة بعد إقالة الوزارة النحاسية ، ومثال على ذلك انه وعلى الرغم من تعاونه في بداية الأمر مع القصر ، إلاّ أنه وبعد انتخابات ١٩٣٨ ، أراد أن يمارس سلطاته كاملة ، الأمر الذي ولد الاصطدام من جديد مع القصر .

كانت علاقة محمد محمود باشا مع حزب الوفد ورؤسائه يسودها التوتر بين الطرفين ، لان كل منهما له أسلوبه الخاص في العمل السياسي والتعامل مع بريطانيا هو محور الخلاف بينهما فضلاً عن التنافس السياسي بين الطرفين

كون سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس عندما توليا رئاسة حزب الوفد أرادا دائماً ان يكونا في الصف الأول ، وكذلك محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين لذلك نجد دائماً تنافساً بينهم في التعامل مع القضايا السياسية ومعارضة من قبل حزب الوفد تجاه سياسة محمد محمود وخاصة عندما تسلم السلطة أكثر من مرة وهذا كله يصب في الصراع من اجل السلطة.

كان محمد محمود باشا بارعاً في المناورات السياسية والتصفية خاصة عندما اشترك في التحالفات مع الملك ضد الوزراء والسياسيين من أجل الوصول إلى السلطة.

المصادر

أولاً : الوثائق العربية:

الوثائق غير المنشورة :

١. وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد :

أ- ملفات البلاط الملكي(د.ك.و) :

١. ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٧٢٥ /٣١١ ، ٥ ن ، و٥١ ، ٤ كانون الثاني ١٩٣٣ .

٢. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧٢٥ ،و ٥ ، ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٤.

٣. ملفات البلاط الملكي، كتاب المفوضية الداخلية إلى وزارة الخارجية (سري) ،رقم الملفة ٣١١/٧٢٦ / و ١٧ ، ٩ كانون الأول ١٩٣٥.

٤. ملفات البلاط الملكي،تقارير المفوضية الملكية العراقية في مصر، سكرتارية مجلس الوزراء (سري) ،ملفة رقم ٣١١/٧٢٦ ،و.١٢.

٥. ملفات البلاط الملكي ، تقارير المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، التقرير الأسبوعي ، رقم الملفه ٣١١/٧٢٦ ، و.٦ ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦.

٦. ملفات البلاط الملكي،المفوضية الملكية العراقية في القاهرة، ملفة رقم ٣١١/٧٢٧ ،و.٦ ، ١ ايار ١٩٣٦.

٧. ملفات البلاط الملكي،تقارير المفوضية العراقية في مصر، التقرير الأسبوعي (سري) ،ملفة رقم ٣١١/٧٢٦ ،و.٦٦. ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ .

٨. ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في مصر (الوضع السياسي) ،ملفة رقم ٣١١/٢٧٢ ،و.٥٣ ، ١ ايار ١٩٣٦.

٩. ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في القاهرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ملفة رقم ٣١١/١٧٢٧/ س٢٩ ،و١٦١ ، ٣٠ ايار ١٩٣٦.

١٠. ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في مصر، تقرير شهر آذار ونيسان عن الحالة السياسية والاقتصادية في مصر، ملفة رقم ٣١١/٧٢٧ ،و٥.

٢. الوثائق المنشورة :

١. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في مصر من وثائق الممثليات العراقية في القاهرة ١٩٣٠-١٩٤٢ ، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢.

٢. راشد البراوي ، مجموعة الوثائق السياسية المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس ،ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٢.

٣. محسن محمد، التاريخ السري لمصر من الوثائق البريطانية والأمريكية، القاهرة،١٩٧٩.

٤. ـــــــــــ، الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.

٥. محمد انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ،ج١ ،مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، (د.ت).

٦. وزارة الخارجية المصرية ، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤ ،المكتبة الاميرية، القاهرة ،١٩٥٥.

٧. محمد ابيتس دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ ،ج١ ،مكتبة المجربة ،القاهرة،د.ت

ثانيا : الرسائل والأطاريح الجامعية:

١. ابتسام سعود عريبي الكوام ، عبد الرحمن عزام ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٤٥ ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات،جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٢. اياد خلف دحام عكلة الجبوري ، العلاقات السياسية المصرية البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تكريت ،٢٠٠٨.

٣. اياد عايش محمد الكبيسي، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر خلال الحرب العالمية الثانية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب،جامعة الانبار، ٢٠٠٩.

٤. بشير حمود علوان حسن الدراجي، دور السير مايلز لامبسون في الحياة السياسية المصرية ١٩٣٤-١٩٤٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠١٣.

5. ثامر نعيمة خضير البديري ، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠٦.
6. جمال فيصل حمد المحمدي ، الحياة النيابية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٥ ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
7. حامد فليح ناصر الصافي، نظام الامتيازات الأجنبية في مصر ١٨٧٦-١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ،٢٠٠٨.
8. خالد سعود كاظم جواد، محمود فهمي النقراشي ودوره السياسي في مصر من عام ١٨٨٨ حتى عام ١٩٤٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،جامعة تكريت، ٢٠٠٨ .
9. خليل إبراهيم محمد، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات الداخلية في مصر ١٩٣٦-١٩٤٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، اتحاد المؤرخين العرب،جامعة الدول العربية، ٢٠١٢.
10. شذى كريم حمد حسين ، التطورات الداخلية في مصر ١٩٣٩-١٩٤٥ ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية للبنات،جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .
11. ظاهر محمد صكر،السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ،جامعة بغداد، ١٩٩٥.
12. عادل حسن دفار الفرطوسي، الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢ -١٩٣٦ ،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب ،جامعة بغداد،٢٠٠٦.
13. عدي عامر حسن العطواني، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب ،جامعة بغداد، ٢٠١٣.
14. علي نشمي حميدي، تاريخ مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩-١٩٢٠ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

١٥. ليث أحمد علي ،الأزهر الشريف وأثره في الحياة السياسية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.

١٦. مازن مهدي عبد الرحمن،إسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥-١٩٤٥ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية/ابن رشد،جامعة بغداد،٢٠٠٥.

١٧. محمد صالح حسين ، التطورات السياسية في مصر في عهد الملك فاروق ١٩٣٧-١٩٥٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية – اتحاد المؤرخين العرب،٢٠١٢

١٨. محمود عبد الله صالح درب، حسين سري باشا ودوره السياسي في مصر من عام ١٨٩٢ إلى عام١٩٥٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، ٢٠١٣ .

١٩. مظفر مهدي صالح،العلاقات البريطانية – المصرية في عهد الملك فاروق ١٩٣٦ -١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العالمي، ٢٠١١.

٢٠. منال عباس كاظم الخفاجي ،العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٣٦-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٢١. ميسون فياض ذرب العبادي، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد،٢٠٠٥ .

٢٢. هدى عبد الجبار طليب الجنابي، التطورات السياسية والاقتصادية في العهد الملكي المصري حتى عام١٩٥٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠١.

٢٣. وفاء وليد حسين العزاوي، اللورد كتشنر ودره السياسي والعسكري في مصر والسودان ١٨٩٦-١٩١٤ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

ثالثا :- المذكرات العربية:

١. أحمد لطفي السيد،قصة حياتي، تقديم طاهر الطناحي، كتاب الهلال، (د.م) ،١٩٦٢.

٢. أحمد مصطفى عبد الرحيم ،عهدي – مذكرات عباس حلمي الثاني خديوي مصر الأخير ١٨٩٢-١٩١٤ ،دار الشروق ،القاهرة، ١٩٩٣ .

٣. إسماعيل صدقي، مذكراتي، دار الهلال (د.م) ،١٩٥٠.

٤. تريفور ايفانز، مذكرات اللورد كليون ١٩٣٤ -١٩٤٦ ،ج١ ،ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.

٥. سعد زغلول ، مذكرات سعد زغلول ،ج٩ ،تحقيق عبد العظيم محمد رمضان، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٦. عبد الرحمن فهمي ، مذكرات عبد الرحمن فهمي،تحقيق يونان لبيب رزق، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧. محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية من ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٧ – ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ،مطبعة مصر ،ج٢ ،القاهرة،١٩٥٣.

٨. ـــــ، مذكرات في السياسة المصرية من سنة ١٩١٢ – ١٩٣٧ ، ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١.

٩. محمد فريد ، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤-١٩١٩ ،مجلد ١ ،الهيأة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٧٨.

١٠. حبيب باشا سامي ،ذكريات ١٨٩١ – ١٩٥٢ مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩٩.

رابعا : الكتب:

١-العربية والمعرّبة:

١. أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا ١٩٣٦-١٩٥٢.

٢. أحمد حمروش، قصة الصحافة في مصر ،دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٨٩.

٣. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ –١٩٥٣ ،دار المعارف، القاهرة ،١٩٨٢.
٤. __________،تراث طه حسين – المقالات الصحفية من ١٩٠٨–١٩٦٧ طه حسين والسياسة المصرية ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠٠٤.
٥. أحمد حسين، ايماني، (د.م) ، ١٩٤٧.
٦. أحمد عبد الله ، الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة اكرام يوسف ،المركز القومي للترجمة ، القاهرة ،٢٠٠٧.
٧. أحمد طحان ، الحركات الإسلامية بين الفتنة والجهاد ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٨. أحمد عبد الله ،الطلبة والسياسة في مصر، ترجمة اكرام يوسف، المركز القومي للترجمة ، القاهرة،٢٠٠٧.
٩. أحمد نجم عبد الله العيساوي، رسالة الهيأة السعدية ودورها السياسي في مصر ،
١٠. انور الجندي ، من جهاد الوطنية إلى المناورات السياسية، دار الطباعة والنشر الإسلامية ، (د.م) ،١٩٤٧.
١١. احمد زكريا الشلف ،معالم التاريخ المصري الحديث و المعاصر ،دار قطرين فجاءة ،ادوحة ،١٩٨٦.
١٢. جاد طه، معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (د.ت).
١٣. جاكوب لاندر،الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦–١٩٥٢ ، ترجمة : سامي الليثي، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٦٤.
١٤. جلال يحيى ، العالم العربي الحديث الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، (د.م) ،١٩٦٦.
١٥. جلال يحيى وخالد نعيم،الوفد المصري ١٩١٩–١٩٥٢ ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤.

١٦. جلال يحيى،خالد نعيم، مصر الحديثة ١٩١٩-١٩٥٢ ،المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨.

١٧. جمال بدوي،كان واخواتها – مشاهد حية من تاريخ مصر الحديث،ج١ ، (د.م) ، ١٩٨٦.

١٨. حبيب فوزي النجار، أحمد لطفي السيد استاذ الجيل الاعلام ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، (د.م) ، ١٩٧٥.

١٩. خالد عزب ومحمد السيد حميدي،العائلة السليمية – سيرة عائلة من صعيد مصر، تقديم اسماعيل سراج الدين ، مكتبة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨.

٢٠. رؤوف عباس ، شخصيات مصرية في عيون امريكية ، دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٢١. زاهر رياض ، السودان المعاصر من الفتح المصري حتى الاستقلال ١٨٨١ -١٩٥٣ ، مكتبة الانجلو المصرية ، (د.م)، ١٩٦٦.

٢٢. زاهية قدورة ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة ، بيروت، (د.ت).

٢٣. زين العابدين شمس الدين نجم ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الميسرة ، عمان ، ٢٠١١.

٢٤. سامي ابو النور ، دور القصر في الحياة السياسة في مصر ١٩٢٢-١٩٣٦ ،ج١ ،ط٢ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٢٥. ____________ ، دور القصر في الحياة السياسية ١٩٣٧-١٩٥٢ ،ج٢ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٨.

٢٦. شهدي عطية الشافعي ،تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ ،الدار الوطنية ، القاهرة،١٩٥٧ .

٢٧. صلاح زكي أحمد ، مصر والمسألة الديمقراطية – دراسة في تطور الفكر الديمقراطي والحياة النيابية في مصر ١٧٩٨-١٩٥٢ ،دار الوسام ، بيروت ، ١٩٨٧.

٢٨. صلاح المنتصر ، من عرابي إلى عبد الناصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٢٩. ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥ ، ج٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
٣٠. عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٩٣٦.
٣١. عبد الخالق لاشين ،سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، تقديم : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٣٢. محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس في مائة عام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.
٣٣. عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من ١٩١٤-١٩٢١ ،ج١ ،ط٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،١٩٥٥.
٣٤. ________ ،عصر اسماعيل ، ج١ ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧
٣٥. عبد الرحمن الرافعي ،في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ ،ج٢ ،تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد ١٩٣٦ ، ط٣ ،دار المعارف القاهرة ،١٩٨٨.
٣٦. ________ ،في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ من ارتقاء الملك فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة١٩٣٦—١٩٥١ ،ج٢ ، ج٣ ،ط٣ ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٣٧. عبد العزيز رفاعي ، ثورة مصر ١٩١٩ دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤-١٩٢٣ ،دار الكاتب العربي ، القاهرة ، (د.ت).
٣٨. عبد العزيز سليمان نوار ومحمود محمد جمال الدين ، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٣٩. عبد العظيم محمد رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ -١٩٣٦ ،الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٤٠. ___________ ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨-١٩٣٦ ،ج١ ،ط٥ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣.

٤١. ___________،الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦-١٩٣٩ ،ط٢ ، المكتبة العالمية ، بغداد ، ١٩٨٥.

٤٢. عبد العليم إبراهيم خلف ، الهيئة السعدية حزب السعديين ١٩٣٨-١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٤٣. عبد الوهاب بكر، البوليس المصري ١٩٢٢-١٩٥٢ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٤٦.

٤٤. علاء الدين عرفات ،العلاقات المصرية – الأمريكية الخطوات الأولى في مصر ،العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٤٥. ___________ ،العلاقات المصرية – الفرنسية من التعاون إلى التواطؤ ١٩٠٣-١٩٥٦ ،العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١.

٤٦. علي الدين هلال ، تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٥-٢٠٠٥ ، (د.م) ، ٢٠٠٦.

٤٧. علي شلبي ومصطفى نحاس جبر ، الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣-١٩٣٦ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، (د.م) ،١٩٨١ .

٤٨. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،٢٠٠٠.

٤٩. عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة العربية والمصرية ، العربي، القاهرة ،١٩٨١.

٥٠. علي شلبي ، أزمة الكساد العالمي وانعكاسها على الريف المصري ١٩٢٩ -١٩٣٤ ،دار الشروق ، القاهرة ، د.ت.

٥١. قدري قلعجي ، سعد زغلول رائد الكفاح الوطني في المشرق العربي ،دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٤٦ .

٥٢. كامل مرسي ، اسرار مجلس الوزراء ،القاهرة ،١٩٨٥.
٥٣. كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٥٤. كمال عبد الرؤوف ، الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كليرن عن ٤ فيرابر ١٩٤٢) مؤسسة الاخبار ، (د.م) ،(د.ت).
٥٥. لطيفة محمد سالم ، مصر في الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ ،الهيأة المصرية للكتاب، القاهرة ، (د.ت).
٥٦. ماجدة محمد حمود ، المعتدلون في السياسة المصرية – دراسة في دور محمد محمود باشا ، الهيأة المصرية ، (د.م) ،١٩٩٢.
٥٧. ____________، دار المندوب السامي في مصر ١٩١٤-١٩٢٤ ،ج٢ ، الهيأة المصرية للكتاب ، القاهرة ،١٩٩٩.
٥٨. مارسيل كولمب ، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠ ،ترجمة : زهير الشايب ، تقديم : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، (د.ت).
٥٩. المارشال ويفل ، اللنبي في مصر، ترجمة علي إبراهيم الاقطش ومصطفى كامل فودة ، مكتبة النهضة ، (د.م) ،(د.ت).
٦٠. ماريوس كاملديب ، السياسة الحبية في مصر الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ، ترجمة عبد السلام رضوان ، المركز القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٦١. محسن محمد ،الشيطان تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢.
٦٢. محمد التابعي ،أسرار الساسة والسياسة مصر ما قبل الثورة ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٠.
٦٣. مشرفة محمد أحمد ،مبدأ الخالق ثروت ودرة و دورة في السياسة المصرية ١٨٧٣ – ١٩٢٨ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،د.ت ،١٩٨٩.
٦٤. محمد حسين هيكل وآخرون ، السياسة المصرية والانقلاب الدستوري، (د.م).
٦٥. محمد حسين هيكل، تراجم مصر وغريبه ، دار المعارف ،(د.م) ،(د.ت).

٦٦. محمد حسنين هيكل، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ،مؤسسة الاهرام ، مركز الوثائق للبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، (د.م) ، (د.ت).

٦٧. محمد شفيق غربال ،تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية – بحث في العلاقات المصرية – البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢-١٩٣٦ ،ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،١٩٥٢.

٦٨. محمد صبيح ، بطل لا ننساه عزيز المصري وعصره ، منشورات المكتبة المصرية ، بيروت ، (د.ت) .

٦٩. ______ ، أيام وأيام ١٨٨٢-١٩٥٦ ،القاهرة ، ١٩٦٦ .

٧٠. محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس في مائة عام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩.

٧١. محمد عبد القادر، محنة الدستور ١٩٢٣-١٩٥٢ ،القاهرة، ١٩٥٥.

٧٢. محمد عودة ، كيف سقطت الملكية في مصر فاروق بداية ونهاية ، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، (د.م) ٢٠٠٣.

٧٣. محمد كمال القاضي ، الدعاية الانتخابية والنظام البرلماني المصري ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧.

٧٤. محمد مندور رمضان ، من تاريخ مصر المعاصرة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ،١٩٩٣.

٧٥. محمود أبو الفتح ، مع الوفد المصري ، (د.م) ، (د.ت).

٧٦. محمود زايد ، من أحمد عرابي إلى جمال عبد الناصر ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣.

٧٧. محمود عزمي ، على هامش المفاوضات ، (د.م) ، ١٩٤٦.

٧٨. محمود متولي ، مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ،دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٧٩. ________، مصطفى النحاس زعيم الأمة ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٨٠. مصطفى النحاس جبر يوسف ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦-١٩١٤ ، الهيأة المصرية العامة للكتاب، (د.م) ، ١٩٧٥.
٨١. مكرم عبيد باشا ، الكتاب الأسود ، القاهرة ، ١٩٨٤.
٨٢. يسرى الجوهري ، جغرافية البحر المتوسط ، منشأة المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤.
٨٣. يونان لبيب رزق ، السودان في المفاوضات المصرية – السودانية ١٩٣٠-١٩٣٦ ،مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦.
٨٤. __________ ، تاريخ الوزارات المصرية -١٨٧٨-١٩٥٣ ، إشراف : حسن يوسف ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٥.
٨٥. __________،الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤ ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة، ٢٠١٢.

٢-الكتب الأجنبية :

1. Arther Gold Schmidt JR ., Modern Egypt , London ,1988.
2. Booksllc ,Britishi shltigh USA .2010.
3. Charles Wendell the Evolution of the Egyptian National Image , Ahmad luteal Sayyid , London ,1972.
4. Hughm cleave , The Lastpharaoh The Ten Faces of Farouk , London , 1969.
5. J.C.B.Ri Cimond , Egypt 1798-1952 . Colunbia university predd new york ,1977.
6. Jamal Mohammed Ahmed , The Intelletual origins of Egypt tionatism , London , 1960.
7. Joan wucher king , Historical Diction ary of Egypt , the meriean university in carirea Press, 1989.

8. Lordlloyd Egypt Since Cromer , Howard ferity New York 1970.
9. P.M.Holt , Politieal and Social chatge 1968 modern Egypt ,London .
10. Peter Mans field , The Britisg in Egypt weideuffld newelson5 wesley ,London,1971.
11. Theepyal thsth tute of the terma ttona;affs ,the mldlleeastpoll tlyal and Ecoumics nrvery ,London.
12. Tom Little , Modern Egypt , London , 1967.

خامساً : الموسوعات :

أ. العربية :

١. أحمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط٢ ، دار النهضة العصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨.
٢. جوان فوتشر كنج، معجم تاريخ مصر – من الفتح العربي إلى نهاية عهد السادات ، ترجمة عنان علي الشهاوي ، مراجعة عاصم دسوقي ، المشروع القومي للترجمة ، (د.م)، ٢٠٠٣.
٣. خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج٢ ، دار العلم للملايين ، ط٥ ، بيروت ، ١٩٨١.
٤. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج٢ ، ط٤ ، دار الفارس ، عمان ، ٢٠٠١.
٥. محمد صادق، عمالقة من صعيد مصر ، الموسوعة الذهبية للإعلام ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٦. محي الدين الطعيمي ، معجم باشوات مصر، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، (د.ت).
٧. لمعي الطيعي ، موسوعة هذا الرجل من مصر ،دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٨. ــــــــــــــــ ، موسوعة ١٠٠٠ شخصية مصرية، مكتبة الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦.
٩. محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، دار النهضة ، بيروت ، مجلد٢ ، ١٩٨٧.

ب. الأجنبية :

1. Edward to extra ct , Encylopaedia Brtiannig , Prinded in U SA ,1974.
2. The New Encloppedia Britannica , vol ,1 ,USA , 1924.
3. The New Encyclopedia Britannica , Vol.15 , 1974.
4. The New Encyclopedia Britannica , vol 23 , USA ,1986.
5. The New Encyclopedia Britannica , volume 5 , micro PAEQIA , Ready Reference , founded ,2010.

سادسا : البحوث والمقالات:

١. أحمد عبد الواحد عبد النبي ، تأثير الأحزاب المصرية في المجتمع المصري ١٩٤٥-١٩٥٢ ،مجلة كلية الآداب،العدد ٨٤ ،جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٢. شاكر ضيدان جابر، سياسية الملك الفاروق تجاه الاخوان المسلمين ١٩٣٧-١٩٥٢ ،مجلة جامعة ذي قار،العدد٩ ، مجلد ٣ ، ٢٠١٣.
٣. صفاء عبد الوهاب المبارك ، بريطانيا ومصر ١٩١٩-١٩٥٥ ،مجلة المؤرخ العربي، السنة ١٢ ،العدد ٢٩ ، ١٩٨٦.
٤. طارق البشري، دستور ١٩٢٣ بين القصر والوفد، مجلة الكاتب، القاهرة ، العدد ٩٨ ، سنة ١٩٦٩.

٥. عباس حسين الجابري وحامد فليح الصافي ، مؤتمر مونترو ١٩٣٧ وإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر،مجلة " جامعة ذي قار، (العراق) ،العدد ٤ ،المجلد ٤ ، ٢٠٠٩.

٦. كوثر رشيد عبيد الفتلاوي، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية حتى ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ،مجلة جامعة بابل ، كلية التربية الأساسية ، المجلد ١٥ ، العدد٤ ، ٢٠٠٨.

٧. مصطفى نحاس جبر، فصل من الصراع بين الديمقراطية الدستورية والاوتقراطية الملكية من ١٩٣٠-١٩٣٣ ،مجلة " المؤرخ العربي " ،السنة ١٤ ،العدد ٣٦ ، ١٩٨٨ .

٨. .سابعاً : **الصحف :**

١. الأهرام (مصر) ، ١٩٣٧ /١٩٣٨ .

٢. البلاغ (مصر) ، ١٩٢٩ /١٩٣٥.

٣. السياسة (مصر) ١٩٢٩.

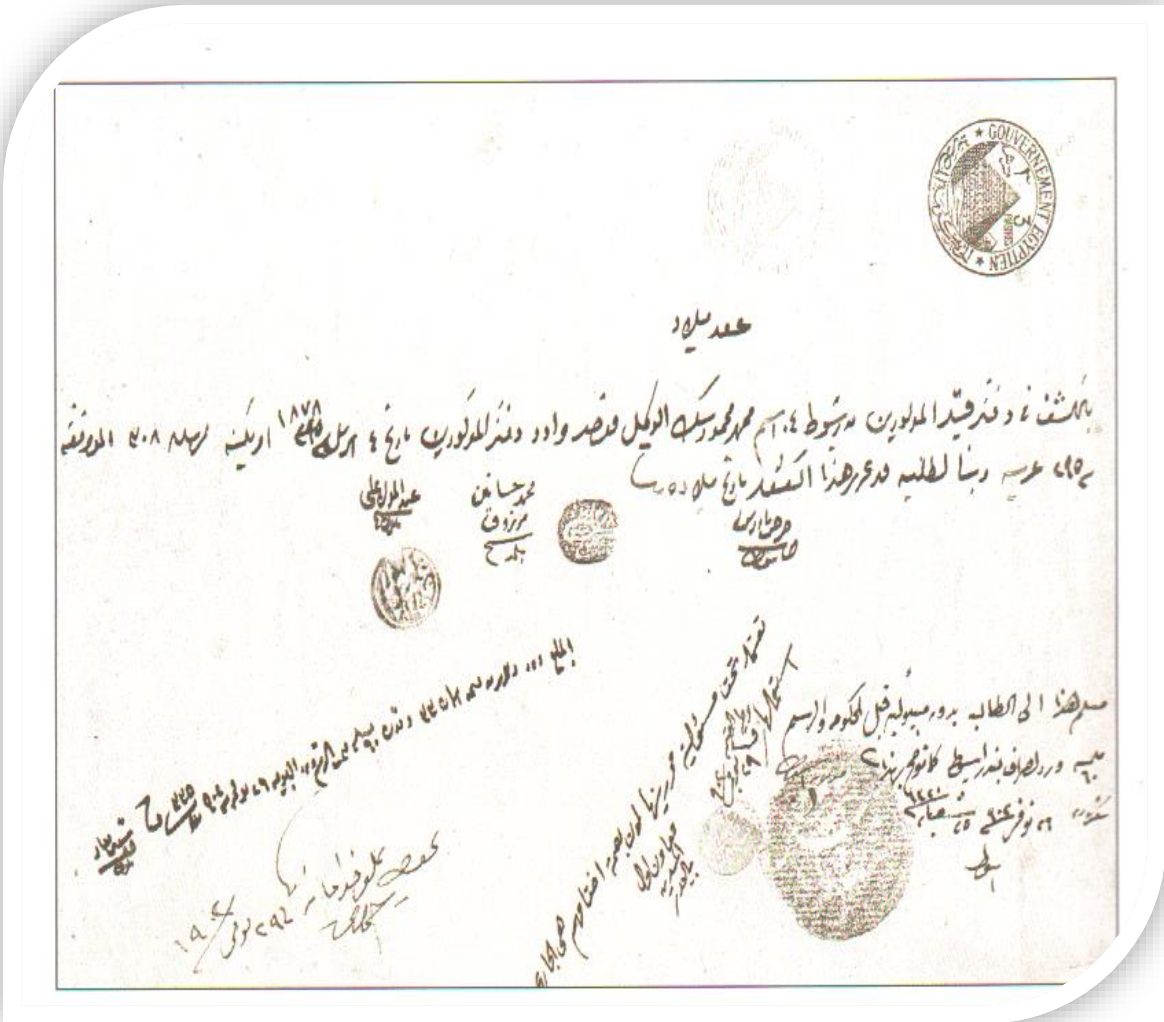
ثامناً: **شبكة المعلومات الدولية(الإنترنيت)**:

1. www. Abried History of the university of Oxford . Retvieved.
2. www. Farouk miser , net king frank of Egypt 1936-1952.
3. www- Modern Egypt , bib alex .org.
4. https://ar.m.wikipedia.org.

الملاحق

ملحق رقم (١)

شهادة ميلاد محمد محمود باشا[١]

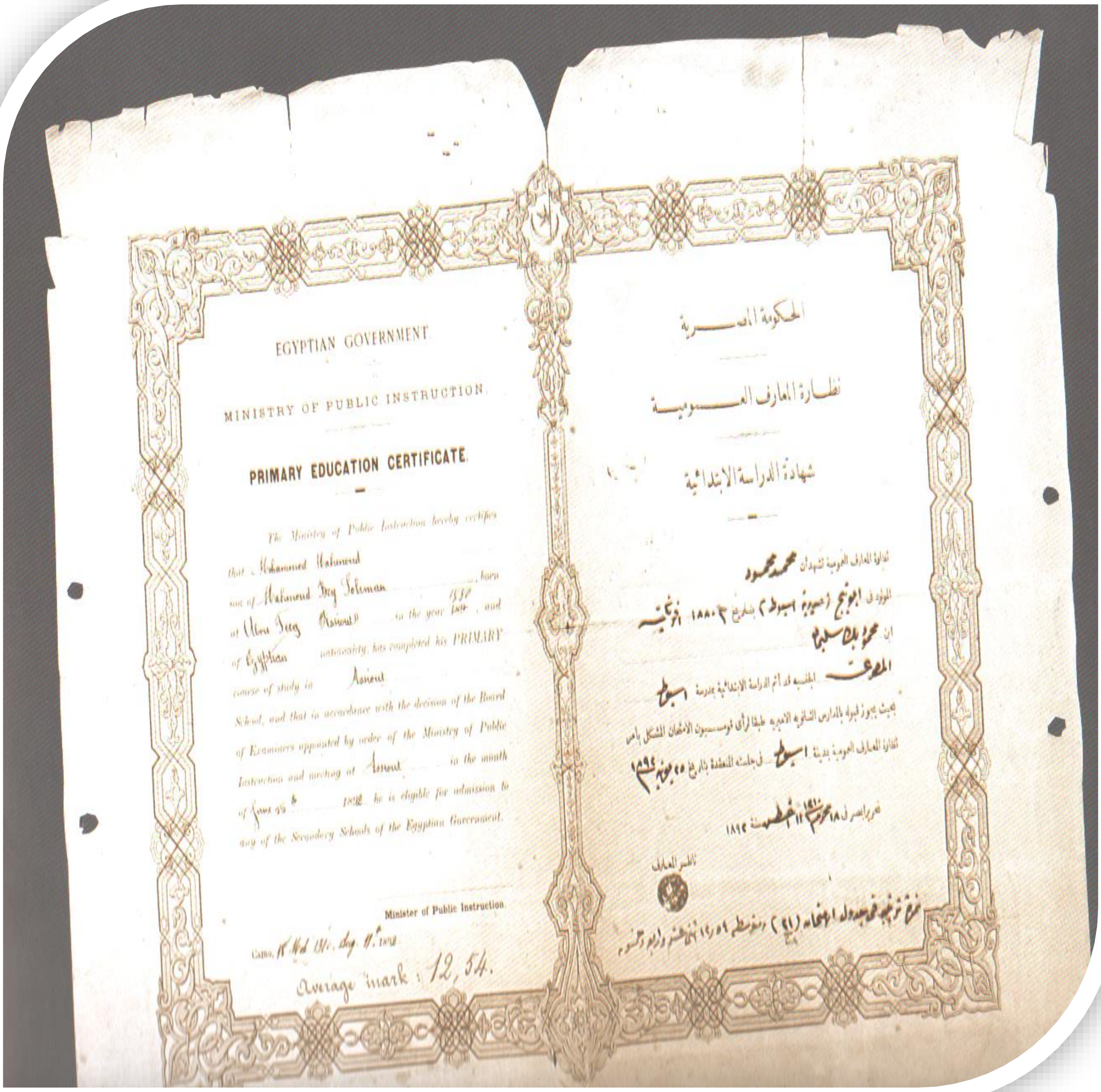


عقد ميلاد

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ،المصدر السابق،ص٥١.

ملحق رقم (٢)

شهادة الدراسة الابتدائية(١)



الحكومة المصرية

نظارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الابتدائية

نظارة المعارف العمومية تشهد ان محمد محمود

المولود في ... بتاريخ ...

ابن محمود بك سليم

المصرى الجنسيه قد أتم الدراسة الابتدائية بمدرسة اسيوط

بحيث يجوز قبوله بالمدارس الثانويه الاميريه طبقاً لرأى قومسيون الامتحان المشكل بأمر نظارة المعارف العمومية بمدينة اسيوط في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ يونيه ١٨٩٤

تحريراً بمصر في ... سنة ١٨٩٤

ناظر المعارف

EGYPTIAN GOVERNMENT

MINISTRY OF PUBLIC INSTRUCTION

PRIMARY EDUCATION CERTIFICATE

The Ministry of Public Instruction hereby certifies that Mohammed Mahmoud son of Mahmoud Bey Soliman, born at ... in the year ..., and of Egyptian nationality, has completed his PRIMARY course of study in Assiout School, and that in accordance with the decision of the Board of Examiners appointed by order of the Ministry of Public Instruction and meeting at Assiout in the month of June ... he is eligible for admission to any of the Secondary Schools of the Egyptian Government.

Minister of Public Instruction

Cairo, ...

Average mark: 12,54.

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي،المصدر السابق،ص٥٢.

ملحق رقم (٣)

الشهادة الثانوية(١)



GOUVERNEMENT ÉGYPTIEN

الحكومة المصرية

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

نظارة المعارف العمومية

CERTIFICAT D'ÉTUDES SECONDAIRES

Le Ministre de l'Instruction publique certifie, pour lui servir à ce que de droit, que Mr. Mohammed Mahmoud Soliman né à Assiout (Egypte) en 1879 le ——— fils de Mr. Mahmoud bey Soliman a fait ses études secondaires à l'Ecole Tewfik et les a complétées à ce même établissement le présent Certificat lui étant délivré conformément à l'avis de la Commission d'examen instituée en vertu de l'Arrêté Ministériel du 29 mars 1887.

Le Caire, le 9 Septembre 1897

pour Le Ministre de l'Instruction publique,

LE SOUS-SECRÉTAIRE D'ÉTAT

Yacoub Artin Pacha

Vu pour légalisation de la signature du Ministre de l'Instruction publique

Le Caire, le

Le Ministre des Affaires étrangères,

Vu pour légalisation de la signature du Ministre des Affaires étrangères d'Égypte

Le Caire, le

2me Série, N° 185

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي،المصدر السابق،ص٥٣.

ملحق رقم (٤)

شهادة حصول محمد محمود باشا على دبلوم العلوم السياسية من جامعة Oxoniensis(١)



Universitas Oxoniensis

DOMINUS ILLUMINATIO MEA

Ego Universitatis Oxoniensis Registrarius
per praesentes testor
Mohamed Mahmoud Satrapen,
Principem Regis Aegypti in rebus publicis administrandis Consiliariorum
die XXVI° mensis Junii A.S. MCMXXIX
in domo Convocationis admissum fuisse
ad gradum
Doctoris in Jure Civili
honoris causa.

E. S. Craig.
Registrarius.

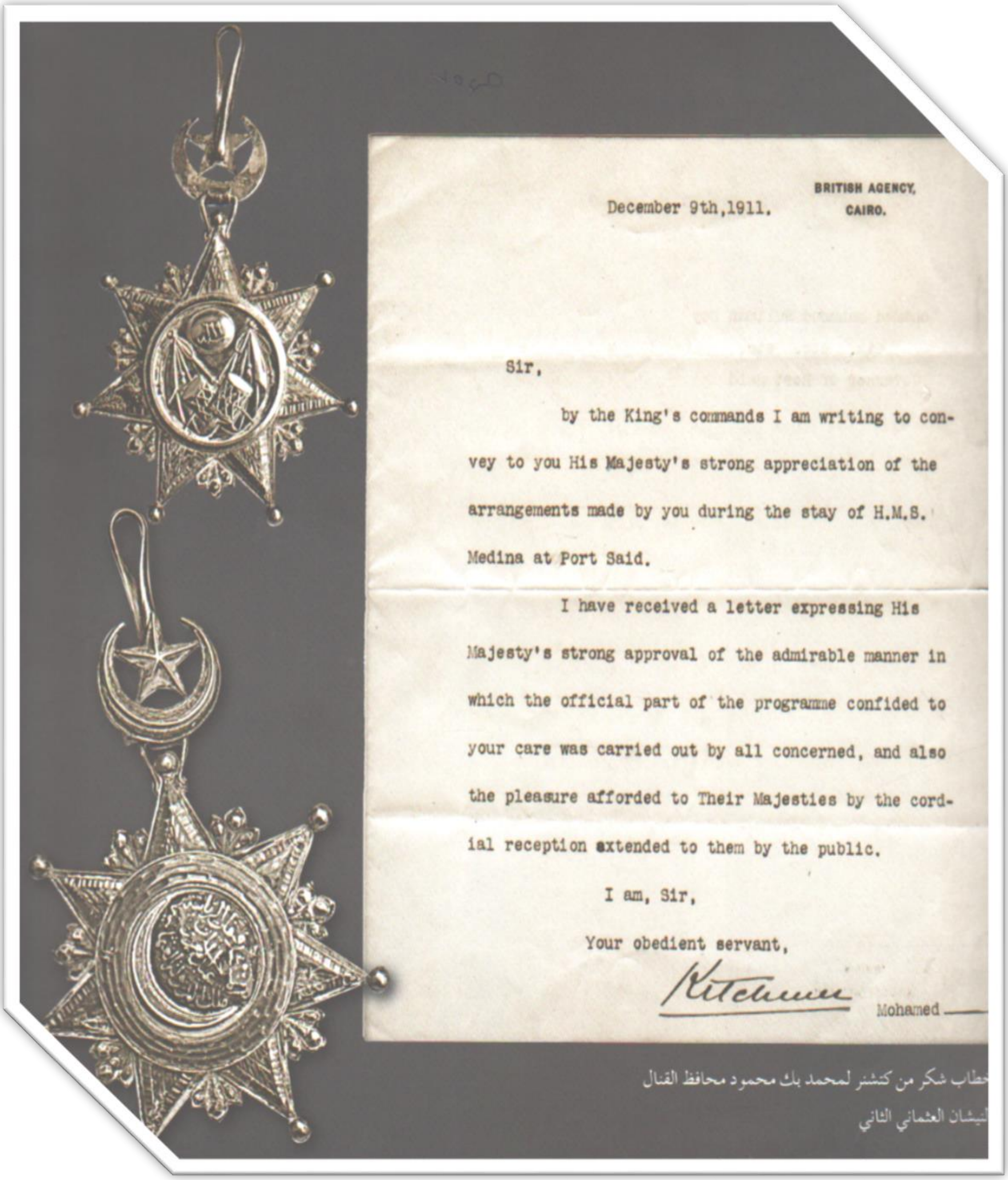
Datum Oxoniae
die XXVI° mensis Junii
A.S. MCMXXIX

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق، ص١٥٠.

ملحق رقم (٥)

النيشان العثماني الثاني وخطاب شكر من المندوب السامي البريطاني لمحمد محمود باشا[١].



BRITISH AGENCY,
CAIRO.

December 9th,1911.

Sir,

by the King's commands I am writing to convey to you His Majesty's strong appreciation of the arrangements made by you during the stay of H.M.S. Medina at Port Said.

I have received a letter expressing His Majesty's strong approval of the admirable manner in which the official part of the programme confided to your care was carried out by all concerned, and also the pleasure afforded to Their Majesties by the cordial reception extended to them by the public.

I am, Sir,

Your obedient servant,

Kitchener

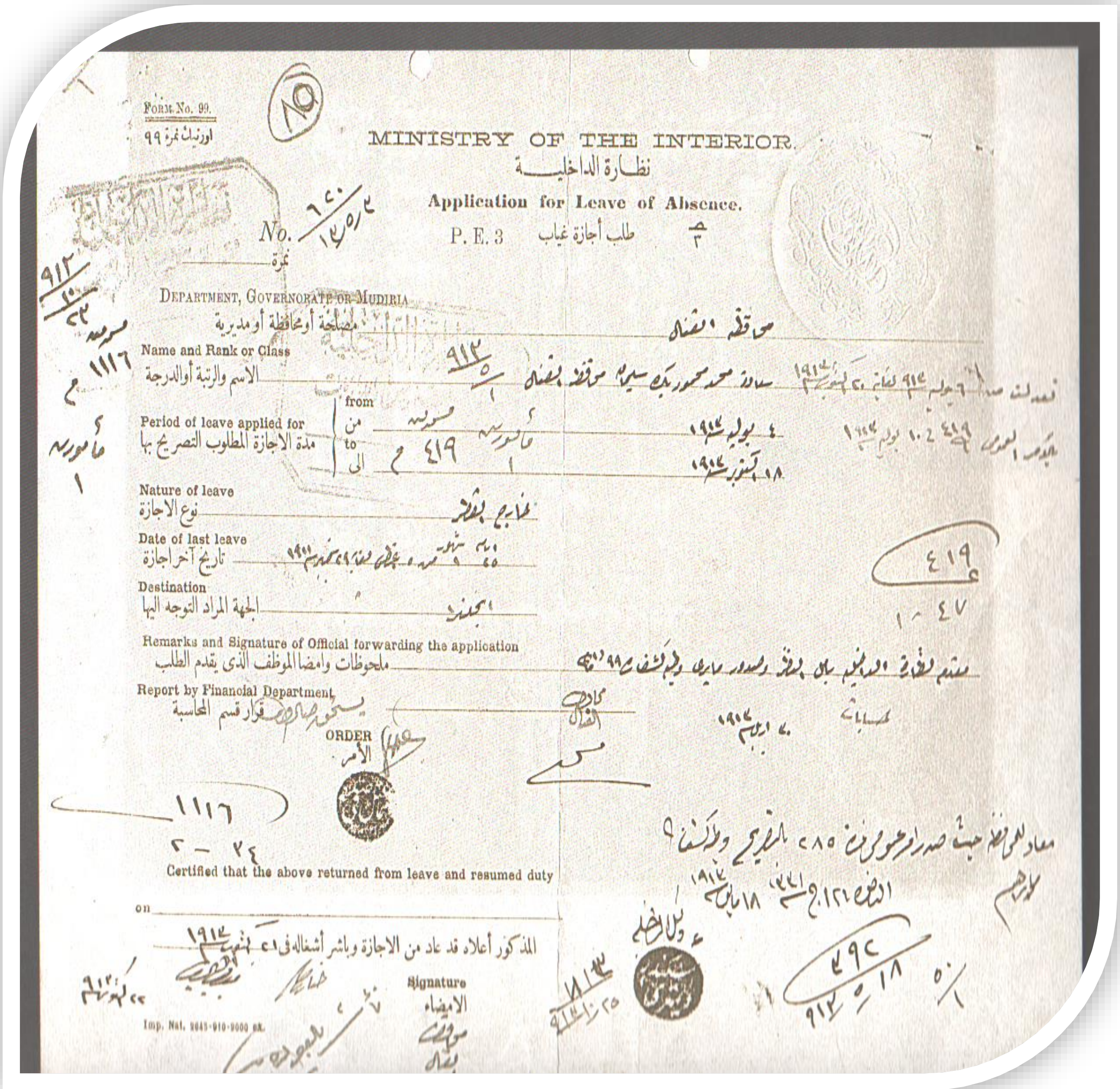
Mohamed

خطاب شكر من كتشنر لمحمد بك محمود محافظ القنال
النيشان العثماني الثاني

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٧٥.

ملحق رقم (٦)

بيان اجازة محمد بك محمود محافظ القنال ٤ تموز ١٩١٣[١]



FORM No. 99.
اورنيك نمرة ٩٩

MINISTRY OF THE INTERIOR.
نظارة الداخليـــة

Application for Leave of Absence.
P. E. 3 طلب أجازة غياب

No.
نمرة

DEPARTMENT, GOVERNORATE OR MUDIRIA
مصلحة أو محافظة أو مديرية

Name and Rank or Class
الاسم والرتبة أو الدرجة

Period of leave applied for — from / to
مدة الاجازة المطلوب التصريح بها — من / الى

Nature of leave
نوع الاجازة

Date of last leave
تاريخ آخر اجازة

Destination
الجهة المراد التوجه اليها

Remarks and Signature of Official forwarding the application
ملحوظات وامضا الموظف الذى يقدم الطلب

Report by Financial Department
قرار قسم المحاسبة

ORDER
الأمر

Certified that the above returned from leave and resumed duty on
المذكور أعلاه قد عاد من الاجازة وباشر أشغاله فى

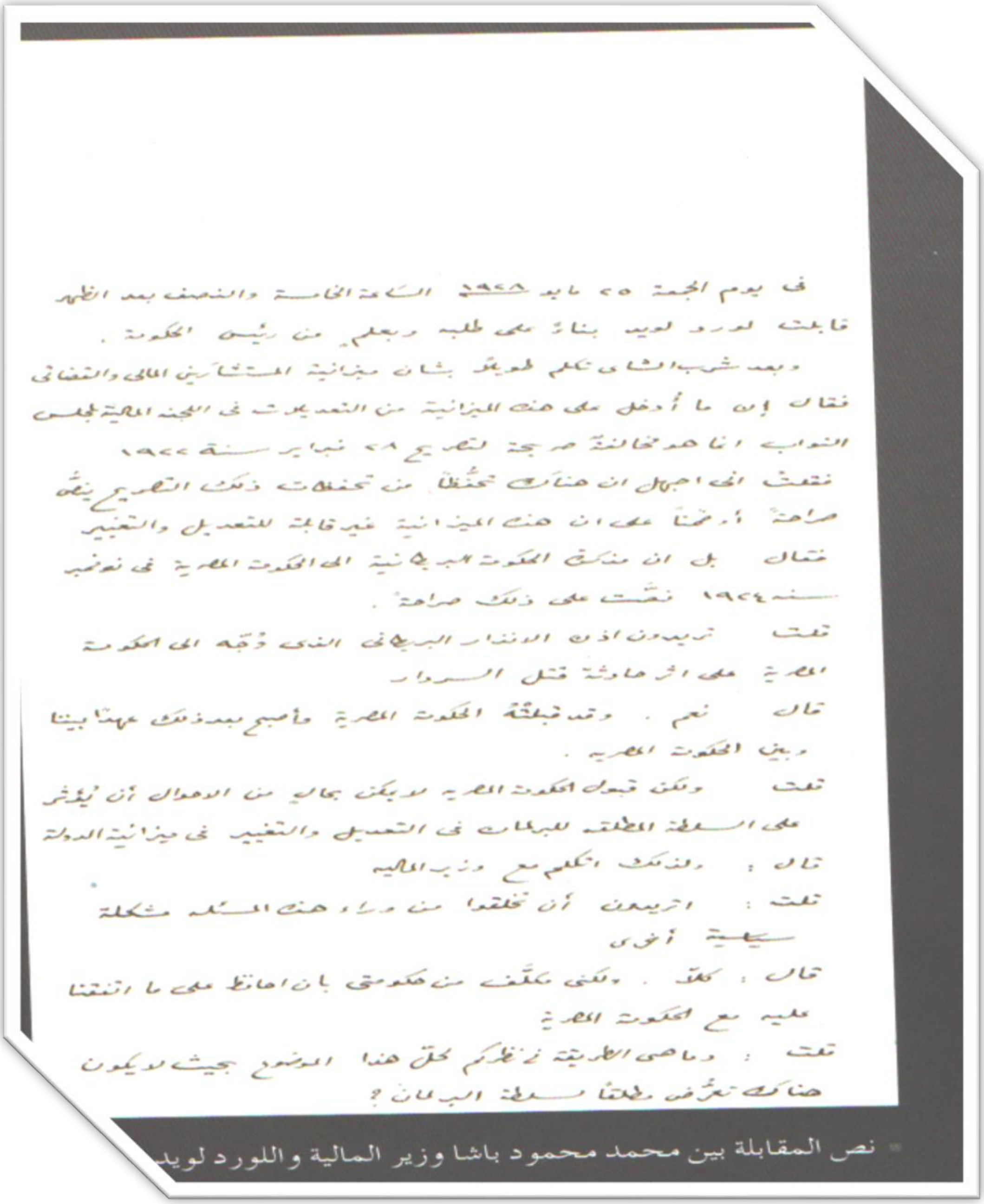
Signature
الامضاء

Imp. Nat.

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق ، ص٦٨.

ملحق رقم (٧)

نص مقابلة محمد محمود باشا وزير المالية مع اللورد لويدحورج حول ميزانية المستشارين المالي والقضائي للحكومة المصرية[١] .



في يوم الجمعة ٢٥ مايو ١٩٢٨ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر

قابلت لورد لويد بناءً على طلبه وبعلم من رئيس الحكومة .

وبعد شرب الشاي تكلم لورد لويد بشأن ميزانية المستشارين المالي والقضائي

فقال إن ما أدخل على هذه الميزانية من التعديلات في اللجنة المالية لمجلس

النواب انما هو مخالفة صريحة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

فقلت الى اجهل ان هناك تحفظا من تحفظات ذلك التصريح ينص

صراحة أو ضمنا على ان هذه الميزانية غير قابلة للتعديل والتغيير

فقال بل ان مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية في نوفمبر

سنة ١٩٢٤ نصت على ذلك صراحة .

قلت تريدون اذن الانذار البريطاني الذى وجه الى الحكومة

المصرية على اثر حادثة قتل السردار

قال نعم . وقد قبلته الحكومة المصرية فأصبح بعد ذلك عهدا بيننا

وبين الحكومة المصرية .

قلت ولكن قبول الحكومة المصرية لا يمكن بحال من الاحوال أن يؤثر

على السلطة المطلقة للبرلمان في التعديل والتغيير في ميزانية الدولة

قال : ولذلك اتكلم مع وزير المالية

قلت : اتريدون أن تخلقوا من وراء هذه المسألة مشكلة

سياسية أخرى

قال : كلا . ولكني مكلف من حكومتي بان احافظ على ما اتفقنا

عليه مع الحكومة المصرية

قلت : وما هي الطريقة في نظركم لحل هذا الموضوع بحيث لا يكون

هناك تعرض مطلقا لسلطة البرلمان ؟

نص المقابلة بين محمد محمود باشا وزير المالية واللورد لويد

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي ، المصدر السابق،ص١٤٦-١٤٧.

قال : انى اخبرت المستشارين المالى والقضائى بان يتوجه الى رئيس الحكومة ويخبراه بما حصل ويطلبا منه ، محافظة على حقهما الصريح ، أن تترك الحالة كما كانت .

قلت : انى سأبلغ رئيس الحكومة كلامكم هذا لأن الامر فى الواقع يخصه هو .

قال : انى مسافر الى فلسطين وسأعود بعد اسبوع . وحيث انك تكلمت عن المشاكل وخلقها فانى أخبرك بصراحة انه اذا تأخرت الحكومة عن امضاء عقد استخدام المستشار المالى فانى مستعد للدخول فى مشكلة جديدة لهذا السبب

وفى اليوم التالى لهذا الحديث اضطررت لانحراف صحتى ان ان ألزم منزلى فحاولت فى الصباح ان اتكلم تلفونيا مع رئيس الحكومة فلم أفلح . فتكلمت تلفونيًا مع وزير الخارجية واخبرته بمضمون ما دار من الحديث بينى وبين لورد لويد وقلت له ان انحراف صحتى يمنعنى من الحضور الى مجلس الوزراء ورجوته أن يخبر رئيس الحكومة بما حصل ، قبل ان يقابل المستشارين المالى والقضائى .

وفى مساء ٢٦ مايو طلب الى رئيس الحكومة تلفونيًا ان يحضر لمقابلتى فى الرهام فحضر وقابلنى فى غرفة النوم واخبرنى بان المستشارين المالى والقضائى زاراه ظهر ذلك اليوم وبعد المناقشة اكثر من ساعتين فى الموضوع الذى زاراه من اجله لم يوفقا الى حل مطلقًا وقال انه طلب اليهما ان يتكلما معى فى هذا الآن وان ما اعرضه للحل فهو يقبله . ورجانى ان أسعى فى حل هذه المسألة بآرائه

ثم قلت له ان هناك مشكلة اخرى تتعلق بعقد استخدام المستشار المالى وافهمته ان لورد لويد يرى اذا لم يمض هذا العقد انه سيكون هناك إشكال جديد بين الحكومتين المصرية والانجليزية

ميزانية المستشارين المالي والقضائي للحكومة المصرية

فسألني عن رأيي في الموضوع فقلت ان رأيي يتوقف على ما تريدون انتم من خصام أو سلام - فقال : بل السلام أحسن الآن.
قلت : من رأيي اذن ان نعطي صورة العقد الى المستشار الملكي لرآسة مجلس الوزراء لينصحكم بما يرى وسيكون قراركم مبنيًا على هذه النصيحة. فقبل هذا الرأى وسلّم العقد فعلاً الى عبد الحميد بدوى باشا.

أما عن مسألة ميزانية المستشارين فانى بعد ان غادرنا شاورني أرسلت الى المستشار المالى أدعوه الى منزلى وقد حضر في يوم الثلثاء ٢٩ مايو فدارت مناقشة طويلة حاولت فيها ان يكون كلامى فى الموضوع بعيدًا عن دائرة الانذار البريطانى الذى قبلته وزارة زيور باشا وأن لا تمس سلطة البرلمان المطلقة فى هذه المسائل. وانتهى بنا الامر الى الاتفاق على تبادل المكاتبات الآتية فيما بعد. وقلت ان قبولى لن يكون نهائيًا الا اذا وافق رئيس الحكومة عليه. وفعلاً اطلعت رئيس الحكومة على هذه المكاتبات فى يوم ٣ يونيو فقبلها ولكنى طلبت ان يقرها ايضًا مجلس الوزراء فعرضت عليه بجلسة ٤ يونيو ١٩٢٨ فأقرها المجلس

محمد محمود

٧ يونيو ١٩٢٨

ملحق رقم (٨)

المذكرات الايضاحية الملحقة بالمقترحات بين الحكومةالمصرية والحكومة البريطانية[١].

وهاك المذكرات المتبادلة بين الطرفين :

١ — المذكرة البريطانية عن الجيش : تسجل المذكرة اتفاق الطرفين
على انتهاء الترتيبات الحالية التى بمقتضاها يباشر المفتش العام البريطانى
ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات
المصرية ، على أن الحكومة المصرية أخذا بحكم الفقرة الثامنة من المقترحات
ترغب فى أن تتعهد بمشورة بعثة عسكرية بريطانية ، وتتعهد حكومة
صاحب الجلالة البريطانية أن توافق مصر بتلك البعثة وترسل الحكومة
المصرية من يراد تدريبهم فى الخارج من رجال القوات المصرية الى
بريطانيا العظمى وحدها ، وتتعهد الحكومة البريطانية من جانبها بأن تتقبل
كل من توفدهم الحكومة المصرية الى بريطانيا العظمى لهذا الغرض .

ولمصلحة التعاون الوثيق بين البلدين لا يختلف طراز آسلحة القوات
المصرية ومهماتها عن طراز آسلحة القوات البريطانية ومهماتها ، وتتعهد
الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمهمات
من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك .

هذا عن القوات المصرية أما عن القوات البريطانية المشار اليها فى الفقرة
التاسعة من المقترحات فتسجل المذكرة اتفاق الطرفين على أن تقدم الحكومة
المصرية مجانا للحكومة البريطانية فى الأماكن التى سيتفق عليها بعد أراض
وثكنات الخ . تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها الآن القوات
البريطانية بمصر . وبمجرد اتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل اليها تلك القوات
وتسلم الأراضى والثكنات .الخ التى أخلتها للحكومة المصرية . ونظرا
الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا ينتظر اكمال الأماكن
الجديدة ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة شرقى درجة ٣٢°
من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود
من مثل زراعة أشجار وحدائق الخ . ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب
تكون كافية فى الطوارىء .

(١) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٢١٥-٢٢١.

وسجلت المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن يظل قائما ما تتمتع به الآن القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم . هذا مع مراعاة ما قد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات فى هذا الشأن .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منها . على أن هذا الحظر لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية حقا تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها . ويسرى هذا الحظر ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك .

وتسجل المذكرة أيضا اتفاق الطرفين على أن تبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطيارات القوة الهوائية البريطانية ورجالها ومهماتها فى طريقها من المطارات التى وضعت طبقا للفقرة التاسعة من المقترحات تحت تصرف القوات البريطانية والى تلك المطارات . وتبذل الحكومة البريطانية التسهيلات المناسبة للطيارات العسكرية المصرية ورجالها ومهماتها فى الأراضى الواقعة تحت اشرافها .

ورد المفاوض المصرى مؤيدا أن ما جاء فى هذه المذكرة صورة صحيحة لما اتفق عليه .

٣ — المذكرة المصرية عن المستشارين . ذكرت هذه المذكرة أن الحكومة المصرية أخذت على نفسها أن تحقق برنامجا من الاصلاحات الداخلية واسع المدى ، وأن التعديلات الجوهرية فى نظام الامتيازات الملحوظة فى المقترحات سوف يترتب عليها ما يجعل مهمة الاصلاح أشق وأبعد مدى . وترى الحكومة المصرية أن تنفيذ برنامج الاصلاح يقتضى الحصول على أفضل ما يمكن الحصول عليه من المشورة ، لذلك تحيط الحكومة المصرية الحكومة البريطانية علما بأنها تنوى أن تستبقى فى خدمتها فى الفترة اللازمة لانجاز الاصلاحات المشار اليها اثنين من الرعايا البريطانيين فى وظيفة

مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانيـة ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليها الحاليين بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعينهما الحـكومة المصرية ، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

ورد المفاوض البريطانى بأنه يحيط علما مع الارتياح بنيات الحكومة المصرية فى شأن وظيفتى المستشارين .

٣ — المذكرة المصرية بشأن البوليس . جاء فيها أن الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوربيـا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين . وطلبت المذكرة أن تتبين ما اذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية اذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

وردت المذكرة البريطانية مسجلة ارتياحها لما قررت الحكومة المصرية العمل به تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ، كما أكدت أن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تقدم للحكومة المصرية — حينما تريد فى وقت مستقبل اعادة تنظيم قوات بوليسها — الخبـراء اللازمين لذلك الغرض فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت بالنسبة لبـلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

٤ — المذكرة البريطانية بشأن الامتيازات . تبدى المذكرة اسـتعداد الحكومة البريطانية لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع الدول على أساس قواعد كلية تبينها المذكرة . وهذا حين تصبح المعاهـدة المبنية على المقترحات نافذة .

وشرحت المذكرة هذه القواعد الكلية .

منها اتخاذ مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ بتـوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم

مستشار مالى للحكومة المصرية ومستشار قضائى لوزارة الحقانيـة ، وتختار الحكومة المصرية من يشغل هاتين الوظيفتين بعد شاغليها الحاليين بالاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتعينهما الحـكومة المصرية ، ويكون تعيينهما باعتبارهما موظفين مصريين .

ورد المفاوض البريطانى بأنه يحيط علما مع الارتياح بنيات الحكومة المصرية فى شأن وظيفتى المستشارين .

٣ — المذكرة المصرية بشأن البوليس . جاء فيها أن الحكومة المصرية تنوى الغاء الادارة الأوربية فى قسم الأمن العام ، على أنها تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ستستبقى لمدة خمس سنين على الأقل من العمل بمعاهدة تبنى على أساس هذه المقترحات عنصرا أوربيـا فى بوليس المدن يظل تلك المدة تحت رياسة ضباط بريطانيين . وطلبت المذكرة أن تتبين ما اذا كانت الحكومة المصرية تستطيع أن تعتمد على معونة الحكومة البريطانية اذا شاءت فى المستقبل أن تعيد تنظيم قوات بوليسها .

وردت المذكرة البريطانية مسجلة ارتياحها لما قررت الحكومة المصرية العمل به تنفيذا للتعهد المشار اليه فى الفقرة السادسة من المقترحات ، كما أكدت أن الحكومة البريطانية تكون سعيدة أن تقدم للحكومة المصرية — حينما تريد فى وقت مستقبل اعادة تنظيم قوات بوليسها — الخبـراء اللازمين لذلك الغرض فرادى أو بعثة بوليس كما فعلت بالنسبة لبـلاد أخرى كانت راغبة أيضا فى تنظيم قوات بوليسها .

٤ — المذكرة البريطانية بشأن الامتيازات . تبدى المذكرة اسـتعداد الحكومة البريطانية لتأييد جهود الحكومة المصرية فى اجراء تسويات مع الدول على أساس قواعد كلية تبينها المذكرة . وهذا حين تصبح المعاهـدة المبنية على المقترحات نافذة .

وشرحت المذكرة هذه القواعد الكلية .

منها اتخاذ مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ بتـوسيع اختصاص المحاكم المختلطة لتتمكن من أداء القضاء الذى تقوم به المحاكم

القنصلية اذ ذاك (ص ٩٣) أساسا للاصلاح فى نظام الامتيازات ،اذا وافقت الدول الأجنبية على نقل قضاء محاكمها القنصلية الى المحاكم المختلطة .

ومما لا ريب فيه أن ذلك سيقتضى ادخال تعديلات شتى على تلك القوانين . من ذلك ما يرجع الى أن بعض الدول قد لا توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة ، ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . على أنه من المتوقع أن توافق الحكومة البريطانية بالذات على هذا النقل .

كذلك فيما يتعلق بحالة العفو عن عقوبات صادرة على الأجانب أو تخفيفها كما فيما يتعلق بتنفيذ عقوبات الاعدام الصادرة على الأجانب يستشير وزير الحقانية المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى خدمة الحكومة المصرية — قبل عرض رأيه على جلالة ملك مصر .

هذه قاعدة من القواعد . وهناك قاعدة أخرى لاصلاح نظام الامتيازات فيما يتعلق بسلطة الحكومة فى التشريع بالنسبة للأجانب أو فى فرض الضرائب عليهم . تقول المذكرة انها تعترف بأن الوجه الذى يطبق به نظام الامتيازات فى هذا الشأن لم يعد يتفق مع الظروف الحاضرة . وأبدت استعداد الحكومة البريطانية للموافقة على أن يجرى العمل فى المستقبل على أن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة هى التى تتولى أى موافقة تكون ضرورية قبل أن يصبح التشريع المصرى منطبقا على الأجانب ، ويدخل فى ذلك التشريع المالى . وانما يستثنى التشريع الخاص بتشكيل واختصاص تلك المحاكم نفسها فانه لا ينفذ الا بعد موافقة الدول . ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادىء المأخوذ بها عموما فى التشريعات الحديثة من حيث انطباقها على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على وجه الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا غير عادل ضد الأجانب أو الشركات الأجنبية .

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة فى المواد الجنائية اعداد

قانون جديد للتحقيقات الجنائية واصداره . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة المصرية توافق على أن قانون تحقيق الجنايات الجديد لاينبغى أن ينحرف عن المبادىء المقررة فى المواد من ١٠ الى ٢٧ من القانون رقم ٢ طبعة ٨ ابريل سنة ١٩٢٠ (وهو أحد مشروعات القوانين التى وضعت فى سنة ١٩٢٠ والمشار اليها فى هذه المذكرة) (*).

وهناك مسائل أخرى لابد من أن تتفق عليها الحكومتان . منها مسألة تعريف كلمة « أجنبى » ، والمفهوم فيما يتعلق بذلك أن الحكومة المصرية ستسير على مبدأ أن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية تخضع لقضائها كل شخص فى مصر عدا من لا يخضعون له بمقتضى القوانين أو المعاهدات أو العادات المرعية . والحكومة البريطانية مستعدة لقبول هذا المبدأ على شرط أن يكون مفهوما أن جميع الأجانب الذين كانوا فى الماضى يتمتعون بنظام الامتيازات يكونون خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة ، بصرف النظر عما يكون قد وقع بعد حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ من التغييرات فى السيادة.

ومن هذه المسائل أيضا مسألة زيادة عدد موظفى المحاكم المختلطة الزيادة التى يستدعيها التوسيع المقترح لاختصاصها ، ويدخل فى هذه المسائل البحث فى أمر الاختصاصات الجديدة للنائب العام والموظفين الذين سيحتاج اليهم للتمكن من القيام بواجبات وظيفته على وجه مرض . ويستشار المستشار القضائى — مادام ذلك الموظف باقيا فى الخدمة — فى تعيين القضاة الأجانب فى المحاكم المختلطة وأعضاء النيابة الأجانب اذا كان سيعين أحدمنهم.

ورد المفاوض المصرى بأن وجهة نظره تتفق مع ما أبدته المذكرة البريطانية. وأضاف الى ذلك أنه بينما الحكومة المصرية لا تعترض على أن يشمل اختصاص المحاكم المختلطة المدنى والجنائى الأجانب الذين كانوا يتمتعون

(*) تنص هذه المواد فى المشروع المشار اليه على القواعد الأساسية فى الاجراءات الجنائية وقواعد المرافعات التى تتبع أمام المحاكم المختلطة . وعلى أن هذه المحاكم تطبق قانون تحقيق الجنايات الأهلى ، مع اضافة بعض أحكام بشأن نظام قاضى التحقيق وتوسيع اختصاصه ، والضمانات الخاصة بحماية المتهمين ، وكفالة حق الدفاع لهم فى مراحل التحقيق والمحاكمة .

بنظام الامتيازات قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ فانه لاشك فى أن الأجانب الذين لا يتمتعون ولم يكونوا قد تمتعوا بتلك الامتيازات يجب أن يخضعوا لقضاء المحاكم الأهلية .

٥ — المذكرة المصرية الخاصة بالموظفين الأجانب . قال المفاوض المصرى ان المفهوم بين الطرفين أن الفقرة العاشرة من المقترحات ليس فيها ما يخل بحرية الحكومة المصرية فى استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين فى الوظائف التى لا يوجد من بين الرعايا البريطانيين من يليق لها .

وأقرت المذكرة البريطانية ذلك التأويل .

٦ — المذكرة البريطانية فى شأن الأقليات . تثبت المذكرة أنه لم يرَ محل للاشارة فى المقترحات الى حماية الأقليات التى ورد ذكرها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . على أنه من المسلم به أن هذه المسألة تكون فى المستقبل من شئون الحكومة المصرية وحدها .

وأحاط الرد المصرى علما بذلك .

٧ — المذكرات الخاصة بالسودان . وتتناول الموضوعات التالية :

ا — اتفق الطرفان على أن دين السودان لمصر يجب أن يبحث الآن للوصول الى تسوية عادلة ، ويتولى البحث مندوب عن وزارة الخزينة البريطانية ومندوب عن وزارة المالية المصرية .

ب — كيف تجعل المعاهدات الدولية منطبقة على السودان .

اتفق الطرفان على أن مايراد تطبيقه على السودان من المعاهدات لايعدو بطبيعة الحال ذلك النوع الذى تكون له صفة فنية أو انسانية عامة .

ففى الأحوال التى تكون المعاهدة قد وقعتها مصر وبريطانيا العظمى ، والتى يراد فيها تطبيق المعاهدة على السودان يبدى المندوبون المصريون والبريطانيون فى الوقت المناسب تصريحا مشتركا بأن توقيعاتهم عن مصر وبريطانيا العظمى يقصد بها جميعا أن تشمل السودان ، ويدون هذا التصريح على الوجه اللازم . وفى الأحوال التى تحتاج فيها الى تصديق يذكر التصريح

المشار اليه ، أنه عند ايداع تصديق صاحب الجلالة ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية ، تصبح المعاهدة منطبقة على السودان بحسب الأحكام الواردة بها . فاذا لم يبد هذا التصريح فلا تكون المعاهدة منطبقة على السودان الا بطريق الانضمام الذى يشار اليه فيما بعد .

وحيث يبدى هذا التصريح لا يكون ثمة محل بعد ذلك لذكر السودان ذكرا خاصا فى وثائق التصديق .

وفى بعض الأحوال حيث تنص المعاهدة على جواز الانضمام اللاحق ، وحيث يستحسن أن تطبق تلك المعاهدة على السودان بالطريقة المذكورة ، فان الانضمام يتم بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وبريطانيا العظمى اثنان يعينان لهذا الغرض . وتتفق الحكومتان على طريقة ايداع وثائق الانضمام فى كل حالة . ولا محل طبعا فى مثل هذه الأحوال لأى تصديق .

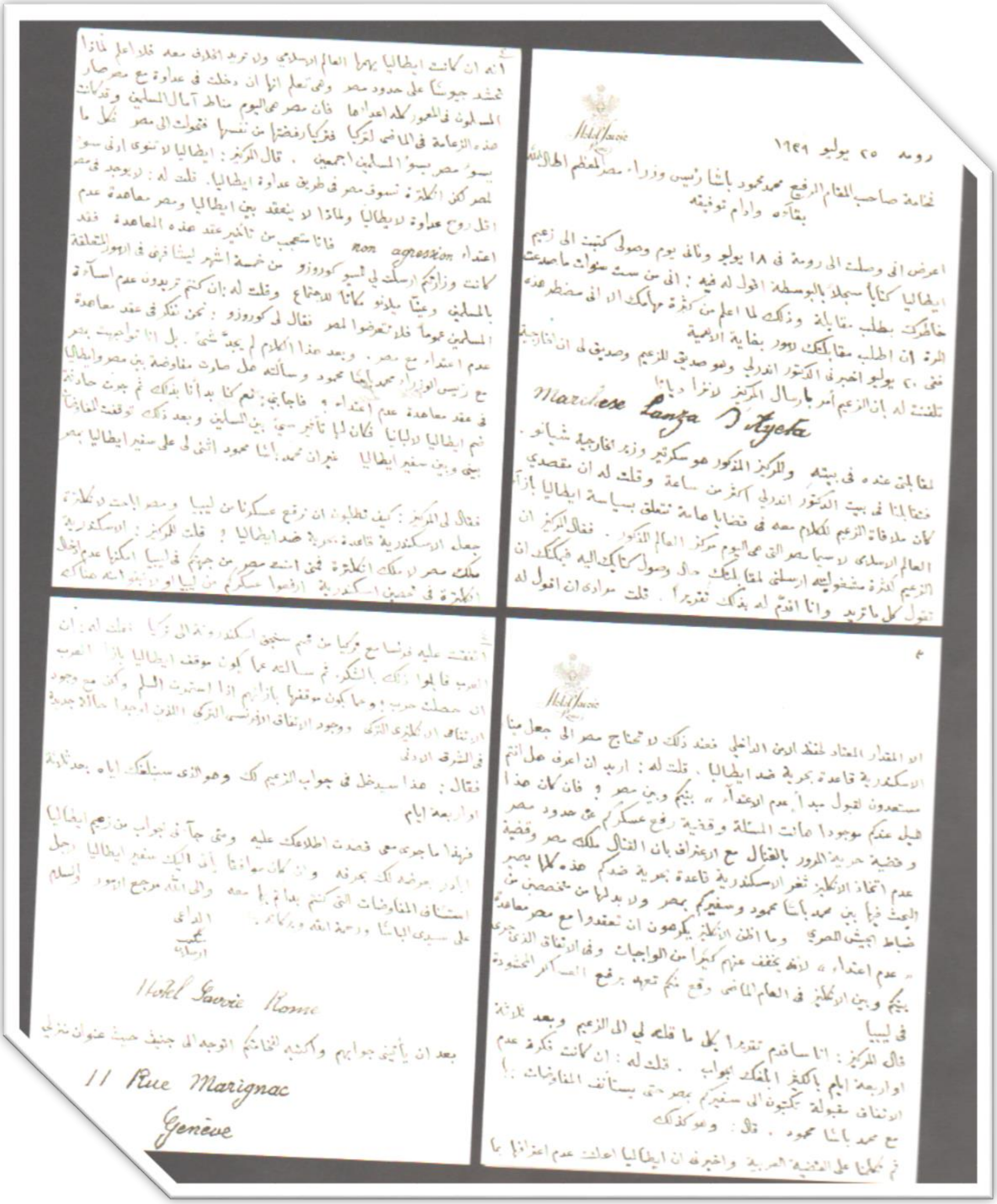
وفى المؤتمرات الدولية التى يتفاوض فيها فى أمر مثل تلك المعاهدات يظل المندوبون المصريون والبريطانيون فى اتصال بشأن أى عمل يرونه بالاتفاق فيما بينهم مرغوبا فيه لمصلحة السودان .

ج — موضوع عودة الجنود المصريين للسودان .

تعلن الحكومة البريطانية استعدادها — اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية التى سادت المفاوضات — لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

ملحق رقم (٩)

المراسلات المتبادلة بين محمد محمود باشا وشكيب ارسلان حول مفاوضاته مع مندوب موسوليني[١] .



Hotel Savoie

روما ٢٥ يوليو ١٩٣٩

فخامة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر المعظم ادام الله بقاءه وادام توفيقه

اعرض اني وصلت الى رومة في ١٨ يوليو وثاني يوم وصولي كتبت الى زعيم ايطاليا كتاباً مسجلاً بالبوسطة اقول له فيه : اني من ست سنوات ما صدعت خاطرك بطلب مقابلة وذلك لما اعلم من كثرة مهامك الا اني مضطر هذه المرة ان اطلب مقابلتك بدون بطاية الاهمية

ففي ٢٠ يوليو اخبرني الدكتور اندرلي وهو صديق للزعيم وصديق لي ان الخارجية تلفنت له ان الزعيم امر بارسال المركيز لانزا دايتا

Marchese Lanza D'Ayeta

لمقابلتي عنده في بيته والمركيز المذكور هو سكرتير وزير الخارجية شيانو . فتقابلنا في بيت الدكتور اندرلي اكثر من ساعة وقلت له ان مقصدي كان ملاقاة الزعيم للكلام معه في قضايا هامة تتعلق بسياسة ايطاليا ازاء العالم الاسلامي لا سيما مصر التي هي اليوم مركز العالم المذكور . فقال المركيز ان الزعيم لكثرة مشغولياته ارسلني لمقابلتك حال وصول كتابك اليه فيمكنك ان تقول كل ما تريد وانا اقدم له بذلك تقريراً . قلت مرادي ان اقول له

٤

Hotel Savoie

انه ان كانت ايطاليا يهمها العالم الاسلامي ولا تريد الخلاف معه فلا اعلم لماذا تحشد جيوشاً على حدود مصر وهي تعلم انها ان دخلت في عداوة مع مصر صار المسلمون في المعمور كله اعداءها فان مصر هي اليوم مناط آمال المسلمين وقد كانت هذه الزعامة في الماضي لتركيا فتركيا رفضتها من نفسها فتحولت الى مصر فكل ما يسوء مصر يسوء المسلمين اجمعين . قال المركيز : ايطاليا لا تنوي ادنى سوء لمصر لكن انكلترة تسوق مصر في طريق عداوة ايطاليا . قلت له : لا يوجد في مصر اقل روح عداوة لايطاليا ولماذا لا ينعقد بين ايطاليا ومصر معاهدة عدم اعتداء non agression فانا متعجب من تأخير عقد هذه المعاهدة فقد كانت وزارتكم ارسلت لي المسيو كوروزو من خمسة اشهر لينفاوض في الامور المتعلقة بالمسلمين وعينا ميلانو مكاناً للاجتماع وقلت له ان كنتم تريدون عدم اساءة المسلمين عموماً فلا تتعرضوا لمصر فقال لي كوروزو : نحن نفكر في عقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر . وبعد هذا الكلام لم يجد شئ . بل انا تواجهت بمصر مع رئيس الوزراء محمد محمود وسألته هل صارت مفاوضة بين مصر وايطاليا في عقد معاهدة عدم اعتداء ؟ فاجابني : نعم كنا بدأنا بذلك ثم جرت حادثة ضم ايطاليا لالبانيا فكان لها تأثير سيئ بين المسلمين وبعد ذلك توقفت المفاوضات بيني وبين سفير ايطاليا غير ان محمد باشا محمود اثنى لي على سفير ايطاليا بمصر

فقال لي المركيز : كيف تطلبون ان نرفع عسكرنا من ليبيا ومصر اباحت لانكلترة جعل الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا ؟ قلت للمركيز : الاسكندرية ملك مصر لا ملك انكلترة فمن اشد مصر من جهتكم في ليبيا امكنها عدم اخلال الكلترة في تحصين اسكندرية ارفعوا عسكركم من ليبيا او لا يبقوا منه هناك الا المقدار المعتاد لحفظ الامن الداخلي فعند ذلك لا تحتاج مصر الى جعل مينا الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا . قلت له : اريد ان اعرف هل انتم مستعدون لقبول مبدأ " عدم الاعتداء " بينكم وبين مصر ؟ فان كان هذا قبله عندكم موجوداً مات المسألة وقضية رفع عسكركم عن حدود مصر وقضية حرية المرور بالقنال مع الاعتراف بان القنال ملك مصر وقضية عدم اتخاذ الانكليز ثغر الاسكندرية قاعدة بحرية ضدكم هذه كلها يصير البحث فيها بين محمد باشا محمود وسفيركم بمصر ولا بد لها من متخصصين من ضباط الجيش المصري وما اظن الانكليز يكرهون ان تعقدوا مع مصر معاهدة " عدم اعتداء " لانه يخفف عنهم كثيراً من الواجبات وفي الاتفاق الذي جرى بينكم وبين الانكليز في العام الماضي وقع منكم تعهد برفع العساكر المحشودة في ليبيا

قال المركيز : انا سأقدم تقريراً بكل ما قلته لي الى الزعيم وبعد ثلاثة او اربعة ايام يأتيك الجواب . قلت له : ان كانت فكرة عدم الاعتداء مقبولة تكتبون الى سفيركم بمصر حتى يستأنف المفاوضات مع محمد باشا محمود . قال : وهو كذلك

ثم تكلمنا على القضية العربية واخبرته ان ايطاليا اعلنت عدم اعترافها بما اتفقت عليه فرنسا مع تركيا من ضم سنجق اسكندرونة الى تركيا فقلت له : ان العرب قابلوا ذلك بالشكر ثم سألته عما يكون موقف ايطاليا ازاء العرب ان حصلت حرب ؟ وعما يكون موقفها ازاءهم اذا استمرت السلم وكان مع وجود الاتفاق الانكليزي التركي ووجود الاتفاق الافرنسي التركي اللذين اوجدا حالة جديدة في الشرق الادنى

فقال : هذا سيدخل في جواب الزعيم لك وهو الذي سيبلغك اياه بعد ثلاثة او اربعة ايام

فهذا ما جرى معي قصدت اطلاعك عليه ومتى جاءني الجواب من زعيم ايطاليا ابادر بعرضه لك بحرفه وان كان سوانا اي الى سفير ايطاليا رجل استئناف المفاوضات التي كنتم بدأتم بها معه والى الله مرجع الامور والسلام على سيدي الباشا ورحمة الله وبركاته

الداعي
شكيب
ارسلان

Hotel Savoie Rome

بعد ان يأتيني جوابهم واكتبه لفخامتكم اتوجه الى جنيف حيث عنوان منزلي

11 Rue Marignac
Genève

---

(١) خالد عزب ومحمد السيد حميدي،المصدر السابق،ص٢٢٥-٢٢٦.

Hotel Savoia
Roma

رومة ٢٨ يوليو ١٩٣٩

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود رئيس وزراء مصر
المعظم اطال الله بقاءه وادام توفيقه

في ٢٥ الجاري عرضت لفخامتكم ماذا تم معي من جهة التقارب بين
مصر وايطاليا وعقد معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين الدولتين
وان الخارجية وعدتني بالجواب الصريح بعد يومين او ثلاثة . وقد
انتظرت ثلاثة ايام وبهذا النهار جاء المركيز لونسا دابتي من قبل
ناظر الخارجية السنيور شيانو وجلس معي شأن العادة في منزل البروفسور
اندرلي واستمر الحديث اكثر من ساعة والاهم هو ان الجواب كان موافقا
فالحكومة الايطالية تعلن ان ليس عندها نحو مصر سوى المودة وحسن
النية بالرغم من المظاهرات الجارية في مصر باغراء بعض الجهات . . .
وان الخارجية قد عزمت ان تعرف بهذين اليومين سفير ايطاليا في
مصر بانه ان كانت الحكومة المصرية تدعوه لاستئناف المفاوضات التي

٢
كان قد بدئ بها في يناير الماضي بشأن معاهدة حسن الجوار بين ايطاليا
ومصر وعدم اعتداء كل منهما على الاخرى *traité de bon voisinage et non agression*
يكون السفير الايطالي حاضراً للدخول في المفاوضة فإن هذا المبدأ
مقبول ومرغوب فيه عند ايطاليا
سألته ان يكتبوا الى السفير بأن يبلغ الحكومة المصرية كون ايطاليا ستسحب
عساكرها من حدود مصر ان تم الاتفاق المذكور فاجاب بأنه
لا أعد بسحب العساكر قبل انتهاء المفاوضات بل هذا يكون نتيجة [illegible]
اذ من البديهي انه متى تقرر الاتفاق ستتخذ التدابير الدالة على حسن
الجوار وعدم الاعتداء ومن اهمها سحب القوات العسكرية من الحدود [illegible]
الجرتين
لحظت انهم ينتظرون من الحكومة المصرية ان تبدأ هي بالمفاوضة [illegible]
تستدعي سفيرهم بمصر يكون حاضراً للدخول فيها ولتسهيلها
مسألة مجئ عساكر انكليزية هندية الى حدود مصر الغربية هذه قالوا
انها لا تسهل الاتفاق . . فقلت لهم : لا عجب في ان تتخذ مصر التحوطات
اللازمة مادامت عساكركم محتشدة على حدودها . ولكن غاظهم [illegible]
من ذلك اشاعة مجئ بعثة عسكرية تركية لتفقد حدود مصر الغربية
فقلت لهم : ليس عندنا من ذلك سوى اقوال جرائد وهي ان بعثة
عسكرية مصرية تذهب اولاً الى تركيا وتتفقد الدردنيل والبوسفور
ثم تأتي بعثة عسكرية تركية لتتفقد الحدود غربي مصر أما اذا [illegible]

Hotel Savoia
Roma

٣
اتفاق عدم الاعتداء فلا اظن انه يبقى لزوم لمجئ بعثة ضباط اتراك الى
مصر
قالوا : ان ايطاليا تعد هذا تحدياً فلا يساعد ذلك على الاتفاق المطلوب
قلت : اجتهدوا في ان لا يبقى سبب لهذه المظاهرات

اخبرني المركيز المذكور باستعفاء فخامتكم من رئاسة الحكومة المصرية
فقلت له : هذا لا يمنع من ان اكمل كتابتي لكم في الموضوع لانكم على كل
الاحوال ستبقون ممن يديرون شؤون الامة المصرية

ثم ان المركيز المذكور ابلغني كل هذا الكلام باسم الزعيم اي موسوليني
وباسم الوزير شيانو وودعته اليوم حتى اسافر غداً ان شاء الله
الى جنيف فقد بقيت في رومة من ١٧ يوليو الى ٢٨ منه انتظاراً
لنتيجة هذه المذاكرة لعلي اخدم مصر لا لسبب آخر فان مصر اليوم
هي مركز العرب والاسلام . وان لزم شئ فعنواني في جنيف هو الذي بذيله
والسلام على سيدي الوزير الكبير ورحمة الله وبركاته

الداعي
شكيب
ارسلان

عنواني : 11 Rue Marignac, Genève

received, and that all actions unconstitutional by the During his reign was directed in particular to the Wafd Party.

In spite of all the policies that followed, including the non-constitutional, but we find him a major role in Egyptian politics, may be negatively and sometimes positively Other times, these are the conditions and the behavior of public figures, as being in their interest with political events.

After his dismissal from the Wafd Party in 1922, he founded the Constitutions Liberal Party, to compete with the Wafd Party and to support Adli not take over the ministry, after the competition between the latter and Saad Zaghloul about the prime minister, and has had a major role in the political life of the party, and can be several of the most powerful figures who chaired the Party, which under his head throughout his life, and he imposes his views on the party members, and it seemed clear that the party's participation in the Ministry of copper 1927-1928 in spite of parking the most important leaders of the party against this decision.

Characterized his relationship with the palace between the tides, for many reasons, it is against the absolute power of the king, and his rejection of the idea that the king is the leader of an Islamist; because he is in this capacity will be controlled entirely matters, and this is what was evident and clear when the ministry took in 1928 where the clash seemed clear in matters of governance between him and King Fouad, and got in some times alliances between him and the palace was for the purposes of his own and belong to the palace, especially as they stood together against the Wafd Party, but this relationship has not always be quiet, but you get clashes between the palace and Mahmoud Mahmoud Pasha when he took over after the ministry after the sacking of the ministry copper, and an example that despite its cooperation with it in the beginning of the palace, but after the elections in 1938, he wanted to exercise the full powers, which was born from the collision with the new palace.

Despite being members of the Wafd Party before separating from him, but he was not inclined to the ideas of the party, stood as hostile to his policy position, and the fact that the Wafd Party the majority party and his party's minority party, he took the anti-Wafd Party policy when the ministry

situation in Egypt, the most important book (Eygpt Since Crome) authored by Dr. Lloyd George, as well as a book (JCBRiclmond Egyol 1898-1952) authored JCBRichmon, which contained important information about Egypt's history since the French protectorate over Egypt until the revolution of July 23, 1952, benefited from the researcher, particularly in chapter II and III.

And he hired a researcher with some Egyptian and Iraqi newspapers and magazines, including the press (policy) and (Al-Ahram) (communication), and the Journal of the University of Babylon and the Journal of the University of Dhi Qar and magazine Baghdad University.

After the completion of the writing of this study and scientific research result and depending on the Arabic historical documents and sources and references relevant, the study was able to reach a number of conclusions, namely:

Downhill Mohamed Mahmoud Pasha of an old family owns many lands and its social weight, and the owners of positions, and worked Aba policy and grandfathers, and the big family house seat of seminars and meetings of literary, political, even counting his father Salon literary home in his own time.

This political and moral legacy refine personal Mohamed Mahmoud Pasha, it was the intellectual and ideological affiliation of the Wafd Party Group II to refine this character, which placed him in a row moderate politicians.

Mohamed Mahmoud Pasha put theory or ideas to demand the independence of Egypt from the British occupation, through negotiations not do revolutions against the British, the belief that these revolutions will bring with them the horrors and devastation, so put before his eyes Theory (Take student), and make it the exactitude in demanding independence from Britain.

published documents, and the books that came in the forefront of the book (Selimiye family biography of a family of Upper Egypt), which is a great book the Alexandria Library in cooperation with the family of Mohamed Mahmoud Pasha ordering and had a great significance in our study of what the thrust of very important information and documents in a very important concerning the personal search, as well as some British documents concerning the period in question, as well as a book (the moderates in Egyptian politics - the study of the role of Mohamed Mahmoud Pasha) for the author Majida Mohammed Hamoud , and the book: (1922-1953) constitutional party authored by Ahmed Zakaria Alhalg, a broad and a great book, and it was with an academic turn in his study of the party, especially as the figure in question was a deputy to the party when it was founded and then as its President, and other books, including books Abd al-Rahman al-Rafai, especially his book (in the wake of the Egyptian revolution). The book Younan Labib Rizk is marked by (the history of Egyptian ministries), who followed the formation of the Egyptian ministries and their curricula and their positions. And it adopted the message on the diary some Egyptian politicians, the likes of Mohammed Hassanein Heikal, and book Abdel Azim Mohammed Ramadan (the evolution of the national movement in Egypt.

And benefited the message from some of the messages and Alotarih own study of political, economic and social developments in Egypt, such as message (national movement in Egypt 1916-1922) researcher Adel Hussein Dvar Fartusi, and message (Ali Maher and the role of Egyptian politics) of the researcher Mason Fayyad sprue Abadi, as well as the message (of life Egypt's parliamentary 1936-1945) scholar Jamal Faisal Hamad Al-Muhammadi.

The message was based on a number of books in English, which reflected the vision of the authors about the general

Abstract

The study of Arab political figures, especially the Egyptian personalities, are growing in importance by Iraqi researchers, and optional on the personality of Mohamed Mahmoud signed until 1941 Pasha reasons, including:

produced the difficult times of the history of Egypt, men have had a prominent impact on political events and making the task of history, and left those figures obvious mark on the pages of this history.

witnessed Egyptian political life after World War I, the emergence of many political figures, which had an active role in the political developments, and these characters Mohamed Mahmoud Pasha, and is well-known in Egypt political figures, and prominent figures that have passed on Egypt, and affected it a clear impact through his participation in the national movement and his defense of the rights of Egypt and gain independence from the British occupation, and also longer and through his administrative and political positions and the presidency of the party, the federal Constitution, the second largest party after the Wafd Party on the Egyptian arena, and becoming prime minister more than once, and here The importance of personal Mohamed Mahmoud Pasha study.

The message was divided on three chapters, preceded by an introduction, followed by a Conclusion

Experienced researcher great difficulties, including poor access to sources of important documents, especially the British documents, and lack of presence in the public and private our libraries because of the circumstances and events experienced by our dear country, and has suffered from looting and sabotage of the role of science.

Researcher relied on documents unpublished, including the royal court files are available in the Library and Archives, and

الملخص باللغة الانكليزية

Ministry of Higher
Education and Scientific Research
University of Thi Qar
College of Arts

Mohamed Mahmoud Pasha and political role in Egypt until 1941

Study made by the student

Alaa Jaber Taher Mays Nasrallah

To the Board of the Faculty of Arts - University of Thi Qar

It is part of the requirements for a master's degree in history

Modern and Contemporary

Under the supervision of

Prof. Dr

Ail Hussein Nmer

2016 **1437**